

السلام والديمقراطية

معالم المسألة

إعداد ألان كاييه

مقدمة السيد بطرس بطرس غالي

المركز الدولي لعلوم الإنسان - جبيل
الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية



السلام والديمقراطية
معالم المسألة

إنَّ الأفكار والآراء الواردة في هذا العمل هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر منظمة اليونسكو.

إنَّ التسميات والبيانات الواردة في هذا المصنف لا تعبّر عن أي موقف لمنظمة اليونسكو في ما يتعلّق بالوضع القانوني للدول أو الأراضي أو المدن أو المناطق أو بسلطتها وحدودها.

نشرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، في عام ٢٠٠٤
7 place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

طبع في ورش اليونسكو

(c) اليونسكو ٢٠٠٤

طبع في باريس

SHS-2004/WS/06

السلام والديمقراطية

معالم المسألة

إعداد
ألان كاييه

مقدمة السيد بطرس بطرس غالي
رئيس الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية

المركز الدولي لعلوم الإنسان - جيبيل
الفريق الدولي المعني بالديمقراطية والتنمية



توجه أي مراسلات تتعلق بهذا المنشور إلى العنوان التالي:

Division de la prospective, de la philosophie
et des sciences humaines
Secteur de sciences sociales et humaines
UNESCO
1 rue Miollis
75732 Paris CEDEX 15, France
Tél. (00 33 1) 45 68 45 55
Fax. (00 33 1) 45 68 57 29

المركز الدولي لعلوم الإنسان
ص. ب ٢٢٥، جبيل، لبنان
الهاتف: (00 961 3) 65 33 85
الفاكس: (00 961) 954 64 00

المحتويات

٧ مقدّمة السيد بطرس بطرس غالي
	السلام والديمقراطية: معالم المسألة
٢١ من إعداد ألان كاييه
٢٣ تنبيه
٢٥ المقدمة
٢٧ ١ - أي ديمقراطية؟ بعض التعاريف
٢٨ ١,١ - تنوع أوجه الديمقراطية
٢٨ ● الوجه الدستوري
٢٩ ● الوجه الرمزي
٣١ ● الوجه الاجتماعي
٣٢ ● المجال العام والتعددية
٣٤ ● الحرية/المساواة: فردية أم جماعية؟
٣٥ ١,٢ - الديمقراطية، من العار إلى التعظيم
 ١,٣ - هل الديمقراطية طبيعية أو عالمية و/أو قابلة
٣٧ للتعميم على الصعيد العالمي؟
٤١ ٢ - هل تقي الديمقراطية من النزاعات؟
٤٢ ٢,١ - "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها"
 ٢,٢ - الديمقراطية المفروضة والمفهوم الثلاثي الأبعاد للعالم
٤٤ ومسألة الحرب العادلة

- ٢,٣ - ليس مؤكداً أن الديمقراطيات لا تتحارب
- ٥١ أولاً تستطيع أن تتحارب
- ٥٤ - وجود إمبريالية وعسكرة ديمقراطيتين
- ٥٦ - الترابط ليس حجةً
- ٥٦ ٣ - هل تؤدي الديمقراطية إلى السلام؟
- ٥٧ ٣,١ - الديمقراطية والعدالة والنزاعات
- ٦٢ ٣,٢ - الديمقراطية والتنمية
- ٦٧ ٣,٣ - مشكلة الوحدة الديمقراطية
- ٧٤ ٤ - هل تسمح الديمقراطية بالخروج من الحرب؟
- ٧٤ ٤,١ - مسألة التربية السياسية والديمقراطية
- ٧٧ ٤,٢ - الشرعية الديمقراطية والسلام الدائم
- ٤,٣ - حول التدخل البريطاني الأميركي في العراق ومحاولة
- ٧٩ فرض الديمقراطية من الخارج وتأمين السلام من خلال الحرب ...
- ٨٥ ٤,٤ - في أن نموذج ألمانيا واليابان غير قابل للتعميم
- ٨٥ ٤,٥ - المفارقات الخطيرة في إحلال السلام الديمقراطي.
- ٨٧ الديمقراطية وإحلال الديمقراطية
- ٩١ الخاتمة: نحو تشريعات دولية جديدة؟
- ٩٣ الدور الأمريكي
- ٩٦ مشكلة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
- ملحق: كلمة موجهة إلى منظمة اليونسكو من أجل
- ١٠٢ إنشاء معهد دولي للعلوم الأخلاقية والاجتماعية والفلسفية
- ١٠٦ مراجع ببليوغرافية/ Références bibliographiques

مقدمة

السيد بطرس بطرس غالي

الموضوع المخصص " للسلام والديمقراطية" في إطار عمليات التفكير التي أجرتها اللجنة الدولية التابعة لليونسكو والتي لي شرف ترؤسها، على مدى عامين تدور حول التفاعل بين الديمقراطية والتنمية.

في الواقع، لقد أشرت في مقدّمة التقرير الخاص بمناقشاتنا أن فرضية العمل التي اتبعناها تضع العلاقات بين الديمقراطية والتنمية حصرياً في إطار السلام، وهي فرضية ضرورية لعملية التفكير التي نجريها، طالما أن الديمقراطية والتنمية تكونان "مجمّتين" تماماً في حالة النزاع.

لكننا باتّخاذنا هذا الموقف، نعدل عن الغور في السياق السياسي الذي يسبق اندلاع النزاع أو يليه وفي التأثير المحتمل لهذا النزاع على التنمية الديمقراطية.

لهذا السبب أتمنى أن نتمكّن، من خلال هذا الاجتماع والاجتماعات التي تليه، أن نكمل هذا التحليل لا أن نصقله، وذلك عبر معالجته من زاوية مختلفة ألا وهي التفاعل بين الديمقراطية والسلام.

وقد أميل، في هذه المرحلة، إلى التحدّث عن التفاعل بين الديمقراطية والحرب،

بما أنّنا، سوف نضطر، أولاً ، الى النظر في الدور الوقائي والعلاجي الذي تؤدّيه الديمقراطية في وجه النزاعات من جهة، وفي قدرتها على تضخيم نزاع أو حتّى على إشعاله.

وثانياً، بما أن ظاهرتين إثنتين قد طبعتا الوضع السياسي خلال السنوات الخمسين الماضية وهما:

● تكاثر النزاعات بين الدول؛

● والجهد الدولي المتزايد لمصلحة إرساء الديمقراطية داخل الدول. في ما يتعلق بالظاهرة الأولى، إذا ما لاحظنا تدنياً واضحاً في عدد النزاعات بين الدول، فإنه لا بد من الاعتراف أيضاً بأن العالم لم يشهد، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، هذا العدد الكبير من النزاعات الداخلية التي تتسم بطبيعة جديدة وبنوع جديد من التعقيد، نظراً إلى أن أسبابها غاية في التنوع وغالباً ما تلتقي. هكذا، فإن حوالى نصف النزاعات الداخلية هي نزاعات على مستوى الهوية تنشأ من الفروقات الإثنية أو الدينية أو الثقافية وغالباً ما تؤدي التدابير القمعية التي تتخذها الأنظمة غير الديمقراطية إلى تفاقمها.

أما النزاعات الأخرى، فهي نزاعات سياسية وعسكرية تتخذ شكل حروب أهلية هدفها الإستيلاء على الحكم أو تغيير النظام. ويمكن أن يشكل الفساد المفرط أو فشل التحول إلى الديمقراطية أو أزمة اجتماعية واقتصادية حادة أو جميع هذه العناصر مجتمعة العوامل المؤدية لاندلاع هذا النوع من النزاعات. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتعدى النزاعات الداخلية الحدود الوطنية وتحدث نزاعات خارجية تُضاف إلى النزاع الداخلي، ما يؤدي إلى زيادة الوضع تعقيداً.

فنحن بالتالي أمام وضع لم يسبق له مثيل: فمنذ نهاية الحرب الباردة، حل محل وضوح التهديد الذي تشكله دولة عدوة محددة مفهوم الخطر الذي هو أكثر غموضاً وأقل توقعاً والذي ينشأ عن جهات غير الدولة مثل الجماعات المسلحة والثوار والإرهابيين.

وقد شهد العالم، في الوقت عينه، حركة لإرساء الديمقراطية لم يسبق لها مثيل. بدأت هذه الموجة في السبعينات في أوروبا الجنوبية وانتقلت إلى أميركا اللاتينية وشرق آسيا خلال الثمانينات لتبلغ أوجها مع سقوط الامبراطورية السوفياتية وبروز أنظمة ديمقراطية متعددة

في أوروبا الشرقية وفي أراضي الاتحاد السوفياتي السابق في التسعينات.

والأرقام تتحدث عن نفسها. فقد تمّ إحصاء ٣٩ نظاماً ديمقراطياً في العالم سنة ١٩٧٤. وارتفع هذا العدد ليبلغ ٧٦ في العام ١٩٩٠، وأكثر من ١٢٠ في العام ٢٠٠٣.

بيد أن هذا الاستنتاج أبرز عدداً من الفروقات لأنّ موجة إرساء الديمقراطية هذه التي دعمتها البلدان الغربية والمنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة جاءت إستجابةً لأهداف مختلفة خلال الحرب الباردة وبعدها.

وقد اندرج هذا المسعى، خلال الحرب الباردة، ضمن استراتيجية تهدف بشكل أساسي إلى الوقوف في وجه انتشار الشيوعية.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، استندت الاستراتيجية الغربية والدولية على سلسلتين من الحجج، تعتبر الأولى أن الديمقراطية تشجّع التنمية، والثانية أن الديمقراطية تشجّع السلام.

سلسلة الحجج الأولى: إن الأنظمة الديمقراطية هي الأنظمة الأكثر قدرة على تشجيع الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. في الواقع، لقد تمّ الاعتراف بشكل عام بأن إرساء الديمقراطية يسمح بمعالجة الفساد، أو بعبارة أخرى: كلما ارتفعت درجة الحريات المدنية، كلما قلّ فساد الحكومات.

فيكفي أن ننظر في الأنظمة التي كانت أكثر فساداً خلال السنوات الأخيرة الماضية حتى نستنتج أنها كانت جميعها أنظمة ديكتاتورية تحوّلت إلى "أنظمة نهب الأموال العامة".

ويعتبر رأي آخر مقنع تماماً كالذي سبقه أن المؤسسات المؤاتية للتنمية الاقتصادية لا يمكن أن تنشأ أو تعمل إلا في بيئة يحكمها نظام ديمقراطي.

وها نحن قد عدنا إلى جوهر إشكالية التفاعل بين الديمقراطية والتنمية التي ذكرتها في بداية خطابي وإلى الجواب الموحد لأعضاء اللجنة لجهة توافر علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية ولجهة أن العدالة تشكل محفزاً بين الديمقراطية والتنمية. فما من ديمقراطية من دون عدالة وما من تنمية مستدامة من دون عدالة.

بناء على ذلك، قد يكون من الغرور بمكان، أو حتى من الخطورة بمكان، أن نوّكّد أو نسلّم جدلاً بأنّ التنمية هي التي تولد الديمقراطية، أو بالعكس، بأن الديمقراطية هي التي تولد التنمية.

في الواقع، لقد أدّى الإزدهار الاقتصادي في بعض الحالات إلى بروز مستويات معيشة ورخاء مواتية لإرساء الديمقراطية، كما هي الحال في تايلاندا، وتايوان، وكوريا الجنوبية.

أما في حالات أخرى، فقد حصل العكس أي أن اتهام نظام ديكتاتوري بالوضع الاقتصادي المأساوي هو الذي قاد إلى إرساء الديمقراطية. وتتبادر إلى ذهني في هذا السياق ردة الفعل التي نتجت عن عدم قدرة الأنظمة الديكتاتورية العسكرية في بلدان أميركا اللاتينية على إدارة أزمة الديون في الثمانينات. وأذكر في هذا المجال أيضاً "مثل إندونيسيا أو الفلبين.

وإذا لم نأخذ في الحسبان خصوصية الأوضاع، نخاطر بروؤية المؤسسات المالية الدولية تركّز على الناحية الاقتصادية "بالجمال" على حساب الناحيتين السياسية والاجتماعية، أو حتى بروؤية "أصدقاء الديمقراطية وحقوق الإنسان المستعجلين والمتعديدين" يصرون على الظرفية.

سلسلة الحجج الثانية التي تدعم موجة إرساء الديمقراطية هذه: قد يودّي إرساء الديمقراطية إلى بروز عالم سلمي أكثر بما أن الأنظمة الديمقراطية لا تعلن الحرب على بعضها بعض.

وطالما أننا تطرّقنا إلى هذا الموضوع، فإن فكرة السلام الديمقراطي ليست جديدة.

فقد برزت الفكرة منذ العام ١٧٩٥ في مشروع السلام الدائم لإمانويل كانت. وعادت هذه النظرية التي كانت دائماً تعتبر حالة وهمية في

الثمانينات، - عبر الدراسات، والأبحاث التجريبية، والبراهين، - حتى باتت اليوم المبدأ الأساسي للإدارة الأميركية. وهكذا، تستند نظرية السلام الديمقراطي الى الواقع القائل بأن هذه الأنظمة لا تتوجه بشكل عام نحو الحرب في حال حدوث خلاف مع أنظمة ديمقراطية أخرى أقل مما تستند الى الاستنتاج القائل بالطابع السلمي للأنظمة الديمقراطية.

تذكر، في هذا المجال، ثلاثة أسباب هي الآتية:

١ - تقلل مشاركة المواطنين في احتساب كلفة ومنافع حل يستند إلى العنف، بالإضافة إلى "الدوافع" التي تحت على السلام والتي تواجه القيادة، من جاذبية المغامرات العسكرية أو الأعمال العدائية التي قد تشكل خطراً على رضاء مواطنيهم والتي قد تكون لها مفاعيل سلبية على أدائهم الخاص وصورتهم؛

٢ - قد تميل القيود الدستورية، لا سيما الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - وتعقيد عملية اتخاذ القرارات- في الأنظمة الديمقراطية إلى الحد من إستقلالية القادة ومن نطاق عملهم، وبالتالي إلى الحد من مخاطر التجاوزات الاعتبارية؛

٣ - قد تحت الثقافة السياسية الخاصة بالأنظمة الديمقراطية على البحث عن حلّ تفاوضي من خلال نقل المعايير والأنظمة والتدابير، التي تسمح بالبحث عن تسوية والتوصل إلى إجماع وطني، على المستوى الدولي.

يمكن الإسهاب في الكلام حول هذه النقطة. وسأعود إليها عند التحدث عن إرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ذلك، لأنه لا يمكننا إلا أن نلاحظ أن الأنظمة الديمقراطية، حتى ولو كانت لا تعلن الحرب على بعضها بعض، إلا أنها ليست مسالمة دائماً

في علاقاتها مع الدول المعروفة بأنها "غير ديمقراطية" أو مارقة أو همجية أو التي يُفترض أنها كذلك.

عديدة هي الأمثلة التي تثبت، كما يقول Tocqueville أنه "إذا رغبت الدول الديمقراطية أصلاً في السلام، فإن الجيوش الديمقراطية، من جهتها، ترغب في الحرب". ونذكر في هذا الصدد الغزوات الاستعمارية وصولاً إلى الانقلابات التي تنظمها الأنظمة الديمقراطية الغربية في بعض البلدان، مروراً بالحرب الوقائية التي شنتها مؤخراً الولايات المتحدة الأميركية على العراق.

إذا كانت النظرية المغرية للسلام الديمقراطي قد أثارت، ولا تزال، انتقادات وشكوك لدى بعض الباحثين، فإنه من المهم التعمق بالتفاعل بين السلام والديمقراطية، لا سيما على ضوء تجارب السنوات الأخيرة الماضية وإخفاقاتها.

في هذا الإطار، إذا اعترفنا بأهمية المؤسسات الديمقراطية في تعزيز السلام على المدى الطويل، فعلياً أيضاً أن نقيس المخاطر التي تحدق بالأنظمة قيد التحوّل على المدى القصير، بالإضافة إلى صعوبة تسيير الأنظمة الديمقراطية في البلدان التي تكون فيها المؤسسات ضعيفة نسبياً والتي يتطلب تعزيزها بعض الوقت.

لقد نجحت مجموعة صغيرة من الدول في تحقيق هذا الأمر بأقل من عشر سنوات، وهي: المجر، وبولندا، والجمهورية التشيكية، والبرازيل، وتشيلي، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايوان، والفيليبين لكن على مستوى أدنى.

لكن يبقى أن الحصيلة الإجمالية لا تزال متباينة لجهة التباينات الديمقراطية، وفشل بعض المحاولات لتدعيم الديمقراطية والسلام، وفساد المؤسسات الديمقراطية في بعض الأنظمة طور التحوّل.

سأذكر بعض الأمثلة في هذا المجال.

يظهر لنا التاريخ الحديث أن هناك احتمالاً كبيراً بأن تفضي عملية تحوّل نحو النظام الديمقراطي إلى نزاع بين الدول أو داخل الدولة نفسها.

ويشير بعض الباحثين إلى أنه إذا كان هذا الخطر ضئيلاً خلال المراحل الأولى من تغيير نظام ما، فإنه يزداد بشكل ملحوظ خلال السنوات العشرة التي تلي هذا التحول. ونذكر جميعاً النزاعات بين أرمينيا وأذربيجان وروسيا والشيشان، وكرواتيا وصربيا. كذلك، فإن الأنظمة قيد التحول قد تشكل الأرضية المناسبة لبروز نزاعات داخلية نظراً إلى أن القمع الذي تقع ضحيته الأقليات الإثنية في الأنظمة الاستبدادية يؤدي إلى ترسيخ مناخ من العنف الإثني وإلى بروز حركات إثنية وطنية أصولية.

تقوم الأنظمة الديكتاتورية بتحجيم الانقسامات الإثنية إلا أنها لا تستأصلها.

وغالبا ما يؤدي سقوط هكذا أنظمة في المجتمعات المتعددة الإثنيات إلى تأجيج الضغائن المتعلقة بالهوية.

كما أن الفترة الإنتقالية التي تم إرساؤها -والتي غالباً ما تكون نظاماً شبه مفتوح من الحريات- لا تسمح مباشرة بمشاركة ديمقراطية كاملة، ما كان ليشكل مخرجاً من الإحباط المتعلق بالهوية.

ويزداد الوضع تعقيداً مع قيام الحركات الانفصالية بتسليح مجموعات صغيرة تعتبرها الإثنية أو الإثنيات المسيطرة "إرهابية"، كما حصل في كوسوفو أو في التيمور الشرقية.

كما أن إرساء نظام ديمقراطي لا يعني بالضرورة قيام "حكومة" ذات نوعية.

فليس من النادر أن يقوم قادة الدول التي اعتنقت الديمقراطية مؤخراً بإفساد المؤسسات الديمقراطية لحماية مصالحهم الخاصة ولوضع سلطتهم بمنأى عن التصويت الشعبي والقيود الدستورية.

في هذا الصدد، ساعدت موجة إرساء الديمقراطية التي شهدتها العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة في بروز ديمقراطية شكلية في بعض

الأحيان: إنتخابات مزوّرة، قادة لا يخضعون لمساءلة مجلس النواب، ضعف دولة القانون، حماية ضئيلة للحريات المدنية. وقد طرح بروز هذه الأنظمة الديمقراطية مشكلة جدية على المجتمع الدولي لأسباب ثلاثة:

أولاً: تفتقر هذه الأنظمة الديمقراطية إلى ما أسماه البعض بـ "المسؤولية الأفقية"، أي أنها تتميز بعدم خضوع السلطة التنفيذية لمساءلة السلطة التشريعية ولا المحاكم ولا وسائل الإعلام.

على المستوى المؤسسي، لا تتمتع هذه الأنظمة الديمقراطية الجديدة بخطوط فصل أو حدود واضحة تسمح بتحديد صلاحيات كل من مكونات الدولة. وحتى لو كان هذا الفصل ملحوظاً على الورق، إلا أن التعزيزات الضرورية لضمان فعاليته وحسن عمله لم تتخذ، ما يترك للسلطة التنفيذية حرية التعدي على صلاحيات المؤسسات الأخرى.

ثانياً: تشدد "الأنظمة الديمقراطية الشكلية" على الحريات الانتخابية على حساب الحقوق البشرية: حرية الصحافة، حق التجمع، حرية الشعائر الدينية، حق الأقليات.

ثالثاً: لا يستفيد دائماً مواطنو الطبقة الوسطى الذين يعيشون في ظل أنظمة كهذه، لا سيما المواطنون الأكثر تهميشاً وحرماناً، من المشاركة السياسية التي تسمح بها الديمقراطية بل تستفيد منها نخبة غنية أو يهملها الربح. وهنا يكمن خطر تحول هذه الأنظمة الديمقراطية إلى حكم الأقلية.



على ضوء هذه الظروف، ما هي التحديات المطروحة على المجتمع الدولي؟

أعتقد أن التحدي الحقيقي لا يقضي بتفادي النزاعات العنيفة في البلدان طور التحول الديمقراطي فحسب بل بتعزيز المؤسسات

الديمقراطية في المجتمعات التي نجحت في تفادي النزاعات العنيفة لكنها ما زالت تفتقر الى الحكامة الديمقراطية الحقيقية الفعّالة. ولا بدّ من الإعراف في هذا الصدد بأن سياسة إرساء الديمقراطية التي طبّقت خلال السنوات الماضية كانت في غالبية الأوقات متردّدة وانتهازية وغير صلبة.

إنطلاقاً من هنا، تتراءى أمامنا أربعة سبل: ينبغي أولاً "إعتماد مقاربة طويلة الأمد تستند الى تعزيز الجهات المعنية أو المؤسسات الضرورية لإنجاح العملية الديمقراطية: الأحزاب السياسية، النظام القانوني أو القضائي، المجتمع المدني، وسائل الإعلام المستقلة، الجيش المحترف وغير السياسي. ولا بدّ للأنظمة الديمقراطية الغربية أن تقتنع بأن هذه الجهود تصبّ في مصلحتها الخاصة على المدى الطويل وبأنها ليست مجرد مشاريع صغيرة هدفها "بناء" الأمم.

غالباً ما تأتي الدول الضعيفة نتيجة "لنظام استبدادي خائر القوى أو لعملية تحوّل ديمقراطية فاشلة. فتتحوّل هذه الدول الى أرض تنمو فيها الإحتدامات المتعلقة بالهوية والأصولية الدينية والإرهاب الدولي. يكفي أن ننظر الى مثل أفغانستان وحركة طالبان. ولا تقوم هكذا دول بتكبيد شعوبها المآسي فحسب بل تشكّل تهديداً للسلام والإستقرار الدوليين.

يجب ثانياً "اعتماد إستراتيجية مرنة تأخذ بعين الإعتبار الإطار الإجماعي والسياسي والثقافي.

ويسمح هذا الأمر بتجنّب الأخطاء التي ارتكبت في الماضي بإسم إستراتيجية نسخت عن النموذج الأميركي أو الغربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وهي إستراتيجية تتجاهل الحقائق وأشكال الحكم المحلية.

واستراتيجية التبذير هذه أدت الى دعم مشاريع لم يكن النجاح مكتوباً لها على المدى الطويل. إنها استراتيجية مبسّطة قمضت بالتشديد على الإنتخابات كضمانة لديمقراطية سليمة في حين أن الإنتخابات ما هي إلا نقطة إنطلاق العملية الديمقراطية.

ينبغي ثالثاً أن تحجم الأنظمة الديمقراطية الغربية عن "تصدير" المؤسسات الديمقراطية، خاصةً بالقوة. فلا يمكن لتعزيز الديمقراطية أن يكون فعّالاً إلا إذا جاء نتيجة عملية مرغوب فيها داخلياً.

يجب أخيراً الاعتراف بأنه لم يعد بإمكاننا التمتع بروية سكونية ومرتجدة للديمقراطية، روية تقف عند حدود الدولة- الأمة.

في الواقع وبفعل العولمة، دخلت الأنظمة الديمقراطية، لا سيّما تلك التي تضرب جذورها في التاريخ والتي تتمحور حول الدولة والأمة، في مرحلة من الضعف.

ففي وقت يتألف فيه المجتمع الدولي من مجتمعات سياسية متعدّدة تتمحور حول الفصل بين الدول، يجسّد المجتمع العالمي العالم الخالي من أي فصل.

فمن الثورة التكنولوجية في مجال الإتصالات الى الأهمية المتزايدة لعمليات التدفق والشبكات عبر الوطنية، مروراً بالبعد القاري للعديد من المشاكل وحلولها، تظهر عملية العولمة وكأنها سلم جديد للمراجع، سلم جديد للقرار، سلم جديد للعمل.

ونتيجةً لذلك، نجد أنفسنا حالياً أمام تداخل بين المجتمعات الوطنية التي، ولو بدرجات متفاوتة، اعتمدت الديمقراطية وأمام مجتمع عالمي تسوده الفوضى، كي لا نقل مناهض للديمقراطية، مع كل ما يترتب عن ذلك لجهة فقدان الديمقراطية الوطنية لجوهرها وفقدان المواطنين للسلطة على أنفسهم وقدرهم.

وهذا يعني أن العولمة ترغمننا على إعادة النظر في الأساليب التي كانت تسمح لمجتمع مواطني ديمقراطي بتوجيه عمل الدولة وفق الأهداف الجماعية، إضافة إلى إرغامها إيانا على نشر الديمقراطية. كما أنه، وإضافةً إلى مكتسبات الديمقراطية التي ينبغي المحافظة عليها، يجب أيضاً تكييف هذا المستوى الرفيع الذي يظهر من خلال العولمة.

فهل يمكننا أن نتكلم بعد عن الديمقراطية عندما يكون النظام العالمي مركباً وفق مصالح عبر وطنية ومنظمات وجمعيات وشركات متعددة الجنسيات لم يعد يسيطر عليها المواطنون ولا العديد من الدول أو يسيطرون عليها سيطرة ضئيلة؟

إن عمليات إرساء الديمقراطية المحلية والوطنية تجعل من المعقول إرساء ديمقراطية عالمية. ولكن لا يمكننا أن نكتفي بنقل النظرة الوطنية للديمقراطية وتطبيقها.

فالديمقراطية العالمية ليست جمعاً" للأنظمة الديمقراطية الوطنية، كما أن المؤسسات الديمقراطية العالمية لا تنبع من المؤسسات الوطنية، ولو كانت كلها ديمقراطية.

لن أتكلّم بالتفصيل عن ضرورة إرساء الديمقراطية على العولمة. أودّ فقط أن أطرح عليكم أربع أولويات في غاية الأهمية.

الأولوية الأولى: نشر أفضل للديمقراطية داخل منظومة الأمم المتحدة. فمهمّة منظمة الأمم المتحدة هي ضمان احترام أهداف الميثاق ومبادئه. كما أنها إحدى المصادر الرئيسة لصياغة المعايير القانونية الدولية. وهي أيضاً" المحفل الدولي الوحيد الذي يمكن في إطاره للدول الصغيرة والدول الفقيرة والدول الضعيفة إسماع صوتها.

الأولوية الثانية: إشراك الجهات المعنية من غير مؤسسات الدولة – المنظمات غير الحكومية، والمجالس النيابية، وعمدة المدن الكبرى،

والجامعات، والشركات المتعدّدة الجنسيات- في صياغة معايير وقرارات تتعلق بمستقبل الكرة الأرضية.

فإذا ما رغبتنا في إنشاء ديمقراطية عالمية مفتوحة وتشاركية وحيّة، ينبغي أن نأخذ في الاعتبار تطلّعات الجهات الإجماعية والثقافية، إلى جانب رغبة الشخصيات السياسية وتصرفّ الجهات الإقتصادية.

الأولوية الثالثة: ردم الهوة بين الشمال والجنوب

وهنا يبدأ واجب تضامن المجتمع الدولي، مع العلم أنه يجب دعم الخطابات التي تنادي بالديمقراطية بوقائع ملموسة.

الأولوية الرابعة: تعزيز التنوع الثقافي وحوار الثقافات

إذا ما أردنا تفادي تحوّل الحرب الباردة التي شهدناها في الأمس إلى مواجهة ثقافية تغذيها حركات واسعة من الهجرة الدولية، يجب إقامة هذا الحوار بأسرع وقت ممكن، شرط الاعتراف المُسبق بتعددية الثقافات وتنوعها واحترامها.

السلام والديمقراطية
معالم المسألة

من إعداد ألان كاييه

تنبيه

تمت كتابة هذا النص على مرحلتين. وكان الهدف من إعداد نسخته الأولى هو أن تكون وثيقة عمل خلال اجتماع لجنة الخبراء الدولية الذي انعقد يومي ٢ و٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ في بيروت برئاسة السيد بطرس بطرس غالي، وكان حول السلام. وبعد مناقشة العلاقات بين الديمقراطية والتنمية - وهو موضوع الاجتماع السابق للجنة - كان الأمر يتعلق بالوقوف على حالة العلاقات بين السلام والديمقراطية، بالإجابة عن السؤال التالي: هل يؤدي إحلال الديمقراطية، إن كتب له النجاح، إلى السلام؟ إنه موضوع في غاية الأهمية بالطبع، ولا سيما بالنسبة إلى الشرق الأوسط. لا عجب إذاً في أن يتابع نحو مئتي شخص، إضافة إلى أعضاء اللجنة، مناقشات بيروت بشغف واهتمام بالغ. فهل كان يجب تدوين كل ما قيل ووضع محضر لأعمال هذا اللقاء؟ كانت تلك إمكانية واردة ومثيرة للاهتمام بسبب غنى الكلمات وتحريكها للمشاعر. لكن قواعد الكلام المكتوب تختلف عن قواعد الجدل الشفهي. لذلك ارتأى السيدان بطرس بطرس غالي وبيار سانيه والسيدة مفيدة غوشا أن أستكمل الملف الأصلي للعمل وأغنيه من خلال عناصر تفكير صادرة عن اجتماع بيروت، لكن من دون الادعاء بإضافة أي شيء غير رأيي الخاص. وأشكرهم من صميم قلبي على الثقة التي وضعوها في إذ منحوني الفرصة كي أجمع بعض الأفكار حول مسألة أساسية إلى هذا الحد. إنني لمتأكد من جهتي أن النقاش الأهم اليوم يدور حول معرفة ما تبقى لنا من المثل الديمقراطية. ليس هذا هو الموضوع

المباشر للنص الذي سيلي. لكن من الواضح أننا لو فهمنا علاقات السلام والحرب والديمقراطية فهماً أفضل، لأمكننا أن نقرر إن كان الممثل الأعلى الديمقراطي ما زال حياً في أشكاله الموروثة، وقابلاً للتنفيذ كما هو، أم إن علينا تعديله أو مراجعته ليصبح عالمياً فعلاً. ولا أدعي بالطبع أنني أقدم إجابات يقينية بشأن هذه الأمور الحساسة والمعقدة. لنقل إنه، في أفضل الأحوال، تلمس للمعالم قد يسمح بأن نصوغ بعض الأسئلة بطريقة أفضل. وتماشياً مع التوصية الأولى لمنظمة اليونسكو، تم عرض هذا التلمس للمعالم وفقاً لتسلسل قد يبدو اعتباطياً بعض الشيء. إذ، هل يمكن فعلاً أن نميز مسألة ما إذا كانت الديمقراطية تقي من النزاعات وما إذا كان بإمكانها أن تضع لها حداً؟ أليس ما يأتي لاحقاً مشابهاً لما ورد آنفاً؟ بيد أنه بعد النظر في هذا التقسيم الثلاثي الذي يضيف على النص طابعا تدريسيا بعض الشيء - وهو إجمالاً: الديمقراطية قبل النزاعات وخلالها وبعدها - لم يبدو لي مصطنعاً جداً، ثم إن له الفضل في أنه يتيح إجراء تصنيف أول للمشاكل. ونأمل أن يكون هذا هو انطباع القارئ كذلك.

١٠ آب / أغسطس ٢٠٠٣

المقدمة

لنتذكر أجواء الحماس التي تلت سقوط جدار برلين عام ١٩٨٩: بعد حربين عالميتين ضروسين، وبعد المحنة المروعة التي مر بها العالم تحت نير التوتاليتارية بشكليها اليميني و اليساري وعشرات الملايين من ضحاياها، بدا وكأن الفترة الاستثنائية الفظيعة انتهت إلى غير رجعة؛ وساد الاعتقاد بأن العالم سيهتدي أخيراً إلى مجرى التاريخ الطبيعي والعقلاني، فتفتتح أمام جميع الرجال والنساء في البلدان كافة حقبة من السلام والديمقراطية والعدالة والازدهار. كانت المُثل العليا لعصر الأنوار، تبدو في سبيلها إلى أن تتحقق على مستوى المعمورة، بعد أن نسيت أو ضاعت لفترة من الزمن. في هذه الفترة، اكتسب فرنسيس فوكوياما شهرته المعروفة بإعلانه "نهاية التاريخ". ولكن الأطروحة التي ندد بها البعض ولم يفهمها، بقدر ما حظيت بإطراء الآخرين، لم تكن تعني أن العالم لن يعرف الأحداث ولا الأزمات ولا الحروب أو النزاعات، بل إنه أصبح واضحاً من الآن فصاعداً بالنسبة إلى أي محلل مطلع سليم النية أنه ما من بديل اقتصادي وسياسي مقبول لاقتران اقتصاد السوق بالديمقراطية البرلمانية، ذلك الاقتران الذي وفر للبلدان الغربية نجاحها على مستوى المعمورة. ووفقاً لتفسير فوكوياما، فإن هذه الصيغة - السوق المقترنة بالنظام البرلماني - الغربية الجذور والقابلة للتعميم مبدئياً على جميع البلدان، تشكل رداً نهائياً على النقد الماركسي، لأنها وفرت لسكان العالم كله الراحة المادية والكرامة المتساوية في الحقوق.

وبعد مرور نحو ١٥ عاماً، بقيت النتائج السعيدة المعلنة بعيدة المنال. فلئن شهدت مجموعة كبيرة من البلدان تنمية اقتصادية لا مثيل لها، فقد شهدت بلدان أخرى - في أفريقيا وأميركا اللاتينية والاتحاد السوفييتي سابقاً - انهياراً حقيقياً في مستوى المعيشة فيها وبدلاً من أن يعم السلام، شهدنا انفجاراً ضخماً للنزاعات والمذابح في عدة أنحاء من العالم، فضلاً عن ازدياد التفاوت الاجتماعي وارتفاع معدل الإجرام والفساد ارتفاعاً لم يشهده العالم من قبل. لذلك يعتبر عدد متزايد من سكان الأرض انه لم يتم الوفاء بالوعد في إرساء الديمقراطية. وسقط الأمل الكبير الذي نشأ، وكان سقوطه عظيماً، لدرجة تحت الهيئات الدولية لاسيما منظمة اليونسكو على إعادة النظر بطريقة حازمة ومن دون أي تنازلات في أهدافها وثوابتها التأسيسية. طوال نصف قرن، جاءت جميع أعمال وإعلانات هذه الهيئات مستوحاة من الاقتناع بأن نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، بالتزامن مع رفع مستوى التعليم العام وتلبية الحاجات المادية بفضل العلم والتقنيات، يسير بنا حتماً نحو عالم يسوده السلام والتوافق. باختصار، بدا أن السلام والديمقراطية مترابطان ومتلازمان. لكن هل الصلة بين السلام والديمقراطية مضمونة إلى هذا الحد؟ هل هي أكيدة؟ أليس علينا الآن أن نعمن النظر فيها؟ أو ليس المثل الأعلى الديمقراطي بحد ذاته في خطر اليوم أكثر من أي وقت مضى؟

أي ديمقراطية؟ الفصل الأول بعض التعاريف

يمتاز تعريف لينكولن الشهير للديمقراطية بأنها "حكم الشعب من قبل الشعب ومن أجل الشعب" ببلاغته الفائقة - فمثل هذه الصيغة هي التي تتبادر إلى الأذهان لدى ذكر الديمقراطية - لكن العيب في هذا التعريف هو أن المشاكل التي يثيرها أكثر من الحلول التي يقدمها. فعن أي شعب يجري الحديث؟ من المقصود بالشعب؟ أي علاقة يقيم مع حكامه ما دام من المعترف به أنه لا يستطيع الحكم بذاته وبصورة مباشرة؟ ما المقصود بكلمة "حكم"؟ إلخ...

لكن هل من الضروري الخوض في هذه التعقيدات؟ ألا يمكن أن نكتفي بتعريف عملي بسيط، يُجمع عليه الكثيرون اليوم؟ من دون الضياع في تفاصيل دقيقة غير مجدية، وذلك بإطلاق صفة الديمقراطية على البلدان التي تجري انتخابات حرة وتنعم بحرية النشر، والانضمام إلى الجمعيات، والمجاهرة بأراء متعددة في ظل احترام العدالة وحقوق الإنسان. أو أن نقول ببساطة أكبر، على غرار ما أورده جوزف شومبتر في كتابه "الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية" بأن الديمقراطية تقوم حينما يُستبدل الحكام، أو يمكن استبدالهم وفقاً لإجراءات تنافسية سلمية؟ حيث تكون قواعد اللعبة السياسية قريبة جداً من قواعد سوق الأموال والخدمات، وحيث تكافح الأحزاب السياسية للحصول على أصوات الناخبين بالعقلية ذاتها التي تسود المؤسسات الساعية إلى الحصول على إجماع المستهلكين؟ وبهذه النظرة إلى

الديمقراطية، لا يتكامل النظامان البرلماني والديمقراطي فحسب، بل ويصبح كل منهما بديلاً عن الآخر. وقد نرغب بالفعل في التوقف عند هذا الحد من التعاريف، والتساؤل مباشرة بشأن العلاقة القائمة بين الديمقراطية، كما حددناها، وبين السلام. لكن، بما أن لدينا بعض الأسباب التي تدعونا للشك بأن هذه العلاقة أعقد مما كان متوقعا، والاعتقاد بأن المثل الأعلى الديمقراطي لم يحرك هذا القدر من الانفعالات، بين مؤيدة ورافضة له، إلا لأنه ينطوي على مرامي أخرى كثيرة تتجاوز مجرد التجديد السلمي للنخب في السلطة، لذلك فلا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام، بالرغم من كل شيء، لمسألة تعريف الديمقراطية والتذكير ببعض الأمور. لكن اطمئنوا، فلن نستعرض العشرات من تعاريف الديمقراطية المختلفة بدرجة أو بأخرى، والتي يمكن العثور عليها في المؤلفات المتخصصة. غير أنه من الضروري الإشارة في البداية إلى ثلاث مجموعات من المسائل الأساسية في هذا النقاش.

١,١ - تنوع أوجه الديمقراطية

لنميز في البداية خمسة أساليب كبرى لتناول تجربة الديمقراطية، وهي أساليب مرتبطة بجميع أبعاد الديمقراطية. ويدل تنوعها وعدم قابليتها للاختزال على مدى دقة الحديث عن الديمقراطية بصفة عامة، وكأنها ذات جوهر فريد ومتجانس.

الوجه الدستوري.

تعتبر التعاريف الأكثر رواجاً للديمقراطية أنها أولاً وحصرياً شكلاً محدد لحكم سياسي، ونوع من أنواع الدستور. أما اليوم، فهي كما أسلفنا، تعتبر إلى حد كبير مطابقة للنظام البرلماني وللتنافس الحر بين الأحزاب السياسية بهدف الوصول إلى حكم البلد، أي أنها، حسب

جملة ماكس فبير الشهيرة، مطابقة "لاحتكار العنف المشروع". في هذا الإطار العام، تتباين نماذج مختلف أشكال الديمقراطية وفقاً للوزن الذي يعطى لكل من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية من جهة، ومن جهة أخرى، وفقاً لمدى فعالية حرية الصحافة والجمعيات. لكن النظام البرلماني لا يمكن أن ينشأ ويعمل لوحده، كأنه في بيئة مفرغة أو في قمقم. وحتى لا يكون النظام البرلماني طيفاً وهمياً أو عابراً، فمن الضروري أن تقبل بقواعد لعبته شريحة كبيرة من السكان والقوى السياسية القائمة، وأن تستند التعددية السياسية التي ينص عليها الدستور إلى احترام التعددية الاجتماعية والثقافية والدينية التي تتجاوز الإطار السياسي والدستوري. باختصار، لا يمكن أن تنمو الديمقراطية السياسية إلا بعد ارتباطها بمقومات أخرى عائدة لتطلب الديمقراطية.

الوجه الرمزي.

يرى تيار فكري هام أن الشكل الدستوري ثانوي بالنسبة إلى البعد الرمزي للديمقراطية. إن كان الطموح إلى الديمقراطية بالنسبة إلى توكفيل يرتدي ثوب قوة "إلهية"، أي لا تقاوم، تزيل كل ما يعترض طريقها من أشكال اجتماعية سابقة، فذلك بسبب شحنتها الانفعالية والخيالية القوية جداً. وقبل أن تكون الديمقراطية دستوراً سياسياً، فهي أولاً الإيمان الراسخ بالمساواة والتماثل الأساسيين بين بني البشر جميعاً وهي رفض الإنسان أن تُفرض عليه تراتبية باسم بعض الفوارق المعروف عنها أنها طبيعية أو مقدسة، كالفرق بين الأرستقراطيين وذوي الدم النبيل وعمامة الشعب، والطاهرين وغير الطاهرين، والبيض وذوي البشرة الملونة، والرجال والنساء، الخ... والذين هم في النهاية

متشابهون مبدئياً، مهما كان اختلافهم كبيراً من حيث الغنى أو الهيبة أو السلطة التي تميّزهم.

وتقوم هذه الديمقراطية، في نظر كلود لوفور، على نظام رمزي خاص، يحول دون اقتران السلطة بالمعرفة عن طريق جعل السلطة مكاناً فارغاً غير قابل للامتلاك (بعكس أي نظام وراثي)، ويمنع المجتمع من اعتبار نفسه كياناً موحداً، كجماعة عضوية. هذا البعد الرمزي التأسيسي هو ما تعبّر عنه المطالبة بحقوق الإنسان. وتبدو هذه الأخيرة بعيدة عن كونها مجرد أيديولوجيا الطبقات الحاكمة أو السلطات الإمبريالية. بل إنها تشكل التأكيد الرمزي الأول على احترام الاختلافات بين الأفراد، ولولاه لفرغ أي ادعاء للديمقراطية من معناه. وباسم هذه الحقوق، حسب بعض الكتاب، يمكن أن نتدرّج بالديمقراطية ونرفض حكم صناديق التصويت عندما نخشى أن يوصل هذا الأخير قوى غير ديمقراطية إلى الحكم. لنتذكر مثلاً وصول هتلر إلى الحكم عام ١٩٣٣. لقد كان غاية في الديمقراطية^١. ونرى بوضوح هنا، فيما يتعلق بإدراك ما هو جوهرى في الديمقراطية، كيف أن مسألة الآلية الانتخابية وقاعدة الأغلبية مسألة ثانوية مقارنة بالتأكيد الأساسي والرمزي الأول على حقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه، يمكن اعتبار أن الشرط الذي لا رجوع عنه لنشأة مجتمع ديمقراطي يكمن في القبول بفصل السلطة السياسية عن السلطة الدينية وجعلها صلبة تجاهها. وبهذه النظرة، فحتى وإن كان صحيحاً

١ - وهناك حالة معاصرة أقرب زمنياً ومن الصعب البت فيها، وهي حالة الجزائر. هل كان يجب رفض قرار التصويت لمنع مناضلين إسلاميين من الوصول إلى الحكم علماً بأنهم لا يناضلون من أجل الديمقراطية، كما اعتبر مثلاً فيلسوف حقوق الإنسان كلود لوفور؟ هل كان يجب، كما دعا إلى ذلك عالم الاجتماع الجزائري الهواري عدي، أن يترك الشعب الجزائري كي يمر بتجاربه الخاصة، إذ ما من شيء أسوأ من رفض الديمقراطية باسم الديمقراطية؟ وبصورة أعم، لم يعد يحصى في أفريقيا عدد الطغاة الدمويين التي أوصلتهم إلى الحكم انتخابات حرة بعض الشيء. آخر مثال على ذلك هو شارل تايلور في ليبيريا.

أن المثل الأعلى للديمقراطية المعاصرة متجذّر في الدين، فإن إرساء الديمقراطية يتمشى وإرساء العلمانية والعلمنة^٢. هذا ما يفسر الجاذبية التي تمارسها، والرفض الذي تثيره. ألا تفترض الديمقراطية بمعناها الأشمل النزوع في نهاية المطاف إلى إخراج الدين من المجال العام؟

الوجه الاجتماعي.

يبدو أن هذا البعد الرمزي للديمقراطية أساسي للحدثة أكثر من مجرد البعد الدستوري، أي أنه أكثر تأصيلاً وتوليداً لها، وهذا ما يبدو جلياً متى أدركنا أن المطالبة الديمقراطية تتخطى إلى حد بعيد الحقل السياسي. وبعيداً جداً عن النظام الانتخابي وحده، ينوي الرجال والنساء المعاصرون إرساء الديمقراطية في جميع مجالات الخبرة الاجتماعية: من المؤسسة إلى التربية، ومن العائلة إلى العلاقات بين الجنسين مروراً بالدين إلخ... وهنا أيضاً يطرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن إنشاء نظام برلماني قابل للاستدامة إن لم يظهر فيه هذا

١ - يشرح الوزير قاسم فاظلي المسؤول عن القانون في الحكومة الأفغانية الحالية في مقابلة (لبيراسيون ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٣) كيف يلعب الأميركيون دور المجاهدين ضد طالبان وما تبقى من القاعدة، من دون أن يفهموا أن المشكلة الحقيقية، مصدر الإرهاب ورفض الديمقراطية، تكمن في الأهمية الزائدة المعطاة لرجال الدين في شكل الحكم. ويتفق الفريقان بنسبة ٩٠٪ بشأن هذه المسألة ويدعمان الأئمة الذين اجتمعوا في كابول في أيار/ مايو ٢٠٠٣ للإصرار على أن تكون "الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع، وأن يكون الحجاب إلزامياً، وأن تجري ملاحقة كل ما يبدو مناهضاً للإسلام في الصحافة، وأن يندد بكل ما هو علمنة لأنها تعتبر من البدع، إلخ... (التضخيم من وضعي أ.ك.). ووفقاً للسيد ق. فاظلي، يمكن الخطأ في الاعتماد على الفضائل الدينية لمواجهة فضائل أخرى، لأن المشكلة الأساسية هي في التوصل إلى التخفيف من هيمنة الدين على السياسة. نتطرق هنا إلى مسألة جوهرية تطرح على جميع البلدان الواقعة تحت تأثير الإسلام. هل هي مستعدة وإلى أي مدى، لقبول فصل الدين عن الدولة؟ ليس في الواقع فقط بل قانونياً، أولاً. رمزياً. يمكن أن نوافق العديد من المؤرخين على أن العنصر الأساسي لإطلاق العملية الديمقراطية لعدة قرون في الغرب هو في الغالب المتكرر لجميع محاولات إخضاع السلطة الزمنية لسلطة روما الدينية و(إعادة)إنشاء إمبراطورية لاهوتية سياسية. النتيجة تفرض ذاتها: فلا ديمقراطية من دون فصل السياسة عن الدين.

الطموح العام إلى الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية والدينية؟ وبالمقابل، من المحتمل ألا ينجم القسط الأعظم من العداء للديمقراطية البرلمانية عن رفض لهذه الصيغة الدستورية في حد ذاتها بل عن خوف من أن تشجع عمليات إرساء الديمقراطية الأخرى، لاسيما ديمقراطية العلاقات بين الجنسين، بدون شك، وهي ثورة حقيقية ضد الأعراف.

مسألة التعددية والمجال العام.

تجدر أيضا الإشارة بطريقة مستعرضة تشمل هذه المقومات المختلفة للمثل الأعلى الديمقراطي، إلى وجود تأرجح مستمر بين تفسيرين أساسيين ممكنين لذلك المثل الأعلى. التفسير الأول، الذي يمكن وصفه بالنفعي، ينظر إلى المثل الأعلى من زاوية التملك، فيضفي عليه صفة "الامتلاك". والثاني - نسميه تعبيرياً - يعرضه بالأحرى في إطار الهوية، أي بصيغة "الكينونة". فبالنسبة إلى التفسير الأول، تتسم الميزة الرئيسية للنظام الديمقراطي بطابع ذرائعي. إذ تسمح الديمقراطية لكل فرد، من خلال ضمان حقوق التملك، بأن يسعى إلى تحقيق غاياته ويتمتع بالثروات المادية في سلام. فضلاً عن أن احترام حقوق الملكية هذا يعرّز من حيث طبيعته حسن سير العمل في السوق، وتراكم الثروات الخاصة. أما بالنسبة إلى التصور الثاني، فما يطمح إليه رعايا الديمقراطية، على عكس ذلك، هو أولاً التمكن من إبراز هوية الفرد الخاصة والفريدة. ووفقاً لهذا النهج الثاني - الذي يمثله بشكل خاص هانا أرنت ويورغن هابرماس وإن بنمط مختلف - ما يهم المسؤول الأول هو وجود ميادين عامة يمكن أن يتداول فيها الأفراد، ويكونوا أراءهم، ويبلغوا حد إدراك قيمتهم والاقتناع بأنهم موجودون شرعياً ولهم قيمة في عيون الآخرين. المجتمع الديمقراطي هو أولاً مجتمع

متعدد وتعددي. ولا نبالغ إن قلنا إن القيمة الأساسية التي يجب المحافظة عليها حسب أرنت ليست الديمقراطية بحد ذاتها، بل التعددية. وهنا يبرز السؤال الذي نخشاه، وهو معرفة إلى أي مدى تكون الديمقراطية تعددية دائماً والزامية، وإن لم تكن بعض الأنظمة الاجتماعية التقليدية أكثر منها تعددية أحياناً، ولو بالطبع على حساب فرض هيكلية وأشكال من الهيمنة الاجتماعية لا يطيقها المعاصرون.

المفارقة في أنظمة الحكم الفردية التعددية العربية الإسلامية

قام البروفسور دانيال برومبورغ (جامعة جورج تاون)، وهو من خيرة المطلعين على شؤون العالم العربي الإسلامي، ورئيس مؤسسة إرساء الديمقراطية والتغيير السياسي في الشرق الأوسط، وعضو مجلس تحرير "مجلة الديمقراطية"، بتحليل جيد للخصائص المتناقضة في النظم السياسية المهيمنة في العالم العربي التي يصفها بالأنظمة الفردية التعددية (أو السلطوية الشعبوية). وحرصاً من هذه الأنظمة على تجنب السلطوية العسكرية، مثلما هو الشأن في أميركا اللاتينية أو الديكتاتوريات الماركسية اللينينية، فقد قامت على قاعدة التسوية التالية: إرضاء أكبر عدد ممكن من الطبقات أو الفئات الاجتماعية عن طريق المحسوبية والمنظمات المهنية مقابل مصادرة السلطة التي تمر ممارستها عندئذ بلعبة توازن دائم. لقد طوّرت هذه السلطات استراتيجيات للاستمرار جاءت فعاليتها مدهشة وضعت حداً لكل محاولات إرساء الديمقراطية مقابل الحفاظ على نوع من التعددية (مع بعض الحرية للصحافة والمجتمع الأهلي وحتى للنظام الانتخابي، وإن كان مضبوطاً بشدة)، وهي تعددية يمكن أن يهددها منطلق إرساء ديمقراطية فعالة (برومبرغ، ٢٠٠٣ ص ٣٨). وتصطدم استراتيجيات الاستمرار السلطوية الشعبوية هذه بعائقين رئيسيين. فهي، من جهة، قائمة على قطاع عام قوي غير فعال لا يسمح بتلبية طلبات الشرائح الاجتماعية المختلفة المحسوبة على

النظام، وتجعل إلزاميا اللجوء إلى الاستدانة الخارجية والانصياع إلى معايير صندوق النقد الدولي. وكل هذا يدفع إلى اتخاذ تدابير لتحرير السوق مع خطر الإساءة إلى مصالح فئات المحسوبين على النظام الذين يعيشون عائلة على المعونات والمساعدات الحكومية. لكن من جهة أخرى، في إطار الحفاظ على نوع من التعددية الاجتماعية، لا تستفيد سوى الفئات الدينية من قطاع عام مستقل يضم شبكة المساجد. إنها تهدد باستمرار أن تكون الرابحة في لعبة التعددية (ووصولاً إلى خطر إزالتها لمصلحتها)، لاسيما عندما تفلح في الحصول على دعم شرائح المحسوبين على القطاع العام القديم التي غابت مع الانفتاح الحر للسوق المحلي والعالمي.

الحرية والمساواة. فردية أم جماعية؟

هذا التآرجح بين الطموح إلى امتلاك الثروات والتعبير عن الذات، يتخلله تعارض مركزي بين قيمتي الديمقراطية الرئاستين، وهما الحرية والمساواة اللتان لا تتزاوجان بسهولة. بل وبدرجة أقل، إذ يتضاعف هذا التعارض في المواجهات بين الحريات الفردية و/أو الحرية الجماعية، وبين المساواة بين الأفراد و/أو المساواة بين الأمم. إنه من غير الممكن أو من غير السهل على الأقل، الدفاع عن حرية الأفراد وحرية الأمم والثقافات أو الشعوب عندما يستمد العديد من الأمم هويته من خلال تأكيد تفوقه - ثم إنه يمكن القول: أحب ثقافتني وشعبي مع أنه أو لأنه أقل شأنًا من الآخرين أو في أفضل الحالات، في مستوى الآخرين؟ - وعندما تبني هيكليتها من الداخل، على مبدأ تراتبى يرفض تحديداً المساواة في الحقوق بين الأفراد. من جهة أخرى، ما من هيئة اجتماعية أهلية - شركة أو دولة أو حزب أو كنيسة، الخ - يمكنها أن تصل إلى الاستقلالية والحرية، من دون التعتدي إلى حد ما على الحريات الفردية وإخضاعها لها. هل المطلوب إذاً التخلي عن كل شكل من أشكال الحرية الجماعية لتجنب أي إخضاع؟ هل يجب أن تقتصر الديمقراطية على ما كان إزايا برلان (١٩٦٩) يسميه بـ"الحرية

السلبية"، على حساب أي أمل في حرية إيجابية؟ سنستعير عبارة بنجامن كونستان الشهيرة كي نتساءل: هل على ديمقراطية المعاصرين أن تخص حرية الأفراد المنكفئين عفى أنفسهم في محيطهم الخاص حصرياً، على عكس حرية القدماء التي كانت تبرز، قبل كل شيء، قيمة الالتزام الجماعي بشؤون المدينة؟ ومن فرط تزايد طابعها الفردي، ألا تقع في خطر "أن تنقلب على ذاتها"، كما قال مارسيل غوشيه (٢٠٠٢) فتنسف أسسها؟

هذا التعيين الأولي لسلسلة مقومات المثل الأعلى الديمقراطي يسمح بإدراك مدى سعة مجال التفسيرات حتى بين البلدان التي اتبعت مسارات تاريخية متجاورة. فالبلدان الأنكلوسكسونية مثلاً تعطي الأفضلية المطلقة للحرية الفردية على حساب المساواة، في حين أن التقاليد الفرنسية أحرص على المساواة، وتطمح إلى الحرية الجماعية مع تغليب السياسة على الاقتصاد. وحتى نتصور الصلة بين السلام والديمقراطية، علينا أن نتساءل عن مقوماتها التي تساهم فعلاً في إرساء السلام. لكن، قبل أن نتقدم في هذا الحديث، يجدر التذكير بأن هذا الاحتفال بالديمقراطية، الذي يتشع من الآن فصاعداً بجميع المزايا لدرجة أن ما من نظام سياسي يتجرأ أن يصف ذاته بغير الديمقراطي، هو في الحقيقة حديث.

٢, ١ - الديمقراطية، من العار إلى التعظيم

لنتناول الآن بالتفصيل الفرق الجوهرية بين ديمقراطية القدماء وديمقراطية المعاصرين. فالأولى تؤكد على الحاجة إلى أن يشارك المواطنون الموجودون في مجال عام واحد، مشاركة فعلية في اتخاذ القرارات الجماعية، فيما تتخلى الثانية، على نحو يتزايد بمرور الزمن، وبسهولة عن هذه المهمة لتعهد بها إلى رجال السياسة لتترك

المواطنين يكرّسون وقتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة. فالأولى تعيّن الحكام بالقرعة (من بين المتطوعين الذين يقبلون فكرة الإدلاء بتقارير عن إدارتهم أمام جماعة غير متساهلة) والثانية تستعين بالانتخابات. حتى القرن التاسع عشر، لم تعرف التقاليد الفلسفية الغربية المعاصرة (منذ هوبز) من الديمقراطية إلا ديمقراطية القدماء المباشرة وحملوها مدلولات سلبية للغاية. وإذا كان من المهم التذكير بذلك، فذلك لأننا ننزع، بما يشبه التوهّم المرتبط بالماضي، إلى الاعتقاد بأن جميع النظريات المتعلقة بنظام سياسي جيد والتي ابتكرها في القرنين السابع عشر والثامن عشر واضعو النظريات في مجال العقد الاجتماعي - هوبز، لوك، سبينوزا، روسو، كانت إلخ... - هي كلها تبريرات للديمقراطية. إلا أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا التوهّم. إذ ما الذي يمكن أن يكون أفضح في نظر كل هؤلاء الكتاب أكثر من أن تكون الديمقراطية عبارة عن حكم الدهماء أو الجهلة من عامة الناس؟ فالمجتمع السياسي الصالح لديهم لم يكن ديمقراطياً، بل جمهورياً أو ملكياً. ولم تتطور الأمور إلا بتدرّج بطيء قبل أن يُقبل بعد وقت طويل أن تصدر القرارات عن جميع أعضاء مجتمع سياسي، من الأفراد، وليس فقط من المطلعين بينهم، أو "ذوي الأهلية" كما كان يقال في فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. وشيئاً فشيئاً، اتحد الممثل الأعلى الجمهوري بالممثل الأعلى الديمقراطي بفضل استبدال مبدأ المساواة الذي تجسّده القرعة، بمنطق التمثيل الذي يسمح باختيار "الأفضل" عن طريق الانتخاب^٣.

وتجدر الإشارة، من خلال هذا التذكير المقتضب، إلى أن إحلال الديمقراطية محل الجمهورية أو الملكية التعاقدية عند كبار المفكرين في التقاليد الغربية يثير مشكلتين متوازيتين: فمن جهة، لا يحفل هذا

٣ - وهذا مطابق لما ذهب إليه برنار مانين الذي لم يعرف عمله بشأن هذه المسألة مثيلاً، حينما لاحظ بأن فكرة الديمقراطية التمثيلية القائمة على الانتخاب، ما زالت تنطوي على عنصر أرسطراطي (مانين ١٩٩٨).

الإحلال بالطموح للوصول إلى المجال العام والمشاركة في حرية سياسية جماعية، وهو طموح كانت ديمقراطية القدماء تلبيه. ومن جهة أخرى، يفترض تأميننا مفرط السرعة والسهولة للشروط التي كان التقليد الفلسفي يملئها لدى تحرير عقد اجتماعي عادل فعليا بين أعضاء المجتمع السياسي. لكن، قد تكون المشاكل الرئيسية قائمة اليوم في مجال نوع ثالث من الديمقراطية - وهذا ما سنراه في النهاية - وهي ليست ديمقراطية القدماء المباشرة ولا ديمقراطية المعاصرين التمثيلية بل ديمقراطية الرأي، أي ديمقراطية ما بعد الحداثة التي يجري تعميمها على مستوى المعمورة.

٣، ١ - هل الديمقراطية طبيعية وعالمية بطبيعتها و/أو قابلة للتعميم على الصعيد العالمي؟

المسألة الأخيرة التي يجدر تناولها وإن بإيجاز قبل تركيز النقاش أكثر على الروابط بين السلام والديمقراطية، قد تبدو مضللة بعض الشيء. لكنها من دون شك الأهم. ذلك أن الاقتناع بأن انتشار الديمقراطية في العالم يجب أن يساهم في إرساء السلام في العلاقات بين الناس والثقافات والأمم، تركز على مسلمة مضمرة لم يسبق أن صيغت - لأنه يصعب تحمل تبعاتها - لكن لا مفر منها منطقياً. فلا جدوى من الأمل في انتصار السلام بفضل تعميم الديمقراطية، إن لم نفترض منذ البداية أن جميع البشر يرغبون أو قد يرغبون مسبقاً في العيش بطريقة ديمقراطية، لأن الطموح إلى الديمقراطية هو أمر طبيعي ومتجذر في طبيعة الإنسان وعالمي وقابل للتعميم. ويبدو للوهلة الأولى أنه لا يمكن الدفاع عن هذه الفرضية لسببين: فمن جهة، يصعب دعمها بالتجربة بالنظر إلى تاريخ المئات بل الآلاف من السنين الماضية. ومن جهة أخرى، يتزايد دحض العلوم الاجتماعية أو الفلسفة المعاصرة الشديدة المناهضة للبنائية لفكرة "طبيعية" الإنسان في حد ذاتها.

لنلخص بشدة الموقف الضمني غير المعلن، مع أنه في منتهى الرواج لدى جميع المفكرين المعاصرين تقريباً: وهو أنه باستثناء مثال الديمقراطية الأثينية التي لا يمكن إعادتها، لم يعرف أي مجتمع الديمقراطية إلى أن ظهرت الديمقراطيات التمثيلية المعاصرة. والسبب الرئيسي لذلك هو أن قيام المجتمعات ما قبل المعاصرة بإعلاء شأن الماضي والتقاليد والدين والنظام الاجتماعي القائم، وجعلها بالتالي أمراً طبيعياً لا يقبل النقاش، حدا بتلك المجتمعات إلى التملص من طرح أسئلة للتفكير في قواعدها الرمزية. وحدها المجتمعات المعاصرة ستكون ديمقراطية لأنها بابتعادها عن التقاليد، فتحت مجالاً واسعاً أمام ابتكار ما هو جديد. وهي، إن أفلحت في ذلك، فلأنها رفضت كل طبيعية وبالتالي كل شرعية لما كان قائماً حتى حينه.

المتخيل الديمقراطي هو إنذاراً ذلك الذي يدحض فكرة الطبيعة ويثبت أنه بنائي بشكل حازم وجذري. على أي حال، إن المشكلة الملازمة لهذا الموقف هي أنه، إن كان "كل شيء مبنياً" فكل شيء سهل الهدم أيضاً، ولا نفهم لماذا لا تكون الديمقراطية كذلك. وإلا لبرز من جديد خطر دحض الديمقراطية لذاتها الذي تناولناه آنفاً، والذي لا يمكن محاربه إلا عن طريق التأكيد، بطريقة تقنية وكمثل أعلى منظم، على نوع من الطبيعية "بالرغم من كل شيء" في المثل الأعلى الديمقراطي، حسبما أورده الفيلسوف جون ديوي في كتاب "الحرية والثقافة". فقد كتب: "لا يمكن فصل الديمقراطية عن الاعتقاد بأن على القانون والهيئات السياسية أن تراعي بشكل أساسي الطبيعة الإنسانية، وعليها أن تطلق لها العنان أكثر من أي نوع آخر من أنواع الهيئات السياسية". ويضيف، بالرغم من ذلك، أن ما من شيء يؤكد أن الطبيعة الإنسانية تدفعنا للسير في هذا الاتجاه. "علينا أن نرى أن الديمقراطية مطابقة للاعتقاد بأن الديمقراطية يجب أن تسود وأن نعترف بكل صراحة بأن هذا الطرح إنما هو طرح أخلاقي". في النهاية، من الضروري التساؤل حول "أي إيمان يمكن

أن نضعه في تمكّن الطبيعة البشرية من إعطاء قيمة للمثل الأعلى الديمقراطي" (ديوي، ١٩٣٩، ٢٠٠٢).

من المستحيل طبعاً الدخول في هذا الجدل المعقد بين مواقف دعاة الطبيعة والبنائين التفكيكيين^٤. لكن سنؤكد بطريقة جازمة في الظاهر، خلافاً للوقائع الأولى ومع التذكير بجزء من الشرح الذي عرضه جان بشلر في كتابه الجميل "ديمقراطيات" (١٩٧٥)، أن بعض ميول البشر تدفعهم بشكل طبيعي نحو الديمقراطية (وإن كانت ميول أخرى تدفعهم نحو أنماط سياسية أخرى)، وأن الديمقراطية تحدد بطريقة ما مدى العافية السياسية في بعض المجتمعات، وأنه قبل نشأة الممالك والإمبراطوريات البدائية العظمى والأديان الكبرى، كانت الديمقراطية فعلاً النظام السياسي للبشرية، سواء في حالة مجتمعات الصيادين-القطافين، أو في عدد من القبائل الهندية الأميركية أو البربرية أو في المدن القديمة أو الإيطالية. لكن من الواضح أن أشكال الديمقراطية المتوحشة هذه، الدهرية أو القديمة لا تمت بصلة إلى الديمقراطية التمثيلية المعاصرة التي تتسم بطابع "وستمنستر". لكن من الضروري التذكير بوجودها إن لم نكن نريد أن نترك للغربيين

٤ - الذي خصصت له مجلة حركة [www.revuedu mauss] عددان ضخمين: العدد رقم ١٧ "طرد الطبيعي: البنائي والبيئي والداعي إلى الطبيعة، ٢٠٠١ الفصل الأول: والعدد ١٩ "هل من قيم طبيعية؟" الفصل الأول. نجد في العدد ١٩ ترجمة جزئية للفصل الخامس من كتاب ج. ديوي المذكور أعلاه. ونقرأ فيه نصاً لشارلز كولي مؤسس التقليد الاجتماعي الأميركي، مستخرجاً من كتابه التنظيم الاجتماعي: دراسة في الفكر الأوسع (١٩٠٩)، تظهر كيف أن المجموعات الأولية التي تقوم على منطق المواجهة والمعرفة بين الأشخاص، هي مدارس في الديمقراطية. بالنسبة إلى كولي يجب أن نفهم المثل العليا الديمقراطية على أنها امتداد لمثل عليا خاصة بالطابع الاجتماعي الأولي (شانينال ٢٠٠٢): "تكافؤ الفرص و المساواة والتفاني وولاء الجميع للمصلحة العامة، والنقاش الحر ورعاية الأضعف ... هذه المطامح تتحقق وتتجدد كل يوم في قلوب الناس لأنها ناجمة عن خبرات عادية ومألوفة وثابتة فيها". وترد الفكرة عينها لدى آن رولز (١٩٩٠، ٢٠٠٢) في المجتمعية الصاعدة: جدلية الالتزام والنظام" في مجلة "التفاعل الرمزي"، المجلد ١٣ الرقم ١، ص ٦٣ - ٨٢، ١٩٩٠.

المعاصرين المجال لاحتكار مفرط للمثل الأعلى والواقع الديمقراطيين. في ختام هذه الدراسة الأولى لماهية الديمقراطية، يبدو جلياً أنه من الأفضل التحدث عن ديمقراطيات عديدة بدل ديمقراطية واحدة ليس فقط لأن الديمقراطية المعاصرة متعددة الأبعاد، ولأن أبعادها المختلفة متعلق بعضها ببعض، بل لوجود عدة تعابير للطموح إلى الديمقراطية تختلف عن الأشكال السياسية السائدة اليوم. يجب إذا طرح مسألة الروابط بين السلام والديمقراطية وإعادة تركيزها في إطار تساؤل أوسع بشأن طريقة تكوّن الأمل الديمقراطي وظهوره عبر تاريخ الإنسانية. هذا الأمل كان يختفي ثم يظهر، على الدوام، في النهاية، في نضال مزمّن قديم وجدلي ضد ومع مختلف أشكال السيطرة والقمع التي كانت غريبة عنها، ومتعارضة معها، ومن نفس جوهرها في أن واحد. بمعنى أن كل شكل من أشكال الديمقراطية التاريخية قد تكوّن فعلياً حسب أشكال الهيمنة الخاصة التي أرادت التخلص منها وغالباً على صورتها مع مساندة القوى الموروثة من النظام القديم^٥. ذلك أن كل شكل ديمقراطي ملموس، وإن بدا مشابهاً للأنواع الأخرى، فهو متعلق بالتاريخ الخاص الذي تمخض عنه.

٥ - كما أظهر توكفيل ذلك بصورة رائعة في النظام القديم والثورة، يمكن اعتبار الجمهورية اليعقوبية التي نشأت بعد ثورة ١٧٨٩ حدثاً أبطل نظام الحكم المطلق القديم أو اعتباره الحركة التاريخية التي أتت عملية إرساء أسس المركزية ونشر السمات العامة الفرنسية التي قام بها النظام الملكي في فرنسا.

هل تقي الديمقراطية من النزاعات؟

الفصل الثاني

لندخل الآن في صلب الموضوع، ولنتساءل: هل يعد انتشار نظام الديمقراطية التمثيلية – أو لنقل الديمقراطية الليبرالية – القائم على انتخابات حرة ومنتظمة عامل سلام بالضرورة؟ إن الرد بالإيجاب على هذا السؤال يلقي الإجماع الواسع في الغرب وفي المحافل الدولية. فهو يغذي الاقتناع بأنه ينبغي للديمقراطية أن تعمّ العالم كله، ليس لأن الجميع يرغب فيها من الأعماق ولا اعتباراً أخلاقية، وإنما أيضاً لأنها عامل أمن^٦. جاءت فكرة "الأمن الديمقراطي" التي تعتبر وسيلة مضمونة وأقل كلفة لتأمين سلامة الجميع، لتحل محل السلامة الجماعية التي يضمنها توازن القوى الذي كان يحرك الديبلوماسية في القرن التاسع عشر ويسود في قرارات منظمة الأمم المتحدة حتى نهاية الحرب الباردة. إنه الأمن أو السلام من خلال الديمقراطية.

ما هو السلام؟

عند طرح الأسئلة بطريقة منتظمة حول روابط السلام والديمقراطية، لا بد من إيلاء دراسة مفهوم السلام الاهتمام الذي أوليناه مفهوم الديمقراطية. لا يكفي إذاً أن نقول إن حالة السلام تتميز بغياب النزاعات أو العنف المعلن. ذلك أنه لو طرأ نزاع بعد خمس دقائق، فهل يمكن القول إننا كنا ننعم بالسلام قبل خمس

٦ - اليونيسكو ١٩٩٧ (أ) و١٩٩٧ (ب) [صدر هذان العملان تحت إشراف مفيدة غوشا و رينيه زاباتا وإيزابيل دو بيلي].

دقائق؟ لنعد إلى تحليل هارالد مولر التي تقترح التحديد التالي للسلام: "السلام هو حالة بين تجمعات معينة ذات طابع اجتماعي وسياسي يميزها غياب العنف المباشر، وحيث لا مجال لاستخدام العنف من قبل طرف ضد الآخر" (مولر ٢٠٠٣، ص ١٣). ولا بد من التمييز على أي حال بين مشاكل السلام والأمن الديمقراطي. وكما يؤكد إريش بيك بقوة في كتابه الشهير "مجتمع المخاطرة". فقد حلت محل التفاوت الطبقي الفوارق في التعرض إلى الخطر. وعلى الرغم من العيش في مجتمع بسلام مع جيرانه، يمكن أن يكون المرء معرضاً للخطر وغياب الأمان، إن كان يعيش قرب مركز نووي أو مصنع مثل مصنع "سيفيزو". وبالأحرى، يمكن أن يشكل هدفاً للإرهابيين. من الضروري مراعاة الترابط بين الحرب مع البلدان الغربية والحرب الأهلية والتعرض للخطر والعنف المدني. لن نتناول هنا الكثير من التفاصيل بل سيقصر بحثنا على جوهر مسألة معرفة مدى تأثير ازدياد عدد الأنظمة الديمقراطية إيجابياً على عدد الحروب العدوانية وتقليصه لمخاطر نشوء حروب أهلية.

٢,١ - "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها"

أعلن بيل كلينتون هذه العقيدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، عندما قال في كلمته عن وضع الاتحاد إن "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها". [بلين، ٢٠٠١، ص ٥٥]. ذهب توكفيل في كتاب الديمقراطية في أميركا إلى أن "الشعوب الديمقراطية ترغب طبيعياً في السلام". لكن مشروع السلام الدائم الذي كتبه كانت (١٧٩٥)، على غرار ما كتبه برناردان دو سان بيار وروسو، هو الذي يعتبر اليوم مصدر الأفكار المؤثرة حول الأمن الديمقراطي - وذلك بشرط أن نحيل إلى الديمقراطية ما كان كانت ينسبه إلى الجمهوريات، مقتما منه للديمقراطية. كان كانت يشرح بأن السلام الدائم ينجم عن شراكة بين الدول الجمهورية التي سيزداد عددها حتماً، لأن هذه الدول تطمح تلقائياً إلى السلام فيما بينها، وإن لم ترغب طبيعياً في السلام مع الدول الاستبدادية [المرجع السابق، ص ٧٧].

في الحقيقة لم يكتشف الاختصاصيون في العلاقات الدولية إلا لاحقاً أفكار كانت وظهر الترابط بين السلام والديمقراطية بطريقة تجريبية، بعد إجراء مقارنة بين عدة دول ديمقراطية وعدد من النزاعات، وذلك بدافع من عمليات التوثيق الأولى، سنة ١٩٤٢، التي قام بها مؤرخ الحروب كوينسي رايت^٧. أكدت عدة دراسات، لاسيما الأميركية منها، بإسهاب منذ النظرية التي كادت أن تكون قانوناً اجتماعياً تاريخياً ومقدساً، والتي أعلنها بيل كلينتون حينما قال إن: الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها. ويسجل الاختصاصيون خمسة استثناءات فقط تدعو للنقاش وهي: الولايات المتحدة/بريطانيا العظمى (١٨١٢)، والولايات المتحدة/المكسيك (١٨٤٥-٤٦)، والولايات المتحدة/إسبانيا (١٨٩٥-٩٦)، وفرنسا/بريطانيا العظمى في فاشودا سنة ١٨٩٨، والحلفاء ضد فنلندا الموالية لألمانيا النازية. ما من واحدة من هذه الحالات تدعو لإعادة النظر في الفرضية العامة التي يعتبر أرنوبلان، الذي يعرض في الجغرافيا السياسية للسلام الديمقراطي (٢٠٠١) ملخصاً مفيداً عن هذه المناقشات، أن "ما من أحد يعارضها". وقد ختم بروس روسيه، من جهته، حديثه في إطار لجنة اليونسكو المعنية بـ"الديمقراطية والتنمية" بالقول: "إذا ما نظرنا إلى كل دولتين معاً، فإن دولا هي في آن واحد ديمقراطية، وتعتمد اعتماداً شديداً إحداها على الأخرى، وترتبط ارتباطاً وثيقاً في إطار منظمات دولية، لم تتجه نحو المواجهة العسكرية إلا بنسبة تقل عن الخمس مقارنة بدول ليست ديمقراطية ولا مترابطة ولا هي أعضاء في منظمة دولية واحدة" (بترس غالي، ٢٠٠٢ ص ١٥٤).

٧ - المقارنة الأولى أجراها كوينسي رايت سنة ١٩٤٢ (رايت ١٩٤٢) وقام بتحديثها ومراجعتها بعد ثلاثين سنة ج. دايفيد سينغر وملفن سمول (١٩٧٢). استخلص مايكل دويل (١٩٨٣) الاستنتاجات الفلسفية لهذا الاكتشاف الجوهرى وربطها بعقيدة كانت حول السلام الدائم.

يبدو إذاً السبب واضحاً. سنرى بعد قليل انه ليس بالوضوح الذي تدعيه الدلالات. لكن قبل إعادة النظر في المسألة من الضروري الإشارة منذ الآن إلى الاستنتاجات الخطيرة التي يمكن أن نميل إلى استنباطها من خلال قبول سريع جداً وغير انتقادي لمبدأ أن الديمقراطيات لا تتحارب وأنه من الممكن تلخيصها في مفهوم أقل ما نقوله عنه هو أنه متضارب:

- الديمقراطيات لا تتحارب؛
- كي يعم السلام في العالم، يجب وكفي أن تكون كل الأنظمة ديمقراطية؛
- وبما أنها ليست كذلك، من واجب الديمقراطيات المستتبة أن تجعلها ديمقراطية، بالجوء إلى الحرب عند الحاجة؛
- وعند الحاجة أيضاً، عبر عدم احترام قواعد العملية الديمقراطية في المنظمات الدولية.

أو باختصار، بما أننا ديمقراطيون ومسالمون، فلنا الحق في عدم التصرف بطريقة ديمقراطية، وفي فرض سلامنا عن طريق الحرب. ما يثير القلق في هذا النوع من التفكير هو أنه برز بطريقة واضحة وأكيدة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهو يجد جذوره في واقع فكري أقدم وأعمق أدى شيئاً فشيئاً إلى إعادة صياغة مقلقة لمفهوم الحرب العادلة القديم.

٢,٢ الديمقراطية المفروضة، المفهوم الثلاثي الأبعاد للعالم ومسألة الحرب العادلة

إذا كانت جميع بلدان العالم ديمقراطية، وإذا كان صحيحاً في هذه الظروف أنها لا تتحارب فيما بينها، إذاً يفترض أن العالم لن يعرف الحروب بعد اليوم. كانت هذه النظرة المطمئنة مشتركة على نطاق واسع بين المحليين والمؤيدين للمفهوم الخطي للديمقراطية - سايمور

مارتن ليبست أو كارل دوتش - بالإضافة إلى واضعي نظريات "الانتقالات الديمقراطية" - غيليرمو أودونيل ثم آدم برزورسكي، مثلاً - الذين كانوا يصرون على ضرورة وإمكانية أن تقوم الأنظمة السلطوية بـ"تسويات ديمقراطية" عن طريق بعض الانفتاح السياسي أمام الشعوب التي كنا نأمل أن تقبل الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي لا غنى عنها مع أنها موجعة وغير شعبية. وما زالت هذه التحليلات قائمة وإن كانت تصطمم بارتياح وتشاؤم متزايدين. إذ كيف نحیی هذه التسويات الديمقراطية في غياب قوى اجتماعية تحمل المثل الأعلى الديمقراطي؟ هل سنشهد ديمقراطيات من دون ديمقراطيين على حد قول غسان سلامة (سلامة ١٩٩٤)؟

وإذا كانت القوى الاجتماعية التي تطمح إلى الديمقراطية هي في النهاية ضعيفة وقليلة، ثم إذا كان عدد من الأنظمة السلطوية أو الاستبدادية لا يفتح نتيجة لذلك على التسوية الديمقراطية التي أعلنتها النظرية ، أفلا ينبغي أن ندعم الديمقراطية بقوة من خلال محاولة فرضها من الخارج، بما في ذلك، في هذه الحالة، بأساليب الحرب، حيثما كانت منعدمة ولا تستطيع أن تنشأ بطريقة ذاتية النمو؟ هذا هو الخيار الذي يبدو مفضلاً لدى الإدارة الأميركية حالياً. هل يمكن إيجاد التبريرات لذلك؟

من المدهش أن ندرك أن جزءاً كاملاً من الكتابات الفلسفية أو الاجتماعية أو الاقتصادية الحديثة يعتمد رؤياً ثلاثية الأطراف للعالم الذي يميل إلى تشريع رهان كهذا. فيكون في العالم من جهة الديمقراطيات (الحرة) الظاهرة، ومن جهة أخرى، الأنظمة السياسية غير الجيدة إنما المقبولة على أنها الأقل ضرراً (التي تعتبر أحياناً كومفوشية) وأخيراً ما تبقى: الأنظمة غير المقبولة، الدول المارقة.

إن اقتحام هذا التوزيع الثلاثي النماذج لفكر العلاقات الدولية يقلب شروط النقاش الكلاسيكي رأساً على عقب. ففي أساس عقيدة منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها، سادت فكرة أنه يجب المحافظة على السلام بين الدول السيدة، والمتساوية في الحقوق، ويجب إدانة أي حالة حرب تخالف هذه السيادة. ويفترض حفظ السلام، من هذا المنظور، إرسال قوات فصل - الخوذات الزرقاء - بين الدول المتحاربة، أو بين الجهات المتحاربة في حرب أهلية وتنظيم انتخابات حرة تضمن وحدها إضفاء شرعية كافية على سلطة داعية للسلام. في عدة حالات، حالت تدخلات منظمة الأمم المتحدة دون حصول الأسوأ، فأوقفت المجازر وانطلقت الدول على أسس أخرى مع أمل أن تلتئم الجراح مع الوقت وتهدأ الانفعالات^٨ وعلى أي حال، فمن الواضح أنه يجب بذل كل الجهود لوقف حمامات الدم القائمة أو المعلنة في أسرع وقت ممكن.

تكمن الصعوبة في أن وجود منظمة الأمم المتحدة لا يكفي وحده لإقامة وسط سياسي جيد داعم للديمقراطية، حتى وإن كان أمراً حيوياً ألا يتجاهل أي طرف انه لن يتمتع بالاعتراف الدولي الذي لا غنى عنه - والمساعدة المادية المرافقة له - إن استمر في العبث بحقوق الإنسان. ويتفق مراقبو عمل الأمم المتحدة والمسؤولون فيها على الإقرار بأن هذه التدخلات لا يمكن أن تكون فعالة إلا إن كان ممثلو منظمة الأمم المتحدة مستعدين للبقاء حيث هم لمدة طويلة. غير أن الأمم المتحدة لا تملك الإمكانيات لضمان الاستمرار والحاصل أن الكولونيل جان لوي ديفور اختتم كلامه، خلال مؤتمر

٨ - في عام ١٩٩٦، اعتبر فيديريكو مايور، المدير العام لمنظمة اليونسكو، أن الأمم المتحدة أثبتت فعاليتها في السلفادور وناميبيا والموزمبيق وأنغولا والشرق الأوسط (مايو ١٩٩٧ (أ) ص ٢٩).

لمنظمة اليونسكو، قائلاً: "لقد فشلت منظمة الأمم المتحدة فشلاً ذريعاً في حفظ السلام" (اليونسكو ١٩٩٧ (أ) ص ٣٩). ولا شك في أن الإقرار بعدم القدرة النسبية هو الذي أدى مؤخراً في الولايات المتحدة، ضمن اعتبارات أخرى، وحتى قبل تولي فريق بوش الحكم وفي ما يتعدى الأوساط الأكثر تحريضاً، إلى نشأة تصور مؤيد للمزيد من التدخل للسلام الديمقراطي، ينزع إلى تشريع حرب الديمقراطيات ضد بعض الدول. وإذا لم يكن من الممكن ضمان السلام من خلال وجود عسكري دائم لمنظمة الأمم المتحدة، أفلا يجب إذاً هدم الأنظمة غير الديمقراطية والمثيرة للحروب، بطريقة وقائية؟ ألا يجب العودة إلى مفهوم الحرب العادلة كما كان قد بدأ يفعل، قبل أكثر من ٢٥ سنة، الفيلسوف الليبرالي (بالمعنى الأميركي) مايكل والزر، مدير مجلة المفكرين اليساريين في نيويورك "ديسانت"^٩.

التساؤل حول الحرب العادلة قديم العهد. فقد نشأ مع الديانة اليهودية القديمة وعند الإغريق، ثم أعاده القديس أمبروسيوس والقديس أغسطينس، وتم تنظيمه في القرنين السابع عشر والثامن عشر من خلال عقائد الحق الطبيعي (jusnaturaliste) لاسيما مع غروتوس. إنه يفرق بين الحق في الحرب (jus ad bellum) والحق خلال الحرب (jus in bellum) إن دمج هذين الحقين يؤدي إلى استخلاص صيغة تقول إن الحرب تكون عادلة إذا سُنت "لأسباب وجيهة وبوسائل جيدة". لمزيد من التحديد^{١٠}، يتم الاتفاق من الآن

٩ - راجع مايكل والزر [١٩٧٧]. هذا النص قديم لكنه يطبق اليوم، خاصة وأن الأستاذ والزر لم يتردد في إعطاء دعمه الناقد (ضد رأي قسم من لجنة الصياغة في مجلة Dissent) لسياسة الرئيس بوش الخارجية.
١٠ - مراجعة التعريف الذي يعطيه كريستوفر و. موريس للحق الطبيعي jusnaturalisme في قاموس الأخلاق والفلسفة المعنوية تحت إدارة مونيكا كانتو سبيريير [PUF باريس، ١٩٩٧، ص. ٦١٨-١٩].

فصاعداً على فكرة أن الحرب عادلة (١) إن أعلنتها سلطة مختصة (٢) لقضية عادلة، (٣) بنية عادلة، (٤) وبوسائل متناسبة مع الأهداف، (٥) مع أمل منطقي بالنصر، (٦) وإذا كانت الملاذ الأخير. أما الحق خلال الحرب فهو يفترض تناسب الوسائل (مراجعة النقطة الرابعة آنفاً) والتمييز أي منع مهاجمة غير المشتركين في المعركة (لكن والزر يعيد النظر جزئياً في النقطة الأخيرة).

تكمّن المشكلة كلها في معرفة ما يشكل "قضية عادلة" و"نية طيبة" ومن يحسم هذا الأمر. هل يمكن أن تكمّن القضية العادلة في فرض الديمقراطية؟ وبشكل خاص، إن كانت الديمقراطية يجب أن تستتب بتدخل من الخارج فذلك: (١) لأنها رغبة جميع الشعوب العميقة، (٢) لأنها وحدها، نتيجة لذلك، القادرة على تحويل دول عدائية وخطرة إلى دول داعية للسلام. إن تعريفاً كهذا هو حتماً تصالحي (إن لم يكن ساخراً) إلى حد ما ويصعب الدفاع عنه. الرؤيا الثلاثية الأطراف الخاصة بالعالم التي تناولناها سابقاً يمكن أن تبرر تدخلاً يهدف إلى تحويل دول عدائية ومجرمة إلى دول أقل خطراً تحترم حياة المنتمين إليها أكثر. لكن فكرة تحويلها إلى ديمقراطية بعضا سحرية خطيرة بحد ذاتها.

يبقى التعريف الثلاثي للعالم مقلقاً حتى وإن لم يطمح مباشرة إلى هذه النتيجة. ففي أحد النصوص الكبرى الأخيرة بعنوان: حق الناس، يعيد فيلسوف العدالة جون رولز طرح التساؤل بشأن الحق الطبيعي الخاص بأحكام العلاقات بين الأمم ما أن نقر - خلافاً للحدس الذي ساد في بداية صياغة نظرية العدالة - بأنه ليس هناك نظام دستوري واحد شرعي، نظام واحد اختاره بكل حرية أشخاص عقلانيون. ونتيجة لذلك، علينا التخلي عن هدف إيجاد مجتمع سياسي عالمي متجانس. فأى علاقة ستقيمها البلدان الديمقراطية إذاً مع الأنظمة غير

الديمقراطية؟ الجواب هو أن عليها أن تبقى بسلام مع ما يدعوه ج. رولز الأنظمة "التراتبية المنظمة جيداً" - تلك التي لا تريد الحرب - وألا تخاف من الحرب مع الآخرين. والمقصود بالآخرين هو نوع الأنظمة الثالث، الأنظمة التراتبية "غير المنظمة جيداً"، الأنظمة "الاستبدادية والديكتاتورية" (...) التي يجب أن توضع بكل وضوح خارج القانون، كما قال جون رولز في حقوق الناس (١٩٩٦). وختم بقوله: "أما فيما يتعلق بالمجتمعات التوسعية، فليس لها حل سلمي خارج إطار سيطرة معسكر ما أو السلام الناجم عن الإنهاك". (ص ١١١).

لكن كيف نستدل على هذه الأنظمة غير السوية والأنظمة المارقة؟ يكمن الخطر في أن تسمح الديمقراطيات الحرة لنفسها بأن تحدد الأنظمة التي ليست "حسنة التنظيم" والتي قد تشكل خطراً على السلام. فالقرار في النهاية يبقى لها وحدها تحت طائلة اعتبار جميع الأنظمة التي لا تشبهها بما فيه الكفاية غير شرعية. نخشى هنا أن يهدم منطق الحق نفسه، إذا ما قمنا تدريجياً بإقرار مبدأ أن الحروب التي تعلن الديمقراطيات الحرة أنها عادلة هي كذلك فعلاً، فتستغني بذلك عن إيجاد تغطية دولية وديمقراطية لقراراتها بذريعة أن أنظمة غير ديمقراطية ممثلة في هذه المحافل الدولية. وعليه، فلا ديمقراطية في مواجهة أعداء الديمقراطية: هذه هي العقيدة الجديدة التي تبرز.

بالطبع يجب أن تدافع الأسرة الدولية عن نفسها من أطماع بعض الدول التوسعية. لكن هناك فرق حقيقي بين التدخل دفاعاً عن النفس وبين التدخل الوقائي الخاضع لمنطق الهجوم الذي يعتبر مشروعاً ضد أنظمة تعتبر خطيرة. وليس من السهل منع أي بلد من أن يكون له جيش وأن يدافع عن مصالحه الجغرافية الاستراتيجية، والأساس هو معرفة من يقرر شن الهجوم الوقائي ولأي أسباب. ذلك أنه إذا كان باستطاعة

العقيدة الجديدة للحرب العادلة أن تصل إلى تبرير التدخلات الوقائية الأحادية من دون غطاء المنظمات الدولية أو حتى الأخذ برأيها، فلا بد من أن نشعر بالقلق حيال مستقبل أفكار العدالة والديمقراطية.

ما هي حدود الدفاع عن النفس المشروع والهجوم المشروع؟

تكمّن المشكلة في معرفة متى نخرج من إطار الدفاع المشروع علماً أن هذا الأخير قد يتضمن الهجوم الوقائي المشروع. نعرف تماماً ماذا كلفت العالم اتفاقيات ميونيخ، وهي ذروة الاستسلام أمام المانيا النازية، ذلك الاستسلام الذي تجلّى في رفض متكرر للدفاع الوقائي المشروع عن النفس. وقد شرح الموضوع جوزف غوبلز عام ١٩٤٠ فقال: "في العام ١٩٣٣، كان على رئيس الوزراء الفرنسي أن يقول (لو كنت مكانه لقمّت بذلك): المستشار الألماني الجديد هو الرجل الذي ألف كتاب "ماين كامف" الذي يقول كيت وكيت. ولا يمكن أن نتحمّل هذا الرجل بجوارنا. فلماذا أن يختفي أو نهاجمه! لكنهم لم يفعلوا ذلك. تركونا مطمئنين وسمحوا لنا بعبور منطقة الخطر. وهكذا تفادينا المرور من المسالك الخطيرة. وعندما انتهينا من ذلك وتسلّحنا جيداً، شنوا الحرب!" (كاغان ٢٠٠٣). ولكن متى يتحوّل الدفاع الوقائي المشروع عن النفس إلى هجوم صرف؟ سنجد ما يدعونا إلى التفكير في هذه المسألة في ما ورد على لسان إيلان حالفى، الممثل الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الاشتراكية الدولية: "لقد ترعرع جيلي على فكرة "الحرب العادلة"، وما زلت اعتبر أن العنف عندما يكون دفاعياً، حتى وإن كان مسلّحاً، فهو مشروع حتماً. مشروع، لكن ليس مرغوباً فيه بالضرورة، ولا هو أفضل من أشكال أخرى للمقاومة. إنه المعنى الأصلي لكلمة جهاد العربية التي لا تعني الحرب المقدسة كما تترجم غالباً، وإنما تعني الجهد، والذي يشترط القانون الإسلامي شرعيته ليتخذ صفة الدفاعية. إنها بشكل تقليدي مقاومة الاحتلال أو الطغاة، الخ..." يتابع إ. حالفى بشكل يثير الاهتمام ويذكر تزايد رفض كل عنف في الضمير المعاصر فيقول: "هناك ثورة ثقافية حقيقية في هذا الرفض (...). لقد استحوذت علينا جميعاً، بطرق مختلفة، فكرة الحرب العادلة، والدفاع المشروع، والقتل لمصلحة الدولة. لكن خلال التداعيات المنطقية الأخيرة الناجمة عن إلغاء عقوبة الإعدام، والتراجع عن القتل لمصلحة الدولة كأساس لكل نظام اجتماعي،

هناك نزاع تام لشرعية الحرب كطريقة شرعية. في الحقيقة، إذا لم يعد مبرراً قتل الأشرار والوحوش واحداً فواحداً، فلا يجوز قتلهم بأعداد كبيرة، خاصة عندما يكونون مجندين بالقوة في جيوش "عدوة"، ناهيك عن المدنيين الذين من المفترض أن يحمي القانون الدولي حياتهم وأموالهم، وخاصة القانون الإنساني في حالة الحرب". (حالفي، ٢٠٠٣، ص ٦٢ و ٦٣).

٣, ٢ ليس مؤكداً أن الديمقراطيات لا تتحارب أو لا تستطيع أن تتحارب

ومع ذلك، فهناك أمر لا يمكن تفاديه، على ما يبدو، في الدليل الذي عرضناه لتوّنا: ذلك أنه إن كان صحيحاً أن الديمقراطيات لا تتحارب، وإن سلمنا جدلاً أن السلام هو الأمر الذي نرغب فيه أكثر من أي شيء آخر، فإنه ينبغي إذن تحويل أكبر عدد ممكن من الأنظمة السياسية إلى ديمقراطيات، أما بالنسبة إلى الباقي، فيتعين تقبل الأنظمة غير الديمقراطية المسالمة، ومحاربة تلك التي ليست كذلك. لكن هذا التفكير الجذاب يفرض في تبسيط الأمور. فنقطة انطلاقه، أي افتراض أن الديمقراطيات لا تتحارب، هي في الحقيقة غير مؤكدة كما تبدو لنا للوهلة الأولى.

وجود إمبريالية ونزعة عسكرية تتسمان بالديمقراطية

إن القول بأن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها لا يعني أبداً أنها لا تحارب أبداً، أو أنها حتماً مسالمة، أو داعية للسلام في علاقاتها مع العالم غير الديمقراطي. وقد مر معنا أن كانت لم يؤمن بذلك قط. أما توكفيل، الذي كان يؤكد أن الشعوب الديمقراطية ترغب في السلام من حيث طبيعتها، فقد أضاف أن "الجيوش الديمقراطية [ترغب من حيث طبيعتها] في الحرب" (١٩٦١، ص ٢٧٠). كيف نفكر إذا في المجتمعات

الديمقراطية التي يحتل فيها الجيش المرتبط بمصالح صناعية كبيرة، مكانة كبيرة^{١١}؛ على أي حال، من الصعب أن ننسى أن أثينا، وهي نموذج جميع الأنظمة الديمقراطية، كانت على رأس إمبراطورية تدفع لها الجزية، وأنها كانت تعتمد على عمل الغرباء (والنساء) لتمويل تدخل المواطنين الأحرار في السياسة، وأن تاريخ الديمقراطيات الغربية المعاصرة بدأ من كونه غزوات استعمارية، وأن هذه الأخيرة حصلت بطريقة لا تمت للسلم بصلة، وأن عدد الضحايا لم يقل عن عدد ضحايا الأنظمة التوتاليتارية (فرو ٢٠٠٣، دافيس ٢٠٠٣).

ويجدر من ناحية أخرى التخفيف جداً من الإصرار على أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها، وذلك عن طريق النظر في الدور المتمكّم بدرجات متفاوتة، والذي قامت به القوى الاستعمارية القديمة (فرنسا والمملكة المتحدة) أو الولايات المتحدة في السياسة الداخلية لعدد كبير من بلدان العالم. إنه بعيد كل البعد عن احترام قواعد الديمقراطية الانتخابية دائماً...

وبوجه أعم، فإن حساب الخبراء المذكور أعلاه الذي لم يحصِ سوى خمس حروب بين أنظمة ديمقراطية، قابل للجدل لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار إلا التدخلات العسكرية المباشرة والواضحة ولا يأتي على ذكر عمليات التدخل التي قامت بها قوى ديمقراطية استعمارية أو إمبريالية لزعزعة الأنظمة الديمقراطية غير الملتزمة برغبات الديمقراطيات المهيمنة. وخير مثال على ذلك هو الانقلاب الذي دبّته وكالة المخابرات المركزية ضد سالفادور الأندي في تشيلي، والذي صرنا

١١ - نعرف تماماً الإدارة الشهيرة للتجمع العسكري الصناعي التي أدلى بها الرئيس ايزنهاور عندما غادر المسؤولية، كخطر أساسي على الديمقراطية الأميركية. في العام ١٩٨١، وصل إنفاق الولايات المتحدة العسكري إلى ٣٢٢ ٣٦٥ مليون دولار أميركي وانفاق الاتحاد الوروبي ١٤٩٤٢٤ مليون دولار أميركي وروسيا ٦٣٦٨٤ مليون دولار أميركي والصين ٤٦٨٤٩ مليون دولار أميركي واليابان ٣٩٥١٣ مليون دولار أميركي (دو بير ٢٠٠٣).

نعرف عنه الكثير بعد أن نشرت جامعة جورج تاون محفوظات الأمن القومي. فغداة انتخاب سالفادور ألاندي، عام ١٩٧٠، أعطى هنري كيسنجر الأمر بإجراء انقلاب. وبعد مرور شهر، كتب توماس كاراميسينيس، نائب مدير الوكالة إلى رئيس مركز هذه الوكالة في سانتياغو قائلاً: "إنها سياستنا الصارمة والمصرّة على عزل ألاندي (... من الضروري ان يتم ذلك بطريقة سرية كي لا تظهر يد حكومة الولايات المتحدة" (باتريس دو بير، لوموند ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨). ويجدر التذكير بأن النجاح الانتخابي والديمقراطي الذي حققه حزب س. ألاندي في الانتخابات التشريعية في شهر آذار/مارس ١٩٧٣ (بحصوله على نسبة ٤٣,٣٩٪ من الأصوات، كان تصويتاً حقيقياً بالثقة) هو الذي جعل وكالة المخابرات والانقلابيين يعدلون عن إمكانية إجراء "انقلاب قانوني" والتحول إلى العملية العسكرية الفاضحة.

نذكر الانقلاب الذي نظّمه البريطانيون في آب /أغسطس ١٩٥٣ لعزل حكومة محمد مصدّق في إيران الذي كان يخالف مصالحهم النفطية. أو ومؤخراً محاولة الانقلاب على الرئيس شافيز في فنزويلا (أيا كان رأينا في هذا الأخير). أما فرنسا، فإن التداخل الوثيق الخفي بدرجة أو بأخرى للصندوق الانتخابي لبعض الأحزاب السياسية مع الأموال الخاصة لعدة ديكتاتوريين أفارقة لا يسير حتماً اتجاه الدفاع عن الديمقراطية بأيّ ثمن.

لنختم بالقول إن الديمقراطيات الليبرالية، إن لم تتحارب (كثيراً) حتى إشعار آخر - بغض النظر عن بعض الحروب الاقتصادية القاسية في بعض الأحيان - فإنها لا تتوانى (دائماً) عن محاربة الديمقراطيات الناشئة أو الهشة، حينما تخشى أن تعارض هذه الأخيرة مصالحها المباشرة. وإذا كان معظم الخبراء يعتقدون أن الفرضية القائلة بأن

الديمقراطيات مسالمة فيما بينها، هي فرضية قائمة، فإن هذا لا يصح عند الجميع. لقد استنتج هارالد مولر، بعد دراسة معمقة، أن أقلية تعتبر البيانات الإحصائية عديمة القيمة أو موضوع جدل (لاين، المان) أو ضئيلة القيمة فقط (رومل، أونيل/روست)، فضلاً عن أولئك الذين يعتبرون ان إرساء الديمقراطية في الديمقراطيات ليس متقدماً بما فيه الكفاية لتأكيد أي شيء (تشمبيل) (مولر، ٢٠٠٣، ص ٢٢).

الترابط ليس حجةً

إن كانت الديمقراطيات القائمة لم تتحارب فيما بينها فعلاً، فعلينا أن نعرف إن كان مرد ذلك إلى أنها ديمقراطية. يمكن الشك في ذلك إذا لاحظنا أن غياب الحروب لا ينحصر فقط في المجموعات الديمقراطية الليبرالية. ويشير عالم الاقتصاد من جامعة أوغوستا ستايت، جورغون بروور، إلى أن "المنبر الآسيوي الإقليمي"، وهو الهيئة التابعة لرابطة دول جنوب شرقي آسيا التي تعنى بالأمن المشترك، حصل على نتائج مهمة. فالنزاعات بين أعضاء المنبر منذ الحرب العالمية الثانية كانت قليلة بل منعدمة (بروور ٢٠٠٣ ص ٩٩-١٠٠). ويجيب مارتن شو، الاختصاصي في العلوم السياسية، من جهته، بالنفي عن سؤال لمعرفة ما إذا كانت الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها لأنها ديمقراطية، فقد كتب ما يلي: إن كانت لم تتحارب فيما بينها بعد حرب ١٩٤٥ وإذا كانت ديمقراطية، "فمرد ذلك إلى جملة أسباب: خضوعها المشترك لرابح الحرب الأبرز (أميركا) ومعارضتها المشتركة للمجموعة السوفييتية. خلال أربعين سنة من الحرب الباردة، نما اندماج الكتلة الغربية تدريجياً وشمل سلسلة من عمليات إنشاء المؤسسات في المجالات الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية، لدرجة أن الحرب بين الدول - البلدان الأعضاء في الكتلة أصبحت مستبعدة أكثر فأكثر. إن

لعبت الديمقراطية دوراً في تحويل هذا الاندماج إلى مؤسساتي، غير أنها لم تكن السبب المباشر له^{١٢}. رأينا سابقاً أن العالم السياسي في لجنة الديمقراطية التابعة لمنظمة اليونسكو، بروس راسيت كتب: "إن جمعنا كل بلدين معاً، فإن بعض الدول الديمقراطية التي تعتمد إحداها على الأخرى، والمترابطة في إطار المنظمات الدولية في آن واحد، لم تتجه نحو المواجهة العسكرية إلا بنسبة تقل عن الخمس مقارنة بدول ليست ديمقراطية ولا مترابطة ولا هي أعضاء في منظمة دولية واحدة" (بترس غالي ٢٠٠٢ ص ١٥٤). من المسموح أن نتساءل إن كانت الديمقراطية هي العنصر الأهم من بين عناصر السلام الثلاثة هذه. علينا إذاً أن نتساءل من جديد إن كانت الديمقراطية نظاماً سياسياً داعياً للسلام و يؤدي إلى السلام^{١٣}؟ قبل أن نطرح السؤال الثالث: هل إرساء الديمقراطية يدعو بالضرورة إلى إرساء السلام؟ أم يشكل إدخال أو فرض معايير الديمقراطية الليبرالية الطريقة المثلى للانتقال من الحرب إلى السلام؟

١٢ - "Democracies in this era did not fight each other. But this was hardly because they were democracies. Rather, they did not fight and were democracies for a common set of reasons: their mutual subordination to the major victor of the war (America) and their common rivalry with the soviet bloc. As the Cold War period lasted for over forty years, Western-bloc integration developed apace, encompassing many sorts of economic and political as well as military institutionalisation, so that war between the component nation-states became less and less likely. Again, while democracy was a factor in institutionalising this integration, it was hardly the principal independent reason for it" [Martin Shaw, 2000].

١٣ - عندما نرى حدة الولايات المتحدة الحالية حيال انتقاد دول أخرى لسياستها بما فيها دول ديمقراطية ودرى قسماً من صحافتها يكتب: "بعد العراق فرنسا" فيما يصرح أفراد مرموقون في الحكومة بالقول: "يجب أن تدفع فرنسا الثمن"، نطرح أسئلة حول القيم الداعية للسلام التي للديمقراطيات الليبرالية التي تصل إلى منصب القوة العظمى.

الفصل الثالث هل تؤدي الديمقراطية إلى السلام؟

تعتبر عقيدة الأمن الديمقراطي أن الديمقراطية إن كانت مرجوة، وإن كان يجب أن تنتشر قدر المستطاع في العالم، فهذه أولوية، لأنها تصون السلام والأمن. وخير برهان على ذلك هو أن "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها". وقد أوصلنا النقاش الأول الذي قمنا به إلى تبيان تفاصيل هذه الفرضية بجدية. لذلك فالسؤال المطروح هو معرفة ما إذا كانت الديمقراطية ترسي السلام بسبب ذلك، أم لأنها تعزز نشوء مواقف أو مشاعر داعية للسلام، كالشعور بالعدالة، والتقبل، وحب المصلحة العامة أو الازدهار المادي.

وحتى نتابع هذه المناقشة، لا بد من التذكير بوصف أفلاطون العدالة في كتابه "الجمهورية"، وهو العمل الفلسفي السياسي "الأكثر تأثيراً في كل الأزمنة" في نظر الفيلسوف ليو ستراوس وليس فقط في العالم الأوروبي: العدالة هي عندما تكون المدينة بسلام، لأن كل واحد يشعر أنه حصل على ما يستحق ويقنع بمصيره من خلال مساهمته، على طريقته، في مصلحة المدينة المشتركة. وهذا يثير بعض الأسئلة المترابطة جزئياً: هل الديمقراطية تضمن السلام لأنها تحقق العدالة؟ هل تسمح بأن تؤمن لكل واحد ما يستحقه محققة الازدهار المادي للجميع؟ أو ربما بين الديمقراطية والسلام، ألا تمثل العدالة والرفاهية الماديتان الوساطات والشروط الضرورية؟ وأخيراً، هل تكفي الديمقراطية لإنشاء المدينة - أو المجتمع السياسي - والدعوة لوحده؟

١, ٣ - الديمقراطية والعدالة والنزاعات

من الواضح أنه ما من ديمقراطية يمكن أن تستمر إن لم يشعر المواطنون المنتمون إليها بأنها تؤمن لهم العدالة. للمزيد من التحديد والواقعية، كما أكد روجيه بادينتر وبطرس بطرس غالي في منبر اليونسكو حول "الديمقراطية والتنمية"، ما من ديمقراطية ممكنة من دون قانون، ومن دون دولة قانون، ومن دون مؤسسات قضائية قوية. ومن دون شك، فإن وجود قيم ومطالب ديمقراطية قوية هي اليوم من شروط دعم المؤسسة القضائية واحترام القرارات الصادرة عنها - نفكر مثلاً في إيطاليا وفي الحركة الشعبية "الأيدي النظيفة" (Mane pulite) التي ساهمت في إصلاح العدالة الإيطالية. ولكن، في المقابل، هذا لا يعني أولاً أن القرارات الديمقراطية هي دائماً عادلة. إذ نلاحظ أن الفلسفة السياسية التي سيطرت خلال الثلاثين سنة الأخيرة، منذ نظرية العدالة التي أعلنها جون رولز، ليست بالضرورة تأملاً في الديمقراطية بل بشأن العدالة. وبين الاثنتين، تبقى الروابط غير أكيدة. بالطبع، كما يظهره أحد أهم أصحاب النظريات في هذا المجال، رونالد دوركن كاتب "أخذ الحقوق على محمل الجد" *Taking Rights Seriously* ما من نظرية سياسية مقبولة اليوم لا تتخذ المساواة كقيمة أولية ولا تفترض مبدئياً أن لكل إنسان قيمة ويجب أن يُعامل بالمساواة كغيره من الناس. وقد كتب ويل كيمليكا (١٩٩٥، ص ٥) في هذا المجال، أن الفرق بين نظريات العدالة لا يكمن في معرفة ما إذا كان علينا قبول المساواة أم لا، وإنما كيف نفسرها.

نتفق إذاً بسهولة على الإقرار بأن كل النظريات المعاصرة حول العدالة تندرج في المجال الرمزي للثورة الديمقراطية، وتعتبر أنها اكتسبت الشرعية التامة المنطلقة من الطموح إلى المساواة التي أشار إليها

توكفيل. وعليه، فالمشكلة الأكيدة التي تبرز ليست هي الأخطر. المشكلة الأكيدة هي أنه بعد الاعتراف بقيمة المساواة التي لا تسقط مع مرور الزمن، لا يبقى علينا أن نعرف كيف نفهمها، إنما يجب أيضاً أن نحقق لها التوازن مع قيم الحرية والتضامن، وأخيراً أن نتساءل إن كانت العدالة تنطلق من مبدأ توزيع الممتلكات التي تلبى الحاجات - نفكر فيها بصيغة الامتلاك - أو بتحديد الهويات - أي بصيغة الكينونة. المسألة المستعرضة لوجهي الامتلاك والكينونة تكمن في معرفة كيفية الحد من الرغبة والغيرة. كل هذه أسئلة كثيرة تسمح لأصحاب النظريات بممارسة مواهبهم والتميز إلى أبعد حد.

لكن أياً كان الجواب عن هذه الأسئلة، فالمسألة الحساسة تكمن في معرفة ما إذا كانت القرارات المتخذة بطريقة ديمقراطية تسعى دائماً وبالضرورة إلى تحقيق العدالة. ويتساءل فيلسوف آخر عظيم هو فيليب فان بارييس (١٩٩٣ ص ١٤٢) إن كان هناك "انسجام أزلي بين العدالة والديمقراطية"؟ جوابه سلبي واضح: بين الاثنين، هناك على العكس "نزاعات حادة" لأسباب من البديهي فهمها بسهولة. إن كان السؤال الوحيد المطروح مثلاً هو إيصال الإيرادات النقدية إلى أقصاها، يكفي إذاً أن يقوم ٥١٪ من الناخبين بالتصويت لحزب يضمن لهم حصة الأسد ولا يترك شيئاً تقريباً لنسبة ٤٩٪ من الناخبين الأقل حظاً، كي نحصل، بعملية ديمقراطية بحتة، على توزيع غير عادل بتاتاً^{١٤}.

أو أيضاً، وهنا نصل إلى جوهر صعوبات الديمقراطية في حفظ السلام، إن كان بلد مقسوماً بين جماعتين إثنيتين، أو دينيتين أو

١٤ - أبسط وأنقل تبرير ف. فان بارييس الأعقد.

ثقافتيتين وكان كل عضو في الجماعتين يصوّت فقط لممثل من جماعته، فمن المتوقع في إطار نظام ديمقراطي بأن تستحوذ جماعة الأكثرية على أكثر من حصتها كإيرادات ومراكز فخرية ومربحة. فضلاً عن ذلك، ستشعر كل جماعة أن الأخرى قامت بالشيء عينه في الماضي أو قد تفعله إن شكلت الأغلبية أو وصلت إلى الحكم بالقوة.

هذا الموقف منتشر في العالم، ويفسر معظم أسباب فشل إرساء الديمقراطية. ولعل خير مثال على ذلك هو إسرائيل؛ فبين الإسرائيليين من يهود وعرب، لا يصدر الشك والحقن عن كون الجماعة الأخرى استولت أو يمكن أن تستولي على أساس الحكم والثروات فقط، بل عن كونها، بكل بساطة وسهولة، تسعى ربما أو قد تسعى إلى القضاء على الجماعة المنافسة. فهي تعتبر في هذا الوضع، أن القرارات التي تتخذها الأغلبية ديمقراطية تماماً وشرعية، فيما تعتبرها جماعة الأقلية قمة الظلم. تتعدّد المسألة أكثر عندما يتعلق الأمر لا بجماعتين، بل بفسيفساء من الجماعات. ولعل خير مثال على ذلك هو لبنان، حيث تعيش جماعات مسلمة سنية، وشيعية، ودرزية، وعلوية، وإسماعيلية، ومسيحية مارونية، ولاتينية، وسريانية، وأورثوذكسية، وكاثوليكية، وأرمنية أورثوذكسية، وأرمنية كاثوليكية، وأشورية، ونسطورية، وكلدانية، وقبطية، وإنجيلية، بالإضافة إلى اليهود (هذا إن اكتفينا بذكر الطوائف التي تعترف بها الدولة اللبنانية)، الخ. وتخرقها الأيديولوجيات السياسية والتعاطف المتنوع مع الخارج (تجاه فرنسا والولايات المتحدة وإيران أو سوريا).

لنكتف الآن بتناول مسألة عدم المساواة والظلم المادي. إن لاحظنا أنه خلال الثلاثين سنة الماضية (منذ ازدهار النظريات حول العدالة...)، تحول الفارق بين بدل أتعاب أرباب العمل الأميركيين المئة الذين يتقاضون أفضل أجر والمأجورين العاديين لديهم، حسب عالم الاقتصاد بول كروغمان [٢٠٠٣] من ٣٩ مقابل ١ إلى ما يقارب ١٠٠٠ مقابل ١ (مع تطوّر أقل قوة لكن من الطبيعة نفسها، في أوروبا وعلى المستوى العالمي عموماً)، فنسقول إنه لا بد أن ظاهرة بهذا الحجم، مرتبطة بما يمكن أن ندعوه نظرية ف. فان باربيس - الديمقراطية تميل (أو قد تميل) إلى توليد الظلم بشكل ديمقراطي - قد لعبت لعبتها، وحوّلت الديمقراطيات الغربية، بطريقة ديمقراطية، إلى حكم الأقلية. فهل ما زالت الديمقراطيات التي فيها حكم الأقلية ديمقراطية فعلاً؟ من الممكن الشك في ذلك^{١٥}. في كتاب صغير لاقى رواجاً في الولايات المتحدة عند بداية التدخل في العراق، كتب نورمان مايلر: "لا أحد ادعى، إلى حد علمي، بأن نظاماً ديمقراطياً حقيقياً يسمح للأغنياء بأن يحققوا أرباحاً أكثر من الفقراء بألف مرة (مايلر، ٢٠٠٣، ص ١٠١). نشعر إذاً وللأسف "أنه من الممكن التحول ديمقراطياً وتدرجياً من العدالة إلى الظلم، ومن الديمقراطية إلى حكم الأقلية، وأخيراً من حكم الأقلية إلى إنكار الديمقراطية. ويستنتج ب. فان باربيس من جهته قائلاً إنه إن كان لا بد من الاختيار بين الاثنين، فالجواب واضح: "لنركّز على العدالة ولنضخّ بالديمقراطية". هذا الجواب الذي يعتبره ف. فان باربيس نفسه مفرداً في القسوة دون شك، يندرج في إطار المواقف كلها، من شومبتر إلى هايك، التي اعتبرت - كما كتب شومبتر - "أن الديمقراطية طريقة سياسية [...] غير قادرة

١٥ - والشك أيضاً في قدرة حكومات الأقلية هذه على نشر الديمقراطية في العالم.

على تشكيل غاية بحد ذاتها، وبغض النظر عن القرارات التي ستصدر عنها". وهي إذا غير مرغوب فيها بطبعها. ويبدو لنا نحن أن هذا الاستنتاج جافاً وخطراً بدرجة مفرطة. لنقل إن الديمقراطية لا تساهم في إحلال العدالة ولا تكون لها قيمة إلا إذا أبقَتَ الجدَل مفتوحاً بشأن معايير العدالة، وامتد هذا الجدَل إلى المجالات العامة المختلفة، ومن خلالها وعبر تبادل الآراء ليس فقط بين الاختصاصيين في حصون البرلمان أو الوزارات. النتيجة الأساسية لهذا الاستنتاج هي أن الديمقراطية تفترض الجدَل، والجدَل يفترض الصراع والنزاع بين مختلف الخيارات السياسية المتعارضة. لنزن جميع الآثار الضمنية لهذه المسألة التي يمكن تبدو في البداية مفارقة ولكنها ضرورية للديمقراطية التي لا يمكن أن تقوم بإحلال السلام إلا إذا شملت وتضمّنت وحصرت النزاع في قلبها: وإلا إذا سمحت بإخراج الانفعالات المتصارعة والتي يؤكد كل فرد من خلالها هويته في المطالبة بتحديد ما هو عادل^{١٦} بطريقة شرعية. تماماً كالهبة القديمة التي تحوّل حرب الجميع ضد الجميع إلى حرب كرم وروعة تجعل من الأعداء حلفاء (كاييه ٢٠٠٠)، تقوم الديمقراطية بإحلال السلام قدر المستطاع فتستبدل الحرب الأهلية المعلنة أو المقنّعة بالتنافس العام على المساهمة في الديمقراطية. ومن المهم جداً بالنسبة إلى الديمقراطية تدبير النزاع وتنفيذه، وليس حذفه أو إنكاره.

١٦ - هذه هي الفرضية التي تدافع عنها دائماً الفيلسوفة شاننتال موف (موف ٢٠٠٠). في كتاب جديد ("نهاية السياسي وهران الشعبوية اليمينية) مجلة "موص" الفصلية، العدد ٢٠، "أي عولمة أخرى؟" (٢٠٠٢) تظهر كيف يمكن تفسير تنامي اليمين المتطرف في أوروبا على أنه نتيجة انكار متزايد لامكانية النزاع الملازمة لأي علاقة اجتماعية أو سياسية. لتجنب أن ينتج عن النزاع تضارب لا رجوع عنه، لا يجوز بأي حال محاولة إلغائه أو إبعاده، بل على العكس، يجب تخصيص حيز للتعبير عنه يجعله حياً.

فالتطرف ينشأ بسبب صدّه أو إنكاره. ويكمن السؤال السياسي المصيري إذاً في معرفة إلى أي مدى يمكن قبول التنازع من دون تهديد الوحدة المتناقضة للمجتمع السياسي. والوساطة الاقتصادية هي أحد المفاتيح المركزية لإيجاد حل لهذه المسألة.

٣, ٢ - الديمقراطية والتنمية

هل الديمقراطية تحتّ على التنمية الاقتصادية؟ هل هي شرطها الأساسي؟ جواب لجنة اليونسكو المختصة عن هذا السؤال لا يحتمل الالتباس، ويختصره بطرس بطرس غالي [٢٠٠٢، ص ٢٩٤] في ما يلي: "اتفق جميع أعضاء اللجنة المختصة على أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، وأن حقوق الإنسان تشكل مقوّمات أساسياً للديمقراطية [...] بالنسبة إلى اللجنة، فالعدالة هي العنصر المحرك بين الديمقراطية والتنمية. وما من ديمقراطية من دون عدالة، وما من تنمية مستدامة من دون عدالة". هذا الاستنتاج الذي يتزايد التأييد له يطرح علامة استفهام حول "تفاهم واشنطن" الذي فرض على صندوق النقد الدولي أن يركّز على متغيّرات الاقتصاد الكلي من دون الاهتمام بالمؤسسات السياسية القائمة في البلدان التي تواجه الأزمات. بالنسبة إلى الأميركيين، مهما كان تأثير صندوق النقد الدولي كبيراً، فقد كانت العقيدة ولا تزال، أن تحقيق الديمقراطية سينجم عن التنمية الاقتصادية، لذلك فهذا هو بالتحديد ما ينبغي أن ندعو إليه قبل أي شيء آخر. والديمقراطية تتحقق بعد ذلك لا محالة. لكن يبدو أن الحال ليست كذلك. تعتبر المنظمة غير الحكومية الأميركية بيت الحرية Freedom House من خلال بيانات عام ٢٠٠١ بشأن ١٩٢ بلداً، أن ٨٥ منها حرة (٤١٪ من سكان الأرض، أي ٢,٥ مليار نسمة)، ونسبة ٥٩٪ هم "أحرار جزئياً" (٢٤٪، ١,٤٦ مليار) و ٤٨ "غير أحرار"

(٣٥٪ أي ٢,١٧ مليار بينها الشرق الأوسط بأجمعه ما عدا إسرائيل التي صُنِّفَت "حرة" والكويت والأردن اللذين صُنِّفَا "حرين جزئياً"). وترى هذه المنظمة غير الحكومية أن عدد الشعوب "غير الحرة" تزايد تزايداً مطلقاً إلى أقصى حد منذ ١٩٩٠. وكذلك استنتج دانيال كوفمان مدير معهد البنك الدولي أن "الديمقراطية في ركود منذ خمس أو ست سنوات" [مراجعة إريك لو بوشيه، لوموند، ٢٠ و ٢١ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣ ص ٢٢] ونتيجة لذلك، يجب قلب تحليل صندوق النقد الدولي وتفاهم واشنطن. ليست التنمية هي التي تولد الديمقراطية، بل العكس هو الصحيح، لقد كتب ما يلي: "تقترح الدراسات أن أسلوب الحكم الرشيد له تأثير كبير في التنمية".

لكن ما هو "الحكم الرشيد"؟ عندما عقدت لجنة اليونسكو المختصة اجتماعها قام نائب رئيس المجلس الوطني الصيني كوو جيادينغ بالتخفيف من وقع كلام ب. بطرس غالي قائلاً: "يؤكد الخبراء الغربيون أن الديمقراطية والحرية السياسية فتحتا المجال أمام التنمية الاقتصادية. وفي المقابل، يعتبر خبراء عدة بلدان نامية ان التقدم الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي يلعبان دوراً مصيرياً في اكتساب الحقوق المدنية والسياسية [ص. ٢٤٣ و ٢٤٤]. ونحن نتفهم ذلك... إذ من الواضح أن معدلات النمو الحالية الهامة في الصين وفيتنام ليست مرتبطة بالانفتاح المكثف على الديمقراطية. والتنانين الآسيوية الأربعة لم تحقق النمو بالتوافق التام مع معايير الديمقراطية المطبقة في الغرب. تنقصنا الدراسات الجامعة للبت في هذه المسائل. لكن من المهم التنبيه من تأكيدات معيار مجرد للحكم الديمقراطية الرشيد بقدر الحذر من أصول عقيدة صندوق النقد الدولي المعاكسة والقديمة. السؤال الوجيه هو إلى أي درجة يمكن تحقيق الديمقراطية مقابل معدل

استدانة وعجز في الميزانية يمكن احتمالها؟ وكما في الطب، فالأمر يتعلّق بالتخمين، وتقدير الجرعة، ومعرفة الوقت المناسب وهو مرتبط ببنية المعنيين...

على هذا الصعيد، قد نجد عناصر مهمة للتفكير في كتاب الحيلولة دون صعود الآخرين *Kicking away the Ladder* [٢٠٠٠] لـها-جون شانغ، الأستاذ في جامعة كامبريدج [ها-جون شانغ ٢٠٠٣ أيضاً]، وهو كتاب يتشكك أيضاً في توصيات صندوق النقد الدولي بشأن الاقتصاد والشؤون المالية وعلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم الانحياز المفرط إلى الديمقراطية الذي يبدو أنه ينمو في أيامنا هذه. والحق أن "سحب السلم" للحيلولة دون صعود الآخرين هو ما تقوم به الدول الغربية المتقدّمة حين تفرض على البلدان الأقل نمواً، باسم علم الاقتصاد الليبرالي الجديد، معايير انفتاح في التبادل الحر وسياسة اقتصادية لم تحترمها يوماً تلك الدول عينها. وقد كتب ريناتو روجييرو، المدير العام الأول لمنظمة التجارة العالمية، قائلاً: "إنه أصبح بإمكاننا، إذا التزمنا بهذه المعايير، أن نضع حداً للفقر في العالم منذ مطلع القرن المقبل [القرن ٢١] - فما كان حلماً قبل بضعة عقود أصبح أقرب إلى التحقيق اليوم" [ها-جون شانغ ٢٠٠٠ ص. ٦٣]. لكن ما من دولة متقدّمة نمت في الحقيقة استناداً إلى قاعدة الليبرالية والتبادل الحر. فلم تنضم بريطانيا العظمى إلى التبادل الحر وراحت تعمل على اجتذاب الجميع إليه، إلا بعد أن ضمنت تفوّقها الصناعي وسيطرت على امتيازات تنافسية قوية. "وفيما بين عام ١٨١٦ ونهاية الحرب العالمية الثانية، سجلت الولايات المتحدة متوسطاً لمعدّلات الرسوم الجمركية على استيراد المنتجات المصنّعة، كان من أعلى المعدّلات في العالم" [ها-جون شانغ ٢٠٠٠ ص. ٦٨]. أما بالنسبة إلى المؤسسات الاقتصادية والسياسية في آن معاً التي نحث البلدان النامية على اعتمادها، فهي لم

تتطور إلا ببطء في الغرب. ومثال ذلك أنه " حتى مطلع القرن العشرين، لم يكن هناك مصرف مركزي في بلدان كالسويد وألمانيا وإيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة". نعرف كم مرّ من الوقت قبل أن يصبح الاقتراع عاماً وتنشأ مؤسسات الضمان الاجتماعي أو حماية الوظيفة... ثم ختم ها-جون شانغ بالقول: "إنه من غير الواقعي أن نفرض كما نفعل اليوم، أن يكون للبلدان النامية مؤسسات حسب المعايير الدولية" من دون إعطاء مهلة أو فترة انتقالية قصيرة تمتد من خمس إلى عشر سنوات ". ذلك أنه عندما تقوم البلدان المتقدمة بذلك، فهي فعلاً "تسحب من خلفها السلم " الذي ساعدها على صعود الدرجات، لتمنع الآخرين من الصعود بعدها.

وقد تم تأكيد هذا الكلام بإسهاب (وبشكل درامي) في افتتاحية جديدة في صحيفة هيرالد تريبيون (التي تنشرها نيويورك تايمز) (٢١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، ص٦) بعنوان "التجارة تتلاعب بالفقراء". ويتناول كاتب الافتتاحية (المجهول) موضوعاً كنا نتوقع أن يُطرح في المنتدى الاجتماعي في بورتو ألغري لا في الصحف المرجعية للنخب الأميركية. وقد وصف مصير المزارعين الفلبينيين المزري منذ أن انضمت الفيليبين إلى منظمة التجارة العالمية، وتحوّلت من الفائض الزراعي البسيط إلى العجز الكبير. وأضاف قائلاً إن هؤلاء اكتشفوا أن منافسيهم الأميركيين أو الأوروبيين ليست فقط لديهم بذور أو أسمدة أفضل أو تجهيزات أكثر تقدماً. بل تدعمهم الضرائب العالية والإعانات الكبيرة التي تجعل منتجاتهم جيدة السعر بطريقة اصطناعية. وعلى منطبي القطن الأفارقة إيجاد بدائل لمبلغ ٣ مليار دولار يدفع سنوياً لمنافسيهم الأميركيين، كما يواجه منتجو السكر الإعانات الأوروبية الكبيرة التي تدعم زراعة الشمندر السكري. إن الإعانات التي يقدمها

الأميركيون والأوروبيون واليابانيون على التوالي إلى مزارعهم تصل إلى مليار دولار أميركي في اليوم الواحد (٣٢٠ بليون دولار في السنة). ومقابل هذا المبلغ، لا تساوي المساعدات السنوية للتنمية التي تبلغ ٥٠ مليار دولار أي شيء، مع التنبيه إلى أن إضافة نقطة واحدة إلى حصة أفريقيا في التصديرات العالمية تجعلها تربح مبلغ ٧٠ مليار دولار (أي ٥ أضعاف مجموع "المساعدات" التي تتلقاها) حسب صندوق النقد الدولي.

في النهاية، يلتقي كاتب الافتتاحية مع ها-جون شانغ فيقول: "عندما لا تحترم أوروبا والولايات المتحدة واليابان قواعد اللعبة التجارية الدولية على حساب المزارعين في البلدان النامية فإنها بذلك تسحب سلم التنمية من تحت أقدام بعض الشعوب الأكثر يأساً في العالم. هذا غير مقبول أخلاقياً. أميركا تزرع الفقر في جميع أنحاء العالم"^{١٧}. ويختم بالقول: "الهوة الواضحة بين خطابات العالم الحر حول التبادل الحر وممارساته التجارية الخاطئة في المجال الزراعي لا يمكن أن تطاق بعد الآن (...). يولد الغش شعوراً متزايداً بالاستياء تجاه الولايات المتحدة، لكونها المهندس الأساسي لنظام العالم الاقتصادي. بمعنى ما، نحن الأميركيين نطلب من الآخرين أن يأخذوا على محمل الجد دفاعنا عن الديمقراطية والحرية أكثر من تبريرنا الخبيث للمنافسة الحرة"^{١٨}.

١٧ - "By rigging the global trade game against farmers in developing nations, Europe, the United States and Japan are essentially kicking the development ladder out from under some of the world's most desperate people. This is morally depraved. America's actions are harvesting poverty around the world."

١٨ - "The glaring credibility gap dividing the developed world's free trade talk from its market-distorting actions on agriculture cannot be allowed to continue [...] The rigged game is sowing ever-greater resentment toward the United States, the principal architect of the global economic order. Somehow, we Americans expect the nations to take our claims to stand for democracy and freedom more seriously than they must take our insincere free-trade rhetoric."

وما يطبَّق على الاقتصاد والتبادل الحر يطبَّق أيضاً على المعايير الديمقراطية الليبرالية. فلا شك أنه بعد إرساء الديمقراطية واستقرار الاقتصاد، تولد بين السوق والسلام والديمقراطية علاقة دائرية وصالحة. وتشير إحدى الدراسات إلى أن "ما من بلد ديمقراطي يفوق فيه إجمالي الناتج المحلي للفرد ٦٠٠٠ دولار عاد يوماً إلى نظام الديكتاتورية" (برزورسكي، ألفاريز Blin, Przeworski, Alvarez ٢٠٠١ ص ٥٢). لكن ما يصح للاقتصاديات الراسخة والديمقراطيات القائمة لا يصح للاقتصاديات النامية أو الديمقراطيات الناشئة أو المتعثرة. فكيف نصل إلى حالة الديمقراطية المستدامة الكفيلة بضمان تنمية مستدامة؟^{١٩}

٣،٣ - مشكلة الوحدة الديمقراطية

لقد بقينا سجناء الأجواء السائدة، نعتبر المقولات الرائجة بديهية بذاتها، فلم نعجب من التحول الاستثنائي الذي شهدته الخطابات حول الديمقراطية والسياسة منذ عقدين أو ثلاثة. حتى أننا لا نشعر بهذا التحول. مع أنه مدهش. السؤال الوحيد المطروح الآن هو معرفة إن كان البلد يجري انتخابات حرة أم لا ويحترم حقوق الإنسان. والحقيقة أنه رهان مصيري. لكنه ليس الوحيد. علينا الآن أن نبذل جهداً كي نتذكر أن النظريات الأولى والمؤسَّسة للديمقراطية (أو الجمهورية فهذا ليس مهماً هنا) كانت تستخدم مبادئ لم تعد رائجة في أيامنا هذه، على ما يبدو، وتطرح أسئلة أصبحت غريبة. كانت تنوي تجذير "السلطة" في "شعوب" منظمّة على شكل "أمم". وكانت

١٩ - لم نعرض هنا إلا بعض نقاط التفكير الجزئية. ولكي نعرض كل المشاكل التي ذكرناها، علينا أن نعيد النقاش إلى الإطار العام للجدل حول العلاقات بين الرأسمالية والديمقراطية. هل الأولى هي شرط للثانية كما يعتقد معظم واضعي نظرية "الانتقال الديمقراطي"؟ أم الثانية تسبق إنشاء رأسمالية مستدامة ومتكررة؟

تتساءل من هو "سيد" الخيارات السياسية؟ وكيف يمكن ضمان سيادة الأمة؟ والواقع أن الفلسفة السياسية المعاصرة ذات الطابع التحليلي والمصادر الأنجلوسكسونية تحترس من هذه المبادئ الاستنتاجية كما تحترس من الوباء، لأنها تعتبرها غامضة وخطيرة، ومحمّلة بأهواء الجماعات التي لا يمكن السيطرة عليها. لكن المشكلة تكمن في أننا لا نستطيع التخلص من الانفعالات البشرية ويجب ألا نفعّل. أولاً لأنه إن لم تستهوا القضية الديمقراطية أحداً، فلا يمكن أن تعيش طويلاً. لكن الأعمق من ذلك، وهذا يفسّر الشحنة العاطفية المرتبطة بشكل وثيق بالسياسة، هو أننا، قبل أن نعلم إن كان يمكن أو يجب أن يكون سكان بلد أو شعب أو حضارة أو بلد ديمقراطيين، فإنه يجب عليهم أن يكونوا موجودين بما هم كذلك وأن يفكروا ويقولوا ويتصوروا وحدتهم. قبل القول "إننا ديمقراطيون، ويجب أن يكون بلدنا ديمقراطياً أو هو فعلاً كذلك، من الضروري بناء هذا الـ "نحن" والإجابة عن السؤال المتعلق بما ومن يحدد هذا الـ "نحن": التقاليد؟ الدين؟ الحضارة؟ الأصل العرقي؟ خيار مؤسساتي أو دستوري؟ أيديولوجيا سياسية؟ أم مزيج من كل هذا؟ مسألة "السلطة" والسيادة تكمن في معرفة من لديه الإمكانية العملية والقدرة الشرعية للإجابة عن هذه الأسئلة وتحديد هذا الـ "نحن" الذي يقابل ويتعارض مع من "هم".

خيار الديمقراطية هو ذلك الذي يترك المجال مفتوحاً لإعطاء جواب نهائي عن هذه الأسئلة من خلال تنظيم نضال غير عنيف بين أنصار النظريات المختلفة الممكنة، وهو نضال خاضع لشرط أن يوافق الظافرون على جعل نصرهم موضوع رهان في الدورة المقبلة، وأن يقبل الخاسرون في المقابل الاعتراف بخسارتهم المؤقتة. أقل ما يمكن أن نقوله هو أن خياراً كهذا ليس مؤكداً البتة. فالخطر موجود دائماً والإمكانية المنطقية والتجريبية قائمة

ليحتكر الظافر السلطة متجنباً جعل ظفره موضوع رهان أو طعن. يمكن أن يكون خيار التناوب الديمقراطي شبه مستحيل أو غير مطروح، إن صدقنا المثل المنطقي الواقع في قلب النظرية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العلمية خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وهو مأزق السجين الشهير، الذي أثار منذ صاغه بوشانان ردود فعل تجلت في كتابات علمية لا تنتهي.

لنتذكر صيغته المكرسة. قاضٍ عقلائي، يفترض أن المتهمين الذي ينظر في الحكم عليهما هما شخصان عقلايان بمعنى النظرية الاقتصادية - أي أن كل واحد منهما يسعى إلى أن يرضي نفسه إلى الحد الأقصى من دون مراعاة مصير الآخرين، إذ يشعران بالامبالاة تجاههم - يضعهما في ظروف لا يستطيعان التواصل ولا التشاور فيما بينهما ويقترح على كل واحد من المتهمين الصفقة التالية:

- إن وشيت برفيقك (ووشى هو بك) يُحكَم عليك بالسجن أربع سنوات.
- إن لم تش به ووشى هو بك، يصبح هو حراً ولكنك تعاقب أنت بالسجن ثماني سنوات (والعكس صحيح).
- إن لم يش أي منكما بالآخر، يسجن كل منكما سنة واحدة.

من الواضح أن أفضل حل للمتهمين هو الحل المسمى "تعاونياً" والذي يمكن أن نصفه بالحل المنطقي وهو الثالث الذي يحد الخسائر في سجن كل واحد سنة واحدة. غير أن هذا الحل المنطقي ممنوع افتراضياً على أفراد عقلايين بما أن الآخرين أيضاً "عقلانيون"، لأن كل واحد من المتهمين عليه أن يقول في نفسه إن الآخر عقلائي أيضاً، أي انه لا يفكر إلا في مصلحته الخاصة،

وسيرى أن مصلحته تكمن في "الخيانة" لا في "التعاون" لأنه إن هو خان، و"تعاون" الأول، يخلى سبيله. على كل متهم، بما أنه عقلائي ويسبق عقلائية الآخر، أن يراهن بعقلانية على أن الآخر سيخون ويتحصن ضد هذه الخيانة. لذلك سيخون كل واحد منهما الآخر فيقضي كل واحد منهما أربع سنوات في السجن فيما لو كانا متعاونين أكثر، وأقل "عقلانية"، لتجنبنا ثلاث سنوات من السجن. لذلك نرى أن: احتساب المصلحة العقلانية يجب أن يتضمن حذراً في الحساب؛ لكن وجود هذا الحذر، يعيد إنتاج حلقة الريبة والشك المفرغة والشاملة، ويسجن الفاعلين فيها ويمنعهم من الاستفادة من المنافع الأكيدة الناتجة عن التعاون. إن الانغلاق في حدود العقلانية المشككة يحول دون الدخول في منطق العقل. وللخروج من هذه الحلقة المفرغة الخطرة - التي نرى تماماً أنها ليست مثلاً منطقياً فقط، بل إنها تلخص تماماً وضع جميع البلدان المسجونة في دائرة العنف والفقر - يجب المراهنة على إنسانية الآخر، المراهنة على قدرته على أن يقوم هو أيضاً بالرهان المتبادل والدخول بالتالي في دائرة التحالف والتعقل^{٢٠}.

الوضع هنا قريب جداً من الوضع السائد في منطق الهبة القديمة - المثل لكل عمل سياسي - كما حللها مارسيل موص في عمله الشهير رسالة حول الهبة (*Essai sur le don*) الذي يكشف لنا المنطق والبنية العميقين للمجتمعات القديمة إذ يقدمهما في وقت ما يمكن

٢٠ - يعرض مازق السجن حالة فيها جوانب إيجابية، بمعنى أن كل سجين (أو كل شخص فاعل) يعرف تماماً ما هي مصلحته ومصلحة الآخرين. الحالة النزاعية الحقيقية هي تلك التي لا ينشأ فيها النزاع بين العملاء بل بين مصالح فرد واحد ودوافعه المتغيرة أو داخل مؤسسة واحدة (دامبيسكي، ٢٠٠٣، ص. ٣). هنا الأسوأ ممكن دائماً بما في ذلك التدمير الكامل والسهل لكل الفاعلين. لكن في هذا الوضع القلق العام يمكن أن يظهر الأفضل وصولاً إلى المصالحة والسلام بين الفاعلين.

أن ندعوه المشهد الاجتماعي البدائي، في الوقت الحاسم بين قبيلتين، عشيرتين، جماعتين قائمتين أساساً، الذي ليس فيه سوى خيارين (إن لم يكن أو لم يعد وارداً مجرد التجاهل المتبادل): "التحدي أو التسليم تماماً" الهبة الأولى، وهي تحصل، على ما يظهر، من دون توقع المعاملة بالمثل، هي الحركة، هي الخطوة نحو الآخر للخروج من العدا، هي تعبير عن رهان ثقة. إن اختار الطرفان خيار الثقة، يخرج الجميع رابحاً. تقابل الهبة بأحسن منها ويصبح الأعداء أنسباء قادرين على التعاون.

لكن ماذا لو لم يحصل ذلك؟ إن تقدّمت الانقسامات والنزاع على الرغبة في التحالف، وإن غلب حذر الجميع من الجميع وصار النضال من أجل احتكار السلطة كي لا يقوم الآخرون بالمثل هو الرابط الاجتماعي الوحيد؟ بالطبع، يبدو اختيار الديمقراطية في هذه الحالة مستحيلاً، لأن ما من أحد يؤمن بها والسبيل الوحيد لتجنب حرب الجميع ضد الجميع، والفوضى العامة، هو الخضوع المشترك لسلطة مشرفة لا يجوز مسّها وغير قابلة للنقاش. إنه حل هوبز. الخروج من النزاع لا بالديمقراطية بل بالتبعية المشتركة للاستبداد التام.

كي تتحقّق الديمقراطية وتنمو، لا بد إذاً من وجود "شعب"، أي مجموعة من الأفراد والعائلات والمجموعات والمجتمعات يعتبرون أن الأمور التي تجمعهم أقوى مما يفرّقهم، لذلك يمكن أن يبدي واحدهم للأخر ثقة أكبر من الريبة الباقية. يمكن أن يكون هذا الطموح المشترك للديمقراطية خميرة قوية لهذه الوحدة. لكن لا شك انه لا يكتفي بذاته إن كانت المجموعات والجماعات المختلفة التي تشكل هذا المجتمع لا تلتقي في تقليد مشترك ومرجعيات حضارية مشتركة تسمح لهم

بتخطي الارتياب الأول^{٢١}. بناء الشعوب الديمقراطية تطلب قروناً في أوروبا وحصل وفق مسيرات معقدة متناقضة وغامضة. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على النزاعات الحالية للتأكد من أنها تتفجر متى وحيثما تضطر جماعات لا توحدّها التقاليد ولا تعترف بهذه الوحدة الأولية للعيش في مساحة واحدة، تحت سلطة واحدة وحسب الأنظمة عينها فيكون شعورها الأول الحذر المتبادل. من المألوف في هذه البلدان أن تكون السلطة حكراً على ممثلي الأقليات التي تخشى ما تخشاه من الانتخابات الحرة، كما كانت الحال في العراق، حيث كانت المجموعة السنية تخشى أن يتغلب عليها الشيعة الأكثر عدداً أو كما هي الحال في سوريا حيث سيطرت الأقلية العلوية على الحكم جزئياً. و لذلك فدور هذه السلطات الاستبدادية، التي تتولاها أقليات منظمة ومصممة، هو دور غامض جداً. هذه السلطات ديكتاتورية، طاغية وأحياناً (غالباً) دائماً) دموية. لكن لا يسهل دائماً على الشعوب أن ترفضها وتدينها لأنها تمثل وتحافظ على الوحدة المتحيّزة وغير الموجودة لدى الشعب والأمة وتمنع نتيجة لذلك انفجار العنف العام^{٢٢}. فالحروب والنزاعات

٢١ - بالرغم من الأسف الذي قد نشعر به، من الواضح ان اليهود والعرب لن يشكلوا ابداً شعباً اسرائيلياً واحداً. وهذا مصدر مأس عديدة في الشرق الاوسط انما يمكن ان يصبح عامل سلام ما ان نقبل بمواجهته. يفسر يوسي بايلين، الوزير السابق في حكومات رابين، وبيريس، وباراك، ان اهم دوافع ارييل شارون لانشاء ما يشبه الدولة الفلسطينية هو ان تمديد الميول الديموغرافية الحالية إذا احتفظت اسرائيل بالضفة الغربية لنهر الاردن، بعد ٧ سنوات، يجعل عدد الفلسطينيين أكبر من عدد اليهود (بايلين ٢٠٠٣). القضية تكمن في معرفة ان كانت هذه الدولة الفلسطينية ستتمتع بالتماسك والاستقلالية الكافيين ام انها ستتألف من كسور وقطع تصعب ادارتها نتيجة لسياسة الحكومات الاسرائيلية غير المتبدلة - حتى قبل ارييل شارون - حسبما قالت الجامعية تانيا رينار التي تتولى منذ ١٩٩٤ صفحة نصف شهرية في صحيفة ياداعوت احرنوت، وهي التي حققت اكبر عدد من التوزيع من بين الصحف الاسرائيلية (رينار ٢٠٠٢).

٢٢ - لقد رأينا سابقاً كيف كانوا في العالم العربي المسلم يتوصلون بدرجات مختلفة إلى الحفاظ على حد من التعددية. يظهر دانيال برومبرغ (٢٠٠٣) ان التعددية هي أساس سيطرتهم لأنه عندما تتصارع المجموعات المختلفة ببغون هم في السلطة. وكلما ضمرت هذه التعددية، ضعفت سلطتهم.

والمجازر تتفجّر عندما يتعذّر على هذا النوع من السلطات أن تقوم أو تهتز، فتترك المجال مفتوحاً من جديد أمام حرب الجميع ضد الجميع. فهل قيام أو فرض نظام دستوري ديمقراطي هو الحل المناسب للخروج من هذا النوع من نزاعات الحرب؟

هل تسمح الديمقراطية بالخروج من الحرب؟

الفصل الرابع

إن كانت الديمقراطية تركز فقط على الحساب العقلاني الذي يقوم به أفراد من نوع "الإنسان الاقتصادي"، يسعون إلى بلوغ أقصى درجات الإفادة لمصالحهم باعتبارهم أفراداً منفصلين لا يبالي بعضهم ببعض، تكون الديمقراطية عندئذ مستحيلة. هؤلاء الأفراد العقلانيون، لا يمكنهم أن يعيشوا مبدئياً إلا في ريبة كاملة بما أن على كل واحد ان يشك في الآخرين، كما يشك في نفسه، ويفكر فقط في مصالحه الخاصة ويكون مستعداً للغش أو الخيانة عند أول فرصة. لذلك فإذا كانت هناك أنظمة سياسية كانت قائمة أو موجودة حالياً أو يمكن أن تكون موجودة وتشبه فعلياً الديمقراطيات، فذلك لأن الالتزام بالديمقراطية يركز على أكثر من حساب المصلحة (شانيل، ٢٠٠٠). لكن بناء على ماذا؟ ما الذي يمكننا أن نعبئه لفائدة ذلك؟

١, ٤ - مسألة التربية السياسية والديمقراطية.

يمكن التعبير عن كل ذلك بالعودة إلى أحد المبادئ الأساسية في العلوم السياسية والاجتماعية خلال الثلاثين سنة الماضية: مبدأ "التربية السياسية"^{٢٣} (التربية المدنية)، التي نعني بها حسب ر. كوسلك [١٩٩٠؛ ١٩٩٧، سفي ٢٠٠٠] فحقوق التجارب حيث يلوح أفق الانتظار والذاكرة". يعلق دانيال سيفي قائلاً: "إن الأنشطة والتفاعلات التي تجري فيها تساهم في خلق واقع اجتماعي جديد. فهي تتخذ شكلها إذ تعيد وصل أراضٍ

٢٣ - أدخلت في النقاش مع أموند ج فيربا في التربية المدنية *The Civic Culture* [١٩٦٢]. مراجعة بيان باستخدام هذا المبدأ في أ.ج. فيربا [١٩٨٠].

وذكريات، ومنظمات وأماكن، وفي الوقت عينه نقاط الاستدلال، ومناهج معرفة أو مراجع عمل مطلوبة للتوجيه والتدخل بطريقة متجانسة وصحيحة. تظهر الثقافات السياسية وتحوّل في هذه الأطر المؤقتة". باختصار، تبقى الديمقراطية البرلمانية رسمية وسطحية إن لم تركز على ثقافة سياسية هي نفسها ديمقراطية.

يقول عالم الاجتماع روبرت بوتمان إنه لا ديمقراطية ولا تنمية اقتصادية من دون "رأسمال اجتماعي"، أي مجموعة علاقات ثقة بين أعضاء مجتمع واحد تجعلهم يتفانون لمصلحة العمل أو الوطن بدلاً من البقاء سجناء "النزعة الأسرية اللاخلاقية" الخاصة حسب الاختصاصي في علم الأجناس ر. بانفيلد بثقافة جنوب إيطاليا (وبالتالي كل مناطق البحر المتوسط والعالم الإسلامي) والتي لها قاعدة واحدة وهي تقضي بالتضحية بكل شيء لأجل مصالح العائلة أو العشيرة. حيث تسيطر النزعة اللاخلاقية الأسرية، أو العشائرية أو القبائلية، يبرز الركود الاقتصادي وحال من الفساد المستمر وفي أسوأ الحالات، تفجّر النزاع والمجازر، في حال عدم الاستقرار.

هذه التحليلات تدعونا إلى التفكير. لكن من المهم عدم تشييء الثقافة السياسية وتجنّب إجراء تقابل قوي بين ثقافات يُتصور أنها من كتلة واحدة ويكون بعضها موجّهاً بكثافة وأساساً نحو التنمية الاقتصادية والديمقراطية وأخرى متجهة، على العكس، نحو الفقر والاستبداد^{٢٤}.

٢٤ - طرح سامويل هانتنتون الشهير حول صدمة الحضارات مرتكزة على هذا النوع من التشييء لمبدأ الثقافة. جاء نقد جيد لذلك على لسان حامل جائزة نوبل للاقتصاد من أصل هندي أمارتيا شن [٢٠٠٣] وهو نقد يرفض "وضع الناس في علب صلبة" [ص. ٢١] ويختم بالتأكيد على ضرورة الاعتراف بتعدد الهويات وفكرة ان "مسؤوليتنا في أننا إنسان تحتم علينا ان "نختار" (وليس فقط ان نكتشف) أي اولويات نعطي لجمعياتنا واهتماماتنا كافة" ص. ٢٧. ويكتب الوزير السابق والصحافي اللبناني غسان تويني كلاماً في محله إذ يطلب أن نتوقف عن إطلاق اسم صدام الحضارات على ما أخذ يصبح، من جميع الوجوه، "نزاعاً بين بربريات" [تويني، ص ٥٧].

رأينا أولاً أن الديمقراطية ليست واحدة بل متعددة وأنها لا تجدد وحدتها النسبية إلا إذا عمت مجموعة أوجه ليست دائماً متجانسة فيما بينها. وأكثر من ذلك، يمكننا أن ندعم فكرة أن كل خلية تحتوي على الرمز الوراثي بكامله لكنها لا تشغل إلا بعض الجينات حسب موقعها وكذلك الرمز الثقافي يحتوي على جميع الخيارات الممكنة للإنسانية وإن لاقت بعض الخيارات فقط تفضيلاً حسب المسارات التاريخية المتبعة، في وقت ومكان ما من تاريخ وجغرافيا عالم ثقافي ما.

لكن القليل يكفي أحياناً لتغيير المسارات. هل هناك ديانة كبرى تفتقد للمساواة ومناهضة للديمقراطية أكثر من الهندوسية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظام الطبقات؟ كلا، من دون شك؛ لكن كيف نفسر أنها تنسجم في النهاية مع الديمقراطية المنفتحة، إلى درجة أن الهند يمكن أن تسمى "أكبر الأنظمة الديمقراطية في العالم"؟ غير أن بعض أوجه الهندوسية، من خضوع العامل الزمني وخضوع القوة لما هو روحي أو تعميم إمكانات الوصول إلى الخلاص هي أكثر ديمقراطية مما يبدو للوهلة الأولى؛ البلدان الخاضعة للإسلام لا تعرف الديمقراطية الليبرالية لكن يمكن التساؤل إن لم يكن من الأسباب التعلق القوي بمنطق الديمقراطية التراثية القبلي والخصوصي. والأبوي أيضاً، مما لا يسهل الأمور. لهذه الأسباب، - أي لأن الأنظمة أو الثقافات الأكثر سلطوية وتراتبية تستند إلى مقومات هي أيضاً ديمقراطية - من الحكمة المراهنة على نصر ممكن على المدى الطويل للديمقراطية بسبب التطورات الداخلية. لكن السؤال المطروح اليوم أولاً يكمن في معرفة ما إذا كان من الممكن أن يتم

فرض الديمقراطية من الخارج، من منظمة الأمم المتحدة أو من بلدان ديمقراطية، وإن كان إرساؤها يساهم في إرساء السلام.

٢، ٤ - الشرعية الديمقراطية والسلام الدائم

نفتقد إلى الدراسات التي تسمح بإجراء تقييم شامل لتأثير تدخلات منظمة الأمم المتحدة التي تهدف إلى إرساء الديمقراطية بين المتحاربين السابقين. لكن البيانات المتوافرة لا تدعو إلى التفاؤل. فقرار مجلس الأمن الرقم ١٢٤٤ الذي نظم في حزيران/يونيو ١٩٩٩ الحماية على كوسوفو أطلق عملية طويلة لإعادة السلام، وإرساء الديمقراطية والعودة إلى الاستقرار". في مقالة صدرت مؤخراً في صحيفة لوموند (٣ أيار/مايو ٢٠٠٣) تحت عنوان "واقع مرير في كوسوفو"، أصدرت الصحافية فرانسواز لازار تقييماً غير مشجع لوجود منظمة الأمم المتحدة التي قامت بتعبئة ٤٠ ألف رجل من ٣٧ جنسية إثر تدخل حلف شمال الأطلسي العسكري. فقد كتبت قائلة: "تختفي فكرة تعدد الأعراق شيئاً فشيئاً، وأصبحت المنطقة المكان الأمثل لتوسّع ممارسات العصابات، وكوسوفو من أشهر أماكن الدعارة العالمية". يصف السيد ستينر حاكم الأمم المتحدة محميته بالقول: "إنها منطقة رمادية من الناحية القانونية. فليس فيها استثمارات، ولا فرص عمل، ولا مستقبل". ووفقاً للمعلومات المتوافرة، فالوضع ليس أفضل حالاً من أفغانستان^{٢٥}.

٢٥ - في بونيا، شرق الكونغو-كينشاسا، الانسحاب الاوغندي الذي طلبته منظمة الأمم المتحدة والذي خلف ألوف الضحايا في الأيام الأخيرة ينذر بحرب إبادة بين قبيلتي "هم" و"لاندو" تحاول لجنة الأمم المتحدة للمراقبة في الكونغو حصرها بصعوبة. لوموند ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ ص. ٤

ومن الصعب توفير شروط النجاح. كتب جان ماري غويهينو الأمين العام المساعد للأمم المتحدة المسؤول عن قسم عمليات حفظ السلام قائلاً: "كي تتوطد دولة شرعية، يجب أن يقبلها مواطنو البلد والمنطقة والعالم". ويجب أيضاً، "بعد اجتماعات طويلة أن تتكون فكرة عمن سيكونون ذوي الوزن الفعلي". "دعم كل البلدان المجاورة" مهم جداً. لا بد من البدء أيضاً بتأسيس دولة القانون، وإصلاح قوى الأمن والمؤسسة القضائية. وأضاف السيد ج-م غيهينو "هناك حاجة إلى عملية استملاك محلية[...]. كي لا يؤدي عمل المجتمع الدولي إلى نزاع المسؤولية عن الذين سيحيون مع هذا القرار^{٢٦}. القضية ليست سهلة، وهذا واضح. ومما يزيد صعوبتها أن التركيبة المؤسساتية لمنظمة الأمم المتحدة وكبرى وكالات الإدارة العالمية، المنظمة وفقاً لمنطق التعدد الدولي، تبدو غير موافقة لمواجهة النزاعات التي تتم على مستوى مختلف عن مستوى الدول-الأمم، هذا عندما لا تولد من تفتتها أو عدم تمكنها من الولادة أو التشكل.

من أهم أسباب فشل منظمة الأمم المتحدة الجزئي في ضمان السلام والحد من الانفجار العام لأعمال العنف في العالم، هو من دون شك في عقيدتها التي صقلت في إطار عقيدة تعتبر أن الحرب تنشب بين الدول ويجب التدخل للفصل بينها لتجنب تأجج النزاع وتضاعفه. لكن يقول جان لوي ديفور[اليونسكو ١٩٩٧، ص. ٣٦] إن كانت أربعة من خمسة نزاعات قبل عام ١٩٣٩، تنشب بين الدول، "فمنذ ١٩٤٥، أربعة من خمسة نزاعات هي داخلية وتتعدّد غالباً مع تدخل خارجي"، مما يغير بطريقة جذرية طبيعة التنازع العام.

٢٦ - لوموند ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، ص. ٣. مقابلة أعدتها كورين لين.

يمكن أن نستمد من هذا دليلاً على عدم فعالية تدخلات منظمة الأمم المتحدة، لدعم القيام بعملیات تعتمد المزيد من القوة وتسمح بضم القوة إلى الشرعية. هذا ما قد يدعم التدخل البريطاني الأميركي في العراق ويبرر فقدان النفوذ الذي تقوم إدارة بوش بإيقاع منظمة الأمم المتحدة فيه. لكن لا مجال للظن بأن النتيجة النهائية ستكون أفضل مما حصده في كوسوفو وأفغانستان، طالما أن القوة المحتلة ليست مستعدة للبقاء حيث هي لمدة أطول من تلك التي تقضيها عادة قوات الأمم المتحدة، وأنها كونت أفكارا حول ما لم تكن تريده، من دون أي فكرة حول النظام الملموس الذي يمكن أن يخرج من الفوضى التي خلقتها الحرب. نرى هنا أن التدخل يندرج في إطار مشروع عام يقضي بإعادة رسم التوازن الجغرافي الاستراتيجي في الشرق الأوسط. لكن يمكن القول إنه غير معلن بوضوح، ولم يكن موضوع اتفاق إقليمي أو دولي بالإجماع، ولن يحظى بفرص كبيرة لتعبئة طاقات متحمسة له وللديمقراطية الليبرالية.

٣، ٤ - حول التدخل البريطاني الأميركي في العراق ومحاولة فرض الديمقراطية من الخارج وتأمين السلام من خلال الحرب

كتبنا في أيار/مايو ٢٠٠٣، أن العكس هو الصحيح، في الحقيقة، وأن الفشل التام والمأساوي لتدخل الحلفاء في العراق هو الذي يجب أن نخشاه. بعد شهرين، حين كنا نعيد قراءة هذه الأسطر وإتمامها، بدا أن تكهننا، على الرغم من تشاؤمه، لم يكن متشائماً بما يكفي. كان هناك ما يدعونا التفكير بأن التبرير الذي أعطته الحكومتان الأميركية والبريطانية، أي وجود أسلحة دمار شامل مخبأة في العراق لم يكن سوى "وسيلة بيروقراطية" لنيل انضمام

الكونغرس الأميركي ومجلس العموم، ما لم ينضم مجلس الأمن الدولي، على حد اعتراف المستشار ذي النفوذ في البيت الأبيض بول وولفوفيتز. لكن كان بإمكاننا أن نفكر ونأمل أن يكون التبرير المقدم قد انطلق من نية طيبة أساساً، وأن الحلفاء كانوا يأخذون على محمل الجد خطاباتهم حول الدفاع عن الديمقراطية وأنا سنشهد، في ما يتجاوز حالة العراق محاولة واسعة لإدخال الديمقراطية إلى كل منطقة الشرق الأدنى، وإيجاد حل فعال للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي الذي يزرع المنطقة بالألغام ويبلور بطريقة مأساوية ومثقلة بالأخطار الجمة على مستوى المعمورة، تناقض العلاقات بين الغرب المسيحي والبلدان المسلمة.

في الحقيقة، كان من الصعب توفير فرص كبيرة لنجاح مشروع من هذا القبيل، لمجموعة من الأسباب سبق أن ذكرناها. لكن في النهاية، الأسوأ ليس مؤكداً دائماً وما كان أحد يستطيع أن يستبعد أن الحلفاء إن صدّقوا ادعاءاتهم، وبدوا مستعدين لتأمين وجود واستثمار كبيرين ومستدامين (ليس فقط على الصعيدين المادي والنفطي) في المنطقة، لو عرفوا تنظيم انتخابات حرة وذات دلالة في وقت سريع، لو أن الولايات المتحدة عرفت، في السياق ذاته، أن تظهر حزماً كافياً حيال إسرائيل كي لا تميل شعوب المنطقة إلى الاستنتاج مرة جديدة بأن الولايات المتحدة تعتمد في هذا النزاع معيارين ومكيالين. لو تم كل ذلك، لحدثت بعض التطورات التي كان حدوثها ضئيل الاحتمال في البداية، ولتغير وجه العالم. لو كانت الحال كذلك، ولو عمت الشرق الأوسط مجدداً رغبة جامحة في الديمقراطية، ولو تحررت طاقات هامة باسم حقوق الإنسان والحرية، مصممة على مواجهة التعسف والفساد وإرهاب الدولة، لو حث جو الثقة والحماسة هذا انطلاقاً جديداً للنشاط

الاقتصادي يسمح بالخروج من الركود والفقر، وفي النهاية، لولا حل نهائي يحفظ الكرامة والسيادة للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني^{٢٧}، لو حصل كل ذلك، لنسينا المبرر الأساسي ورفض الانصياع للشرعية الدولية وغفرناها.

قد نقول: هذا جدول طويل من الشروط. لكن كل ما ذكرناه في الجدول الافتراضي الذي وضعناه ليس مستحيلاً تماماً. كان من العجيب أن نرى كيف قام كبار المسؤولين في الحكم في إيران، بعد بضعة أيام من سقوط صدام، وبعد أن أحسوا بموجة انجذاب الشباب نحو الولايات المتحدة، بنقد ذاتي عميق ومفاجئ، لاثمين أنفسهم على عدم توفير أمل حقيقي للشعب الإيراني. في هذه المناسبة،

٢٧ - من الواضح للجميع تقريباً أن الشرط الأساسي لإرساء سلام ممكن يمر بتأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة. يعتبر بعض المفكرين اليهود أن هذا التأسيس غير ضروري بسبب وجود دولة فلسطينية هي الأردن (وكان هذا موقف غولدا ماير). هذه حجة قابلة للجدل وهي، على أي حال، غير مقبولة سياسياً. بالإضافة إلى وضع القدس الذي ليس اصعب ما يحتاج إلى حل، فإن نقطتي الاختلاف الأساسيتين القائميتين هما: من جهة التوسع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية التي تجسد وتبرز، ارادياً ام لا، الرغبة في تأسيس إسرائيل الكبرى (وهو مشروع مرعب لكل بلدان المنطقة)، ومن جهة ثانية، المطالبة الفلسطينية بحق العودة، وهو ما لا يرضى به طبعاً المجتمع اليهودي الذي لا يمكنه ان يعيش تحت خطر ان تنشأ داخل حدود إسرائيل الحالية أقلية قوية، أو أكثرية عربية مسلمة. ودور الولايات المتحدة فعال في وجهي المشكلة، لأنها وحدها تتمتع بالقوة العسكرية والمادية الكافية لحل وجهي المشكلة في وقت واحد. من جهة، على مستوى الردع، يجب أن يفرض على الطرفين أن يحترما إلزامياً الاتفاقات الدولية (لا استيطان، لا هجمات)، ولمزيد من الحماسة، من الجيد إعطاء كل طرف التعويضات المالية اللازمة. يشرح ريتشارد د. مورفي (المسؤول في مجلس العلاقات الخارجية) ودافيد ماك (نائب رئيس معهد الشرق الأوسط) (مورفي، ماك، ٢٠٠٣) فيقولان إن استطلاعاً إسرائيلياً للرأي أظهر أن ٨٠٪ من المستوطنين الجدد في الضفة الغربية وقطاع غزة تدفعهم اعتبارات اقتصادية بحتة وإمكانية تأمين مسكن أفضل ومدعوم أكثر. وهم يقبلون بكل سهولة أن يعاد نقلهم للسكن في مكان آخر بالشروط عينها. مقابل ذلك، يظهر خليل الشقاقي احد اهم المحللين في المنطقة، وهو وطني متشدد لكنه مترو، وكاتب دراسة عميقة حول اللاجئين الفلسطينيين، انه ان كانت الاكثرية الساحقة من بينهم تطالب باعتراف اسرائيل مبدئياً بحق العودة، فإن العدد الأكبر منفتح على حلول عملية ومستعد لقبول تعويض مالي مقابل اقامة ثابتة ضمن حدود الدولة الفلسطينية بعد تأسيسها أو الهجرة. وحدها أقلية بسيطة تعتبر هذا الطرح خيانية. وخطة جنيف التي تعطي بصيص أمل في هذا النزاع، تبلور هذه الأفكار الواعية. الكرة الآن في ملعب واشنطن.

شهدنا بروز ازدواج ملحوظ: فالغرب، ولاسيما الولايات المتحدة وكذلك الديمقراطية الليبرالية، هي مدعاة خوف واحتقار، وحسد ورغبة. في حالة كهذه، يمكن أن تتزعزع أمور كثيرة بسرعة وإلى حد بعيد. يبقى الكثير متوقفاً على التصرفات التي تتم أو لا تتم، والكلمات التي تقال أو -على العكس- لا تقال.

لكن إذا ما تناولنا خطاب الخبراء الغربيين حول الأمن الديمقراطي، وتأكيد مسؤولي الحلفاء على أن الرجال (والنساء) يرغبون في الديمقراطية، ويكفي أن توفر لهم الإمكانية الملموسة لتحقيق ذلك عن طريق تحريرهم بالسلاح من طغاتهم حتى ينضموا جميعاً بحماسة، فبإمكاننا عندئذ توقع التزام هام من قبلهم لمحاولة بناء مؤسسات ديمقراطية في العراق في أسرع وقت، كما حاولوا أن يفعلوا في أفغانستان. ألم تكن واجهة مثالية ومناسبة للدعاية من أجل الترويج للديمقراطية الليبرالية ونمط العيش الأميركي؟ من المحير والمحبط أن نرى أن لا شيء كان متوقعاً في هذا الصدد. ولم يقتصر الأمر على عدم إقامة أي اتصال جدي بالقوى السياسية التي يمكن الوثوق بها^{٢٨}، وأن ما من زعيم انتقالي مقبول من الشعب كان حاضراً، وأن

٢٨ - كيف يمكن ان ندعي في أي حال اننا نفهم من الخارج (بالرغم من وجود جهاز مخابرات فعّال من حيث المبدأ) التعقيدات السياسية في مجتمع بقي صعب الولوج لعقود خلت؟ يشرحون لنا ان البلد مقسّم بين ثلاث طوائف كبرى - الشيعة والسنة والأكراد. لكن مجموعات أصلها من مناطق نفوذ سنية هي التي أسست حزب البعث، العلماني أساساً والملحد قبل ان يعيد صدام العهد مع سلطة زعماء القبائل الوراثية. أما الشيعة الموالون مبدئياً لإيران، فقد انقسموا إلى اربع مجموعات رئيسية يصعب معرفة أي واحدة منها ستفرض نفسها (كول ٢٠٠٣). لا يجب ان ننسى ان قسماً من الشيعة، العلمانيين هم أيضاً كانوا رأس حربة الحزب الشيوعي العراقي في الخمسينات (دو لا غورس ٢٠٠٣). من جهة أخرى، وعلى عكس ما يمكن أن نفكر، إيران لا تشجع إقامة جمهورية إسلامية ذات أغلبية شيعية في العراق (المرجع السابق). باختصار، لا شيء سهل. الأمر الوحيد الواضح هو أننا لا نرى حالياً أي قوة تحمل معها مشروع ديمقراطية ليبرالية، والقوى الوحيدة التي بدت كذلك، فقدت مصداقيتها بعد دخولها اللعبة الأمريكية. لا يجوز من جهة أخرى ان نخفي الصعوبة الكبيرة في ان تقوم مجتمعات الشرق الأوسط بالاتجاه نحو ديمقراطية فعّالة. العقدة هنا هي بالطبع غياب استقلالية المجال الفكري غياباً شبه كامل، ان ليس له مجال عام للتعبير، "فيما يحظى رجال الدين بمساجدهم"، على حد قول الجامعية السورية حنان قصاب حسن (٢٠٠٣).

قوات الحلفاء تبدو غير قادرة على تأمين الحد الأدنى الذي يجب أن تؤمنه كل سلطة، وإن تكن سلطة غزو و سيطرة – ولاسيما ان عرفت عن نفسها واعتبرت نفسها سلطة محررة ومسؤولة عن بناء الديمقراطية – في مجال حفظ الأمن الأساسي، والمساعدات الطبية والتموين (خاصة بالماء).

الحاكم المطلق، حسب هوبز، الذي يختاره الجميع ليضع حداً لصراع الكل ضد الكل وللعيش في خوف دائم من الموت، يؤمن سنة بعد سنة هذه "الأمر الأساسية" للذين لا يعترضون على سيطرته. الأمل الديمقراطي الذي يبرر كفاحنا من أجله، هو الرغبة في الخروج من الاستبداد عن طريق إعطاء مهام التنظيم الاجتماعي لا لشخص واحد هو "الأوحد" المتعالي مع شرطته، بل إلى المواطنين مجتمعين. هذا الأمل لا يمكن أن يتوطد إلا إذا سمح بالوصول إلى أبعد من مرحلة الاستبداد فأعطى، بالإضافة إلى الأمن والاستمرارية المادية، الحرية الفردية والجماعية. لكن إذا لم نقم أي حرية باسم الديمقراطية وتراجعنا عما كان يسمح به الاستبداد، فإننا نسيء بعمق إلى فكرة الديمقراطية بحد ذاتها، التي سيقوم ضدها العديد من الرجال والنساء اليائسين^{٢٩}. وهذا، على ما يبدو، ما بدأ يدركه الحلفاء الذين يعجزون عن تزويد البلد بالمياه، بعد أن ألغوا بين ليلة وضحاها الشرطة والجيش، وفتحوا المجال أمام السرقة والنهب، وطردها الموظفين وجنود ما كان "الجيش الرابع في العالم" فتركوا ٤٠٠ ٠٠٠ رجل من

٢٩ – وأكثر من ذلك عندما يتلقى السجناء العسكريون والمدنيون معاملة غير إنسانية تهزأ بحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف وقوانين الحرب القديمة.

دون مورد^{٣٠}. وهذا من دون اقتراح أي أفق سياسي كأنهم أصيبوا فجأة بالبكم، تحت طائلة جعل الناس ينسون أن صدام حسين لم يكن ديكتاتوراً فحسب، وإنما سفاحاً أيضاً، وأحد آخر أبناء التوتاليتارية. في الحقيقة، كل شيء يجري وكأن الحلفاء تخيلوا بطريقة ساذجة أنه يكفي أن يطيحوا بالطاغية ويبرزوا قوتهم، حتى تقرر جميع شعوب المنطقة المفتونة بهم والممتنة لهم، أن تعتمد وتتبنى بلمح البصر أنظمة ديمقراطية آخذة مثال العراق الذي أصبح مثال الحرية الجذاب بالنسبة إلى بلدان المنطقة الأخرى^{٣١} حسبما قال الرئيس بوش في خطابه في المعهد الأميركي للمشاريع في ٢٧ شباط (فبراير) ٢٠٠٢. غير أن المثل غير مشجّع حتى الآن. كي نختم الحديث مؤقتاً عن هذا الموضوع، نترك الكلمة الأخيرة للكاتب الكبير ماريو فارغاس ليوزا، غير الراض للديمقراطية الليبرالية. فلدى عودته بعد قضاء ١٢ يوماً في العراق بعد صدام حسين، كتب قائلاً: هل هو مثل أعلى ممكن وواقعي (إرساء الديمقراطية)، أم هو وهم، في مجتمع لم يختبر الحرية قط، وفضلاً عن ذلك، فهو منقسم بسبب العديد من التناقضات والعداوات الداخلية؟ هل من المعقول تخيل العرب والأكراد والتركمان والمسلمين الشيعة والسنة مع التيارات الداخلية التي تفرقهم، والمسيحيين الكلدان والآشوريين واللاتين والأرمن والتجمعات القبلية والريفيين البدائيين والمجتمعات المدنية الواسعة، يتعايشون كلهم في نظام منفتح ومتعدد متسامح ومرن، في إطار دولة علمانية فيها توافق قوي يسمح لـ ٢٥ مليون شخص يسكنون بلاد ما بين النهرين - وهي مهد الكتابة والمرجع الأساسي لأكبر الديانات والثقافات المعاصرة، مهد أول مجموعة لقوانين التاريخ وشريعة حمورابي - بأن تكون لهم

٣٠ - اتخذ هذا التدبير في نهاية تموز (يوليو) ٢٠٠٣.

حياة كريمة وحرّة؟ أم أننا سنشهد بناءً جامحاً كبناء الأجداد
الأسطوريين لهذه الشعوب الذين أرادوا تشييد برج للوصول إلى السماء
وانتهى بهم الأمر مصدومين وتائهين في بابل؟" (ليوزا ٢٠٠٣).

٤، ٤ - في أن نموذج ألمانيا واليابان غير قابل للتعميم

يقول أنصار الأمن الديمقراطي المفروض بالحرب إن أحد التبريرات
لفرض معايير وقوانين الديمقراطية الليبرالية بالقوة موجود في
مثال ألمانيا واليابان. إن كانت البلدان التي كانت خاضعة لمدة
طويلة لديكتاتورية توتاليتارية أو إمبريالية، إن كانت مجتمعات
بهذه السلطة والتركيب المناهضة للديمقراطية قد انقلبت بالنجاح
الذي نعرفه، بعد سقوطها، إلى معسكر الديمقراطيات، إذاً لماذا ما
كان صحيحاً لها لا يمكن أن يصحّ لجميع بلدان الكرة الأرضية؟
يقدم نورمان مايلر أساس الجواب: "المنطق الذي يقضي بأنه يمكن
بناء الديمقراطية في أي مكان بما أننا نجحنا بذلك في اليابان
وألمانيا، ليس بالضرورة دقيقاً. كان لهذين البلدين شعب متجانس،
وتاريخ وطني طويل؛ كان الواحد والآخر غارقين في عقدة الذنب
بعد الفظائع التي قام بها جنودهم في البلاد الغريبة؛ كانا على
وشك الانهيار، لكن كانت لديهما اليد العاملة الكفوة والخبرة
الضرورية لإعادة بناء مدنها. أما الأميركيون الذين كانوا
يساعدونهما في المشروع الديمقراطي، فقد كانوا من محاربي
"صفقة" روزفلت "الجديدة"، وهي فئة من الأفراد الذين لا ينتمون إلا
لتلك الحقبة: "مثاليون عمليون" (مايلر، ٢٠٠٣ ص. ٧٠). لقد أجمع
الكل في لقاء اليونسكو في جبيل في ٢ حزيران (يونيو) ٢٠٠٣ على
أن فكرة مثلي اليابان وألمانيا لا يمكن نقلها إلى أي مكان آخر -

يشدد البروفسور تيو هانف على أن ديكتاتورية هتلر لم تدم في النهاية سوى ١٢ سنة ولم تمحُ لا الذكرى ولا الرجال المتفانين في سبيل الديمقراطية في ألمانيا. وكان النمو الديمقراطي قديماً أيضاً في اليابان. وكان هذان البلدان فخورين بثقافتيهما ومتأكدين من وحدتهما الوطنية (حتى بعد تداعيتها بعد الحرب في ألمانيا).

كما ذكر القاضي عواضة خلال اجتماع لجنة اليونسكو، عنصراً آخر يستحق ان يكون موضوع تفكير طويل. لقد شدنا سابقاً على انه لا يمكن إنشاء مجتمع ديمقراطي من دون حركة تأسيسية تسمح بتخطي الريبة الأولى. هذه الحركة التي تخرج عن العقلانية محسوبة لتفتح مجالاً للتعقل، توازي الحركة الأولى للهبّة القديمة التي يعقد من خلالها الشركاء الحلف، إذ يشهد كل واحد لرهان الثقة الذي يتبادلونه.

لكن هذه ليست هي القصة كلها. لو لم يكن هناك سوى الشك، والقلق من حسابات الآخرين! كلا، إنما غالباً - أو بالأحرى دائماً - هناك ثقل ماضٍ لا يغبر، ذكرى الأموات، والجرحى، والمعذبين، والضحايا، والظلم بكل أنواعه. كي نستمر في العيش معاً، لا يتعلق الأمر بالعطاء فقط بل بالمسامحة. بوضع الثقة في المستقبل وغفران جرائم الماضي. لذلك لا بد من القيام بتحكيمة معقدة ومؤلمة بين متطلبات العدالة والذكريات من جهة، ومتطلبات النسيان والمسامحة الضرورية لاستمرارية المغامرة المشتركة من جهة أخرى. لعل الشرط الأول لينجح إرساء السلام من خلال الديمقراطية هو في إدراك يكون واضحاً عند الجميع للخيار الذي سيعتمد بين الانتقام والغفران، بين التذكر والنسيان (ريكور ٢٠٠٠).

بما أن النزاعات والمجازر والإبادة الجماعية تتضاعف في جميع أنحاء العالم، فمن الضروري والملح تخيل الطرق الجيدة لوضع حد لها. السؤال المطروح إذاً من جديد، بمزيد من الحدة، هو عما إذا كان إرساء الديمقراطية، المقتصرة على الشكل الأولي للانتخابات الحرة، يشكل دائماً وبالضرورة الطريقة الجيدة.

٥، ٤ - المفارقات الخطرة في إحلال السلام الديمقراطي.

الديمقراطية وإحلال الديمقراطية.

من الممكن الآن جمع بعض العناصر لإعطاء جواب عام عن مسألة العلاقات بين الديمقراطية والسلام. نعم هناك اتجاه قابل للتعميم نحو الديمقراطية عند الجميع رجالاً ونساءً وفي حضارات العالم كلها (حتى وإن كان هناك اتجاهات نحو العكس). لكن الديمقراطية ليست واحدة، وتظهر تحت أشكال مختلفة، غير قابلة للاختزال ومترابطة في آن معا. ومن الخطير ادعاء القدرة على جعل الواحد منها يحيا على حساب الأخرى أو من دونها.

نعم، صحيح، على الأقل حالياً، أن الديمقراطيات الليبرالية لا تتحارب فيما بينها. لكن هذا لا يعني أبداً، بل على العكس، أنه يجب فرض الحكم الديمقراطي على المناطق غير الديمقراطية بكل الوسائل، بما فيها الحرب. السبب الرئيسي يكمن في المفارقة التالية وهي أساسية من دون شك. إذا كان صحيحاً أن الديمقراطيات تحافظ على علاقات مسالمة فيما بينها (على الأقل حالياً)، فصحيح أيضاً أن معظم الحروب التي شنت في القرنين السابقين نشبت بسبب عملية إرساء الديمقراطية. فهي، على اختلاف أشكالها، كانت حروباً بين ثورات ديمقراطية وحروب مضادة للثورات. إن كانت الديمقراطيات التي تأسست مسالمة

فيما بينها حتى إشعار آخر، فإن الديمقراطية غالباً ما تكون عنيفة. هناك علاقة واضحة بين ظهور الحروب الديمقراطية وازدياد عدد الضحايا. فقد انطوت دينامية إرساء الديمقراطية على التوجه السريع نحو الحروب الشاملة التي تتم فيها تعبئة كاملة للناس والموارد والتي تجعلها الديمقراطية ممكنة عن طريق زج كل الشعب في الحرب وليس فقط المقاتلين (دو جوفنيل، ١٩٨٥).

هناك إذاً تأثير منحرف مخيف في منطق السلام الديمقراطي الذي يُفرض من الخارج على الشعوب وثقافاتهما. إن فرض الأسرة الدولية معياراً ديمقراطياً ليبرالياً على النزاع الذي ينشأ داخلياً بين الديمقراطية والنزعة التقليدية والديكتاتورية الطاغية والتوتاليتارية الذي يتولد في بلد معين، إذا كان يسمح بحل أو على الأقل بتجميد بعض النزاعات المحلية، فله سيئاته الكبيرة، وأبرزها أنه يضيف محرّكاً خاصاً للنزاع الدولي قد يؤدي إلى الإبادة أحياناً. يؤدي واجب تنظيم انتخابات في بلد تتجاوزه الصراعات الإثنية ولم يعرف كيف يغلب الاهتمام بمصلحة المجموعة الوطنية على مصالح الجماعة الإثنية أو المعتقد المرجعي، إلى خلق عدم ثقة لدى الجميع تجاه الجميع، ويجبر كل فرد على اختيار معسكره الإثني أو الديني الذي غالباً ما يكون اعتباطياً. هذا ما حصل في رواندا حيث اضطر كل واحد شيئاً فشيئاً إلى أن يكون إما من الهوتو أو من التوتسي^{٣١}. وهذا ما حصل أيضاً في يوغوسلافيا السابقة حيث غدى الإعزاز بالتعدد القبلي، بالنتيجة، منطق تطهير عرقي معمم.

وبدلاً من إرساء السلام والديمقراطية، يسبب فرض معايير سلام ديمقراطي من الخارج مجازر ويجعل الديمقراطية بعيدة المنال. عليه

٣١ - في البداية كان ذلك بحسب الطول: إن كان اقل أو أكثر من ١,٧٠ متر أو إن كان الشخص يملك أكثر أو أقل من بقرتين... لقد أبدت الإدارة البلجيكية هنا خيالاً بيروقراطياً.

كتب مارتن شو : "في الحقيقة، تشرح ماري كالدور كيف أصبحت أشكال الديمقراطية جزءاً من عملية الإبادة في الحروب الجديدة في الحقبة المعولمة. وسواء شنتها دول معترف بها أو مراكز قوى منشقة، فالتشريع الانتخابي هو جزء من عملية الإبادة. ولعلمهم بأن التشريع الديمقراطي في الحقبة الشاملة هو الطريق للاعتراف الدولي، يسعى القيّمون على تعبئة القوى إلى إفساح مناطق متجانسة قبلياً يعتمدون فيها سياسة قائمة على الهويات وعلى التخويف لضمان الأغلبية الانتخابية لحكمهم. أما الأقليات، أو حتى الأكثرية التي ليس لها مكان في الحكم الذين يسعون لتأسيسه، فتطرد من بيوتها وأراضيها وقراها ومدنها. وفيما يكفي التهويل والعنف الخفيف، غالباً، فإن التعذيب الجسدي وعمليات القتل الواسعة النطاق هي أيضاً أساسية. بعد الطرد – وهو ما يعرف بالتطهير العرقي – تؤكد الانتخابات أو الاستفتاء حق الأكثرية الجديدة الحصري في الأرض"^{٣٢}.

على أي حال، يدرك خبراء الأمم المتحدة خاصة في أفريقيا أن الديمقراطية الانتخابية هي واجهة فقط. وكما كتب بطرس غالي، فإن الابتكارات المحلية في مجال الغش الانتخابي تفوق بكثير انتباه المراقبين الدوليين المجتمعين عادة في فندق المدينة الفخم الوحيد.

٣٢ – Martin Shaw [2000] écrit : « Indeed Kaldor explains how democratic forms have become part of the genocidal process of the "new wars" of the global era. Whether waged by recognised states or by breakaway centres of power, electoral legitimation is actually part of the process of genocide. Knowing that in the global era "democratic" legitimation is the path to international recognition, power-mobilisers seek to create ethnically homogenous territories in which they use identity politics and intimidation to ensure electoral majorities for their rule. Minorities or even majorities who do not fit with the rule which they seek to impose are expelled from their houses and lands, villages and towns. While intimidation and low-grade violence often account for much of the process, physical abuse and even large-scale killing are also essential ingredients. After the expulsions – so called "ethnic-cleansing" – elections or referenda confirm the new majority's exclusive right to the territory. » L'ouvrage de Mary Kaldor mentionné est *Organised Warfare in a Global Era* [1998].

هذه الاعتبارات المختلفة، مرتبطة بما سبق أن أوردناه بشأن مشكلة الوحدة الديمقراطية، تدعونا إلى الاستنتاج بأن الديمقراطية لا يمكن أن تنشأ مع القليل من الحظ إلا في مجموعات سياسية وثقافية متأسسة وموحدة منذ فترة كافية، تعتمد طرقاً ليست ديمقراطية تماماً، ولا تتبع عمليات معقدة لإرساء الديمقراطية. لذلك فإن أي سعي لإنشاء هذه الوحدة السياسية مباشرة على أرض الديمقراطية، من خلال الديمقراطية والسعي لفرض الديمقراطية، ومن دون المرور بعملية إرساء الديمقراطية، وحتى قبل تحقيق وحدة للمجموع، إنما هو من قبيل رابع المستحيلات. [زكريا، ٢٠٠٣]

لا بد من الإشارة في النهاية إلى أنه مع شروع الديمقراطيات الليبرالية في إعطاء نفسها الحق في اتخاذ قرارات - والآن ضد رأي الأسرة الدولية للأمم - بشأن الحروب العادلة وغير العادلة، ومع عدم احترام القواعد الأساسية لديمقراطية دولية، فإن هذه الديمقراطيات تهدم المثل الأعلى للديمقراطية، الذي تدعي الانتماء إليه، من أساسه. وكلما فقد هذا المثل مصداقيته أمام معظم الأمم، وقريباً أمام شعوب هذه الديمقراطيات نفسها، أصبح هدف ولادة السلام عن طريق تزايد الحكم الديمقراطي أكثر صعوبة ومستحيلاً. لا عجب، في ظل هذه الظروف، أن تكف الديمقراطيات عن النمو أو تتراجع في العالم، على عكس توقعات الأمم بالنصر.

الخاتمة

نحو تشريعات دولية جديدة؟

"لما استحال جعل ما هو عادل قويا جعل ما هو قوي عادلاً". يلخص هذا القول المأثور لباسكال التناقض الذي يتخبط فيه المجتمع الدولي في أيامنا هذه. فطوال خمسين عاماً، جسدت منظمة الأمم المتحدة التي هي الهيئة الأكثر شرعية على الصعيد الدولي، المثل العليا للإنسانية الديمقراطية وحقوق الإنسان حتى تلك التي بقيت خاضعة لتأويلات مختلفة جداً. ومن الواضح اليوم أن ليس لديها وسائل هذه المثل العليا. هذا ما تحاول الحكومة الأميركية الحالية أن تظهره في منطق النبوءة التي تحقق ذاتها عن طريق اتخاذ طريقها الخاص على حساب الرأي العام العالمي والأمم المتحدة. القوة العسكرية والاقتصادية الأميركية تحول دون أن يبدو هذا الخيار محالاً في البداية. يقول الصقور الأميركيون لنجعل قوتنا تحدد معايير العدالة الجديدة، معايير ديمقراطية حرة ستظفر في النهاية لأننا سنجعلها غير قابلة للجدل كعاهل هوبز المستبد. سننتزع إجماع الجميع لمصلحة الديمقراطية. بما ان القوة التي تنشرها الأمم المتحدة دعماً للديمقراطية أظهرت عدم قدرتها، فلنقم بتعبئة قوة أعظم لنتخلص إلى الأبد من أمم الأوغاد المنبوذة باسم الديمقراطية ولنفرض السلام الديمقراطي بالقوة. لكل الأسباب التي ذكرناها، نرى أن هذا الرهان في منتهى الخطورة. لدينا كل الأسباب لنقول إن الوسائل الاقتصادية والعسكرية الضرورية لتحقيق مشروع السلام الديمقراطي العالمي المفروض ستكون أقل

توفرا مما كانت عليه وسائل منظمة الأمم المتحدة، لأنه عبر جعل النزاعات إقليمية، يُخشى أن يشعل هذا المشروع النيران في كل مكان، كلما أطفأ بعضها، فيهدم المثل الأعلى الديمقراطي عن طريق إظهاره لا كإمكانية عامة لعالم الإنسان، بل كإيديولوجية، أو قناع بسيط للقوة. وقد كتب الدبلوماسي الأميركي السابق جون برادي كيسلنغ الذي استقال من منصبه في اليونان برفع رسالة مفتوحة إلى وزير الخارجية: "كلما استخدمنا قوتنا بطريقة عدوانية لنخيف الأعداء، ازداد عدد أعدائنا، وبذلك نحول الإرهاب إلى السلاح الوحيد الفعال بين أيدي العاجزين ضد الأقوياء" (كيسلنغ، عن هوفمان، ٢٠٠٣، ص. ٥١). على خلاف الدعوة إلى الحرب، يجب أن نتذكر أن ما من ديمقراطية تنشأ أو حتى تدوم من دون الإيمان الراسخ بقوة الديمقراطية الذاتية. لقد دان بطرس بطرس غالي، عن حق، العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشعوب التي تواجه شقاء العيش في ظل نظام ديكتاتوري يحاربه الغرب. يقول غالي إن هذه العقوبات تعاقب الشعوب لا الحكام المذنبين أبداً. ويضيف: "إنها تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، تقترب باسم حقوق الإنسان" [٢٠٠٢، ص. ١٩]. ذلك أن العمليات العسكرية التي يتخذ القرار فيها من دون موافقة المجتمع الدولي المسبقة، لكن بهدف ملعن هو فرض ديمقراطية ليبرالية بالقوة، قد تشكل انتهاكات للديمقراطية باسم الديمقراطية^{٣٣}.

٣٣ - كتب يورغن هابرماس أيضاً: "العالمية الساكنة في قلب الديمقراطية وحقوق الإنسان هي بالذات ما يمنع من فرضها أحادياً. إن الحاجة العامة إلى المصادقة العالمية يجب ألا تكون موضوع التباس مع الادعاء الامبريالي بأن ثقافة ونمط عيش محددين - حتى إن كانا عائدين إلى أقدم ديمقراطية في العالم - يجب أن يكونا المثل لجميع المجتمعات". ويضيف قائلاً: "عندما تظاهر الالف الشيعة في الناصرية ضد صدام والاحتلال الأميركي، يقولون ان الحضارات غير الغربية يجب ان تتمثل المضمون العام للعالمية لحقوق الإنسان بمواردها الخاصة" (هابرماس ٢٠٠٣).

عن مسألة دور الولايات المتحدة

من الضروري إذاً أن يقتنع الشعب الأميركي في أسرع وقت بأن الانتقادات الموجهة من قبل جميع شعوب العالم تقريباً حيال التدخل الأميركي البريطاني في العراق لم تكن موجهة ضده كشعب ولا ضد المثل الديمقراطي الذي جسده أكثر من أي شعب في العالم، وإنما ضد التنكر لهذا المثل. إن الجانب المأساوي للوضع الحالي الذي يتخطى الأبعاد الملموسة المباشرة هو انه عندما يقوم من كان يعتبر بطل الديمقراطية بامتياز بدور عدو الديمقراطية الدولية فإن ذلك يخلق شعوراً عاماً بالعبثية واللامعقول. وغير المعقول يفتح المجال أمام عدمية جامعة^{٣٤}.

لقد أصبح بعض المعلقين الأميركيين النافذين مدركين للمشكلة. فبعد عودة الصحفي وليم بفاف من رحلته التي دامت أسابيع إلى أوروبا، قال في صحيفة نيويورك تايمز [٢١ تموز/يوليو ٢٠٠٣] إنه لم يجد تقريباً أي مدافع عن السياسة الأميركية. يلخص أحد زعماء أوروبا الشرقية الشعور السائد بالقول: لقد حولت حكومة بوش أصدقاء أميركا إلى معادين لأميركا. فطوال حياتي السياسية، كنت معجباً بالولايات المتحدة ومدافعاً عنها ضد انتقادات اليسار، لكنني أصبحت الآن "مناهضاً جديداً لأميركا". المناهضون الجدد لأميركا هم مناهضون سابقون لمناهضي أميركا. وهم يجدون أنفسهم مضطرين ليكونوا مناهضين لأميركا بدورهم. يندد و. بفاف بالعجرفة التي يطلب بها الخبراء الأميركيون من "أوروبا القديمة" أن تعمل من أجل استعادة ثقة الولايات المتحدة. الأمر يتعلّق بعكس

٣٤ - كما اظهر أليكسس فاسيليفاف في مؤتمر بيروت.

ذلك تماماً، على ما يستنتج: "الأميركيون هم الذين فقدوا ثقة الأوروبيين، فإن لم يستعدها الأميركيون، مات الحلف الأطلسي". ونحن لا نتكلم حتى عن باقي بلدان العالم...

بالطبع قد يبدو هذا الكلام سانجاً أو خبيثاً بالنسبة إلى المحليين ذوي الخطوة في واشنطن اليوم. يزيد من ذلك أنني أوروبي - وان كنت أختبئ خلف معلق أميركي معروف - (وأنني فرنسي أيضاً، مما لا يسهل الأمور) أي بتعبير آخر - إذا صدقنا ما قاله بول كاغان (٢٠٠٣) في كتابه "القوة والضعف" الذي لقي رواجاً كبيراً - أنا واحد من الذين عاشوا منذ الحرب العالمية الثانية في ظل الدرع الأميركي في نوع من "جنة ما بعد الحداثة" حيث من الممكن نسيان قيود القوة لأن الآخرين يهتمون بالأمر بدلا عني. من السهل في ظل هذه الظروف أن أكون واعظاً من أنصار كانت، طيب النية. وقد كتب كاغان: " هذا ما يظن الأوروبيون انه بإمكانهم إعطاؤه للعالم: لا القوة بحد ذاتها وإنما التسامي بها (ص. ٩٦). لكن لأنهم ينسون انهم اتبعوا السياسة عينها وألقوا خطاب الولايات المتحدة نفسه حتى حرب ١٤-١٨ باختصار يوم كانوا لا يزالون أقوياء. ليس خطابهم الأخلاقي بالنسبة إلى ب. كاغان إلا عقلنة للضعف.

هذا التحليل جذاب، ومبرر نوعاً ما. بالنسبة إلى الجانب الأوروبي على الأقل. ولكنه يصبح خديعةً عندما يتحول إلى تبرير سياسة قوة أحادية من قبل الولايات المتحدة. ولم تبدأ تلك السياسة مع الإدارة الحالية، كما يبين ب. كاغان (انظر أيضاً جوكس ٢٠٠٢). لكن قرر الفريق أن يطبق (إلى أقصى حد...) بكل حزم (وبكل عمى)، سياسة كان إيضاحها قد جرى منذ عام ١٩٩٢ في "مشروع من أجل قرن جديد أميركي" الذي وضعه مساعد وزير الدفاع آنذاك، بول ولفوويتز (كان ديك شيني هو الوزير) الذي أصبح مذاك مستشار دونالد

رامسفيلد الأكثر نفوذاً. كان على الولايات المتحدة، بحسب رأيه، أن تسيطر على الكرة الأرضية وتصبح "كجبارٍ يمتطي العالم، يفرض إرادته ويضمن السلام العام بفضل قوته العسكرية والاقتصادية" (الشاهد من مايلر ٢٠٠٣، ص. ٦٣)

لم ينسَ هذا المشروع سوى أمر واحد: وهو أن ما شكل ركيزة القوة الأميركية، هي القيم الأميركية، إنها القيم الأخلاقية والديمقراطية، والتسامح وحب الحرية والمساواة في الحقوق بين الناس. ومن التناقض أن ندعي ارتكاز قوة أميركا على التنكّر للقيم التي أنشأتها. ويذكرنا دافيد ش. هاندريكسون: "أن احترام المبادئ الأساسية لحقوق الناس مع أعمال تنفذ ويسمح بها إجماع دولي، هما الطريقتان الأساسيتان اللتان حصلت الولايات المتحدة بفضلهما على الشرعية التي نعمت بها في النظام العالمي" (هاندريكسون كما أورده هوفمان ص. ٥١). أو أيضاً: الجزء الأكبر من قوة الولايات المتحدة يأتي من الإغراء الذي تنطوي عليه، فهي قوة لطيفة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسحر القيم الديمقراطية. ويخطئ الصقور إذ إن كانوا يأملون أن يتمكنوا من ربح القوة عن طريق ترك إمكانيات الإغراء الديمقراطي مقابل ملذات السيطرة المعفاة من واجب احترام القانون الدولي^{٣٥}.

٣٥ - كتب بيار هاسنر، وهو محلل معتدل: "بعد أن أصبح أُلوف المشتبه بهم، أميركيين وخاصة غير أميركيين، مشمولين في فئة "المقاتلين الأعداء" المحرومين من أي دفاع قضائي، أي حكم، أي حق، واشتملت هذه الفئة أيضاً على جميع الدول المتهمه بدعم الإرهاب وأخيراً، بعد أن حددت مكافحة الإرهاب كحرب تبرر تعليق الحقوق المرتبط بالحالات الاستثنائية، وصلت الولايات المتحدة وأتباعها إلى ما توقعه والتر بنجامين: حال الاستثناء الدائم الذي أصبح هو القاعدة، إزالة الفرق بين الحرب والسلام، بين الداخل والخارج، بين القاعدة والاستثناء. نصل إلى الاستثناء تحديداً كمعيار وإلى تعليق دائم للحق، وهذه هي التوتاليتارية" (هاسنر ٢٠٠٣).

مشكلة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

إنه لأمر ضروري وعاجل أن يعاد تحديد خريطة الارتباط المفصلي الجديد بين القوة والعدالة. في الأوضاع الراهنة، لا تستطيع المنظمات الدولية أن تتطلع إلى أبعد من محاولة استعادة الشرعية الدولية الأخلاقية التي خسرتها إلى درجة كبيرة، وذلك عن طريق إعادة تحديد مضمونها بعمق. إن كان الموظفون الدوليون يشعرون اليوم بالإحباط، فهذا ليس بسبب الازدراء العنيف الذي تضرره لهم القوة المسيطرة. بل لأن المنظمات الدولية تسعى جاهدة أيضاً، وهذا يفسر بعض ما سبق، للإعلان عن مضمون عقيدة مقبولة في مواجهة القوة الأحادية، ورسم حدود عالم متعدد الأطراف وديمقراطي فعلياً. أعلن كوفي أنان في مؤتمره الصحفي في ٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٣ "إننا نشهد أزمة في المنظومة الدولية يصعب تخطيها من دون إصلاح جذري للأمم المتحدة".

ولكن كيف؟ وللمضي في أي اتجاه؟ لا شك في أن على الأمم المتحدة أن تتمكن من الاستمرار في اتخاذ قرار إرسال قوى تدخل سريع في حال التهديد بحصول مجازر وشيكة^{٣٦}.

وفي الوقت عينه، فحتى إن كانت هيكلية الأمم المتحدة قابلة للانتقادات وغير متوافقة مع الوقائع الحالية للعلومة، فأسوأ ما يمكن القيام به هو الإطاحة بشرعيتها قبل إعادة إرساء بناء مؤسسي أكثر

٣٦ - من دون إنكار التأثيرات السيئة الناجمة عن العديد من التدخلات. كتب باحث من مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس متخصص بشؤون أفريقيا: "المحافل الدولية والأمم المتحدة والقوى العظمى المتدخلة في أفريقيا الغربية وضعت حدا لتدخلاتها بسياسة كبح محسوبة، ولكن كم هي خطيرة على الشعوب. تربط هذه السياسة الانتشار الإنساني و/أو العسكري برونزامة سياسية مقيدة وتتحمل مذاك جزءاً من المسؤولية لا يمكن إنكاره في حلقة الغداب. عندما نخضع البلد إلى سلسلة من القيود والحصار فإننا بكل بساطة نمنع الضحايا من الهروب من جلاديهم" (جزبيكل، ٢٠٠٣).

إرضاءً. وهذه الفكرة البسيطة مطابقة تمام المطابقة للاستنتاج الآخر البسيط الذي توصلنا إليه هذه الدراسة: إن كان علينا تعبئة جميع طاقات المجتمع الدولي لتظفر المُثل الديمقراطية، فإن من الانتحاري أن تحاول هذه فرض الديمقراطية بالقوة وتتوسل بالحرب - لا عن طريق تقدّم داخلي مدعوم من الرأي العام الدولي - لإزالة بعض الأنظمة، وإن تكن ديكتاتورية، طالما لم يوجد تأكيد منطقي أن الديمقراطية حقيقية (لا مجرد صورة مموهة للديمقراطية) ستنشأ على أنقاض الديكتاتورية المغلوبة، بدل الفوضى العامة. لنقابل عند هذا الحد التوقعات القائمة حالياً في العراق وإيران. من جهة، ما يلوح في الأفق هو الخطر من فوضى تلي سقوط برج بابل، إن استعدنا تعبير ماريو فارغاس ليوزا، - وهو تشبيه مناسب لتناول محاولة بناء ديمقراطية من دون ديمقراطيين بالقوة ومن الخارج. من جهة أخرى، انه الشك التام حيال نتائج المواجهة بين أنصار الحكومة الدينية والإصلاحيين الموالين للرئيس خاتمي. لكن على الأقل إننا متأكدون انه إن نجحت الفئة الأخيرة في النهاية، سيجدون القوى الاجتماعية جاهزة لبناء ديمقراطية في ارض إسلامية. هذا ما يشرحه بوضوح زايرير ميرات، العضو المؤسس لمجلة غوفتيغو (الحوار) الإيرانية: "تصبح الديمقراطية والقيم الديمقراطية يوماً بعد يوم المراجع الأكثر تقدراً، والنظام السياسي الأكثر تقدراً وتعتبر الأنسب لحاجات المجتمع. من الآن فصاعداً نجد ديمقراطيين داخل جميع العائلات السياسية تقريباً: العلمانية، والدينية، والوطنية، والماركسية، واليسارية واليمينية. إننا لا نعيش حتماً في ظل الديمقراطية في إيران؛ لكنها موجودة في الخيال الإيراني، وأعداؤها - خاصة المحافظون في الجمهورية الإسلامية - هم الذين يتخذون مواقف دفاعية ويتذمرون

من وجودها في جميع النقاشات وداخل كل الأوساط، بما في ذلك الحكم" (ميراث، ٢٠٠٣، ص. ١٣٩-١٤٠).

مشاريع إصلاح الأمم المتحدة

حالياً، يتعلق محورا التفكير الأساسي بما يلي: (١) ضرورة خلق قوة تدخل خاصة بالأمم المتحدة؛ يدعمها الروس مؤخراً (ومنذ وقت طويل الدبلوماسي والصحافي اللبناني غسان تويني (تويني ٢٠٠٣) ويعارض الغربيون هذه الفكرة بقوة)؛ (٢) إصلاح مجلس الأمن، الذي لا يعتبر انه يمثل الجميع. يمكن رفع عدد الأعضاء الدائمين إلى ٢٤، لكن من دون حق الفيتو للأعضاء الجدد (اقتراح بريطاني). يدرس الأميركيون من دون أن يلاقوا معارضة هامة، فكرة أن يكون الوصول إلى مجلس الأمن خاضعاً إلى حد معين من احترام الديمقراطية (حول كل هذه المسائل، يمكن مراجعة لوموند ٢ آب (أغسطس) ٢٠٠٣). أما الاقتراح الهام فهو اقتراح ستانلي هوفمان لإنشاء هيئة إضافية ترفع أمامها قضايا استئناف قرارات (أو غياب قرارات) مجلس الأمن. وتكون هذه الهيئة "جمعية أمم ديمقراطية تضم أعضاء حلف شمال الأطلسي والديمقراطيات الحرة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (...). كأستراليا ونيوزيلندا" (هوفمان، ٢٠٠٣، ص. ٥٧). يتعلق اقتراح آخر بإنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي عالمي (اقتراح فرنسي). بشكل عام، يكمن واحد من أهم الإصلاحات الأساسية في تجانس الهيئات العالمية المختلفة (منظمة التجارة الدولية، منظمة الصحة العالمية، مكتب العمل الدولي، اليونسكو الخ.) التي يجب ان تكون لقراراتها قوة القانون بالنسبة للآخرين (كوهين ٢٠٠٢) وهذا مستحيل إن لم تتعلم إدراج المنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع الأهلي العالمي المتغير في آلياتها المؤسساتية.

لكن لن يتمكن المجتمع الدولي بعد ذلك من الاكتفاء برؤيا متكلفة وتصالحية وسطحية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان يكون فيها كل شيء على ما يرام، طالما أن انتخابات حرة ظاهرياً تجري هنا وهناك وان كل دولة تساوي ما يساويه غيرها في المنظمات

الدولية، سواء أكانت تمثل مئة ألف نسمة أو هذا العدد مضروباً في عشرة آلاف مرة^{٣٧}.

باختصار، بنيت هيكلية المنظمات الدولية على الاعتقاد بأن الدولة-الأمة تشكل المرحلة الفريدة والأخيرة للشرعية الديمقراطية. لكن إن كان لا بد من تجنب دفن الدول، التي تبقى اليوم هي الأقوى من حيث تركّز القوة والشرعية، يبقى صحيحاً أننا دخلنا في حقبة ما بعد الوطن أو بالأحرى، حقبة ما تحت وما فوق الوطنية. المثل الأعلى الديمقراطي انقسم إذاً إلى ثلاث صيغ قابلة للترابط لكنها متميزة الواحدة عن الأخرى. وإن استمرت الدول في تنظيم ذاتها على أساس الديمقراطية البرلمانية التمثيلية، على الصعيد المحلي، فسيظهر التطلع إلى ديمقراطية مشاركة، وعلى الصعيد العالمي، سنشهد بروز ديمقراطية رأي يشكل المجتمع المدني الدولي والمنظمات غير الحكومية موجّهها الأول. لا نتخيل أن تتمكن المنظمات الدولية الكبرى من الاستمرار بدون إدخال هذا المجتمع المدني، الذي هو الموجّه الناشط اليوم للأمل في تحقيق السلام والديمقراطية، في نقاشاتها وهندستها المؤسساتية بطريقة أو بأخرى (لافيل، كايي، ٢٠٠٠).

٣٧ - من اصل ١٩١ بلداً ممثلاً في الأمم المتحدة، ٤٩ منها هي بلدان صغيرة الحجم (اقل من ١.٥ مليون نسمة) توفالو، نورو، جزر باولوس، سان ماران، موناكو، لينشنشتاين، سانت كيت و نيفيس، جزر مارشال، اندور، أنتيغا وبربودا، تعد كلها مجتمعة ٣٣٠ ٠٠٠ نسمة لكنها تشكل ١٠ أصوات في الأمم المتحدة. أصوات من المفيد شراؤها. سجلت الأمم المتحدة اسم جزيرة بيتكارن (٤٤ نسمة) على لائحة البلدان التي يجب تحريرها من الاستعمار وقبولها ربما بين اعضائها (البروفسور اناترا، "الدول الصغيرة الحجم تدير العالم"، كانار انشيئي، ١٣ آب (اغسطس ٢٠٠٣). نجد أمورا غريبة من النوع نفسه في الهيكلية الأوروبية، حيث في بعض حالات التصويت، نجد أن جزيرة مالطا لها وزن ألمانيا أو المملكة المتحدة أو فرنسا.

نزع صفة الإقليمية عن السلطة

من بين التحاليل الكثيرة، لنذكر هذا التحليل لعالم الاجتماع زغمونت بومان: "لم تعد السلطة إقليمية ولم تعد تحترم الدفاعات الإقليمية. يسهل التسلسل عبر الحدود للغاية. السلطة السلسلة لا تحترم العوائق؛ إنها ترشح من الجدران مهما كانت سميكة وتمر عبر ألوف التشققات والتصدعات مهما كانت رفيعة. ما من مواد لاصقة قادرة على سد الثغرات والحد من الرشح. في ظل هذه الظروف غير المناسبة، على القوى الوطنية المقطوعة عن الدفق العام والجامدة والثابتة بفعل سيادتها ومسؤولياتها الإقليمية، أن تجد حلولاً محلية لمشاكل تنشأ على الصعيد الدولي. تولد هذه المشاكل في "مجال التدفقات" لكن يجب أن يتم تناولها وحلها في مجال الأمكنة" (...). بعد قرنين تقريباً من الزواج، يبدو أن السلطة والسياسة، اللتان أقامتا بفرح في إطار الدولة- الأمة المعاصرة، تتجهان نحو الطلاق" (بومان، ٢٠٠٣). في المقابل من الضروري الإشارة إلى انه مهما كانت حدود بعض الدول المعاصرة اصطناعية، وبالرغم من كل التمييز الإثني، أو الديني أو السياسي، فهذا لا يمنع أن يكون هناك تعلق بمثل البلد الأعلى ندافع عنه بقوة ضد الغرباء، حتى وإن كان بيننا وبينهم تواطؤ كبير. هذا هو، مثلاً، واقع الأكراد والشيعية في العراق أو واقع جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تكافح مشاريع التقسيم التي دعمتها الولايات المتحدة مدة من الزمن (لوفور، ٢٠٠٣). لذلك، فالمشكلة الرئيسة التي يواجهها النظام الدولي، هي أبعد من عدم تحديد وعدم ثبات حدود عدد من الدول. هي التزايد السريع للجرائم المنظمة والمافيات المتعددة، المرتبطة بعضها ببعض، والتي تغذي حركات التحرير المتعددة. هناك سديم هائل يصعب تحديده ومعرفة طبيعته. لكن ليس من الجراءة ان نقول ان ١٠ أو ١٥٪ -فرضية متدنية- إلى ٢٥ أو ٣٠٪ -فرضية عالية- من الثروة التجارية التي يجري إنتاجها في العالم مرتبط من قريب أو من بعيد بهذه الشبكات.

لكن فضلاً عن الإصلاح المؤسسي الضروري، وقبل عملية الإصلاح وبعدها، يجب إعادة النظر في الفكر الديمقراطي و"التحوّلات الديمقراطية" مع توضيح نتائجها الاستراتيجية الجغرافية. من أبرز

الاستنتاجات التي علينا حفظها من المبررات التي طرحناها هي انه إن كان لا يجوز التراجع أمام استخدام القوة لمنع ما لا يُحتمل، فالطريقة الوحيدة لتقدّم الديمقراطية في العالم بطريقة فعّالة، هي في السيطرة على الرأي العام المحلي والدولي من خلال إظهار تفوّقها المعنوي والسياسي والاقتصادي في آن واحد. لا يمكن القيام بهذه التجربة من خلال أسلوب متكلف ومهذب للأخلاق - لاسيما إن كان غريباً فقط - يكتفي بإدانة السلطات القوية مع تجنّب عناء فهم حقيقي للمبادئ السياسية التي أدت إلى وجودها. الطريق ضيق ولكنه موجود بين قبول الواقع و التعرض للشبهات مع مجرمين معروفين وتهذيب الأخلاق غير المجدي. وهو يمر أولاً بنشأة ديمقراطية الرأي العالمية المرتبطة بولادة مجتمع مدني عالمي.

في الختام، نود أن تقتنع منظمة اليونسكو بأن اكتشاف "الطريق الوسط هذا" بين التورط الإجرامي والأخلاقية التعويذية هي مهمتها الأساسية. لا يمكن اعتبار أن هناك معيارا ديمقراطيا وإنسانيا محددًا مسبقاً حدده الفلاسفة والعلماء الاجتماعيون نهائياً، وأنه، كي ينتشر السلام والديمقراطية في العالم، يكفي أن نعرف كيف نعرض ذلك المعيار على أكبر عدد ممكن بفضل عمل تبسيطي مفيد. كلا، الحقيقة هي أن عالمنا لا يعرف ما هو وما من عقيدة موجودة ترتقي إلى مستوى هذه المهمة. لقد آن الأوان كي تتأكد منظمة اليونسكو من ذلك وتبدأ بتشغيل المجتمع المثقف (والديني) العالمي بهدف إعادة تحديد المعايير الأخلاقية والسياسية والاقتصادية القابلة لأن تتشاطرها الإنسانية في إطار عولمتها. ونقدم في النهاية بياناً موجزاً بهذا الشأن.

كلمة لمنظمة اليونسكو من أجل إنشاء معهد دولي للعلوم الأخلاقية والاجتماعية والفلسفية

يمكن ان تبدو المهمة الموكلة إلى منظمة اليونسكو منذ تأسيسها صعبة التنفيذ لكنها سهلة الفهم: المساهمة في زرع تفاهم أفضل بين الناس والشعوب، وترويج المثل العليا للسلام والتقدم والديمقراطية من خلال إنماء التعليم في العالم وتعزيز المعرفة ووصول الاكتشافات العلمية إلى الجميع. في هذه المهمة، كانت الفلسفة والعلوم الاجتماعية مدعوة للقيام بدور مركزي، إذ تعود إليها مهمة ترجمة متطلبات العلم إلى صيغة أخلاقية مفهومة عملياً واعطاء شكل ملموس إلى مبادئ التطور والإنسانية والديمقراطية. اهتمت اليونسكو بهذه المهمة إجمالاً بنجاح. لكن يجب أن نقر بأنها تزداد إشكالية يوماً بعد يوم، وأنها لا تأتي من دون جهد لاسيما بالنسبة إلى ثلاث مجموعات من الأسباب ستجبر منظمة الأمم المتحدة واليونسكو لا على التخلي عن أهدافها الأولى، بل على إيجاد طرق عمل مختلفة بعض الشيء.

التشخيص

١ - السبب الأول مرتبط بوجود أزمة علوم اجتماعية وفلسفة. باختصار، إذا أصبحنا خلال الثلاثين سنة الماضية، أكثر نكاء في هذه المجالات ودقة على المستوى التحليلي، في المقابل، إن التخصص الأقوى في الاختصاصات وفروع الاختصاصات، وتكاثر المدارس واللغات المحرّفة، والانشقاق المتزايد للعلوم الاجتماعية عن الفلسفة وكذلك نزعة العلماء المتزايدة في هذه المجالات لعدم إيلاء الاهتمام للتورط الأخلاقي والسياسي في أبحاثهم، كل هذا يحول تبسيط المعلومات الصادرة ونشرها إلى إشكالية كبيرة. لا أحد يدرك أو يحدد موضع النزوع إلى الوحدة بين العلوم الاجتماعية والفلسفة، ولا أي علاقات واضحة ما زالت تربطها بالمثل العليا الإنسانية، والتقدمية والديمقراطية. المعرفة لم تعد تغذي الجدل التقني.

٢ - ثانياً يبدو ان النموذج التقدمي الذي تحمل منظمة اليونسكو رايته كان في النهاية مفرطاً في التوجه إلى الغرب. وبصورة تبسيطية: فيما ان العلم والتقنيات والتعليم في الغرب (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) هي اكثر تقدماً، وبما ان هناك ارتباطاً وثيقاً بين هذا التقدم وقوة المثل الديمقراطية والتقدمية، اذاً فحتى ان دعت اليونسكو منذ البداية إلى احترام تنوع الثقافات، فإن مهمتها ستقضي في المبدأ بنشر نموذج ديمقراطي ذي طابع غربي. هذه النظرة للأمور تبقى دقيقة عندما تسمح بأن تنقلب أنظمة طاغية ودموية إلى جهة الديمقراطية وحقوق الإنسان. لكن من الجيد أيضاً ان نلاحظ ان المزيد من الأصوات في الغرب مزعج من الانحرافات التي يشهدها النموذج الديمقراطي. ومن جهة ثانية، فإن الميل إلى فرضه على بلدان تبقى غريبة عنه جزئياً يفضي، معظم الأحيان، إلى عكس الغاية المرجوة. إذاً علينا أن نعيد التفكير في المثل الأعلى للتقدم والديمقراطية وأن نفعل ذلك بطريقة لا يظهر من خلالها هذا التفكير وكأنه عمل الغربيين فقط بل كثمرة لجهود حوار حقيقي معمق ودون تنازلات فكرية بين جميع الثقافات.

٣ - أخيراً، من الواضح أن الأمم المتحدة تواجه المزيد من الصعوبات في القيام بدور ضابط للنزاعات على الصعيد العالمي. تجد نفسها مضغوطة فعلاً بسبب انتقاد مزدوج متقاطع: انتقاد البلاد الأقل غنى والأقل قوة إذ تتهمها بأنها غير ديمقراطية بما فيه الكفاية؛ وانتقاد عدد من البلدان الأكثر غنى وقوة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية التي تتهمها بأنها غير فعالة بما فيه الكفاية. بين هذين الانتقادين، تعجز الأمم المتحدة عن الاضطلاع بدور الضمير الأخلاقي والسياسي العالمي الذي أنيط بها. ولن يكون إصلاحها أمراً سهلاً. في المقابل، باستطاعة اليونسكو، إن أرادت ذلك، أن تؤدي هذا الدور وتساهم بذلك في حل المشكلتين الأوليين المذكورتين.

الاقتراحات

تنتج المبادرات التي قد يُطلب من منظمة اليونسكو أن تتخذها، عن التشخيص البسيط الذي عرضناه.

إن كانت العلوم الأخلاقية والاجتماعية والفلسفية لا تنتج المعرفة المعيارية التي تحتاج إليها الإنسانية، فلا يمكن أن تكفي اليونسكو بتأمين تبسيطها. عليها أن تساعد مباشرة على إنتاج نوع المعرفة المطلوب عن طريق تشكيل وتجسيد مجال فعال للمداولات بين الاختصاصات والتقاليد العلمية والفلسفية والأخلاقية، إن كان النموذج التقدمي والإنساني والديمقراطي يبدو من الآن فصاعداً معكراً، فلا بد من مساهمة عمل حوارى دولي في مناقشة هذا النموذج وإعادة صياغته.

أما إذا كانت منظمة الأمم المتحدة عاجزة عن تجسيد الدور غير القابل للنقاش للهيئة الدولية الأخلاقية، وكان لا بد من أن تتولى هيئة ما القيام بهذا الدور، فيجب أن يتولاه معهد دولي للعلوم السياسية والأخلاقية والفلسفية يعكس بوضوح تنوع مجالات المعرفة والثقافات والتقاليد الأخلاقية.

ويتعين بالتالي أن نقترح على اليونسكو أن تعمل من أجل إنشاء معهد دولي للعلوم الاجتماعية والأخلاقية والفلسفية تكون مهامه كما يلي:

– المساعدة على تخطي ألوان التباين القائمة بين الاختصاصات عن طريق دعم التعلم ومراكز الأبحاث المتعددة الاختصاصات في العالم (بمنح علامة استحقاق مثلاً).

– تغذية نقاش واسع النطاق على المستوى العالمي حول المستقبل الحالي للنموذج الإنساني والتقدمي والديمقراطي: (١) بين أعضاء المعهد، (٢) عن طريق تأمين التنسيق بين المؤسسات الجامعية المتخصصة في كل بلد في دراسة الديمقراطية.

– تناول المواضيع الأخلاقية والسياسية التي قد ترفعها إليه منظمة الأمم المتحدة و/أو اليونسكو للدراسة.

الطرائق الملموسة

إذا كانت ضرورة مشروع من هذا القبيل لا تحتمل الشك بالنسبة إلينا، فإن القيود التي يجب أن يتجاوزها تجعل تنفيذه دقيقاً. ويجب أن يكون عدد أعضاء

المعهد كافيًا بشكل خاص ليمثلوا عدة بلدان واختصاصات وثقافات وتقاليد
إثنية دينية من جهة، ومن جهة ثانية، لن يكون هناك جدل حقيقي وسيغرق
كل شيء في النزعة الأكاديمية إن كان عدد المشاركين كبيراً جداً.

قد يكون الحل الأنسب هو إنشاء هيئتين:

– جمعية عمومية للمعهد، تشكل المعهد بحد ذاته، وتضم نحو ١٥٠ إلى ٢٠٠
شخص تلقى مرة أو مرتين سنوياً علنياً.

– مجلس مصغر للمعهد يضم ٢٥ إلى ٥٠ شخصاً يجتمعون ٤ مرات في السنة
لنقاشات ذات هدف معين، مكثفة وعميقة.

الاختلاف: يمكن أن تعين الجمعية العمومية لجاناً من داخلها (١٠ إلى ١٥
شخصاً) للاهتمام بمسائل محددة.

هذه التصورات ليست مستحيلة، لكن قد تتطلب بعض الوقت لتحقيقها.

أقترح أن تقوم لجنة اليونسكو المعنية بالديمقراطية، التي يرأسها السيد بطرس
بطرس غالي باعتبار نفسها نواة لهذا المعهد أو "مجلساً" استباقياً له (أو حتى
لجنة من لجانها المتخصصة في الديمقراطية) وأن تتوسع وتغير طريقة
اختيارها لأعضائها تبعاً لذلك.

ألان كاييه

مراجع ببليوغرافية/ RÉFÉRENCES BIBLIOGRAPHIQUES

- ALVAREZ M., PRZEWORSKI A., 1996, "What makes democracy endure ?", *Journal of Democracy*, vol. 7, n° 1, janvier.
- BAECHLER Jean, 1975, *Démocraties*, Calmann-Lévy.
- BAUMAN Zygmunt, 2003, « Une planète pleine et sans espace », *Libération*, 21 juillet.
- BECK Ulrich, 1999, *World Risk Society*, Cambridge Polity Press.
- BEER DE Patrice, 2003, « Le nouvel ordre américain », *Le Monde, Dossiers et documents*, Juillet-août, p. 1.
- BEILIN Yossi, 2003, "All road maps lead to Washington", *International Herald Tribune-New York Times*, 29 juillet.
- BERLIN Isaiah, 1969, *Fours Essays on Liberty*, Oxford University Press.
- BLIN Arnaud, 2001, *Géopolitique de la paix démocratique*, Descartes&Cie.
- BONVIN Jean-Michel, DEMBINSKI Paul H., OSWIAK Stanislaw (Eds.), 2003, winter-spring, Genève. "Conflicts of Interest and the Structures of Trust in Countries in Transition", *Finance & bien commun/common good*.
- BOUTROS-GHALI Boutros (sous la dir. de), 2002, *L'interaction démocratie et développement*, UNESCO.
- BRAUER Jurgen, 2003, « La production de la paix », in J. Fontanel (sous la dir. de), *Civilisations, globalisation, guerre. Discours d'économistes*, Presses universitaires de Grenoble.

- BRUMBERG Daniel, 2003, *Moyen-Orient. L'enjeu démocratique*, Michalon, Paris.
- CAILLÉ Alain, 2000, *Anthropologie du don. Le tiers paradigme*. Desclée de Brouwer, Paris.
– « La société civile mondiale qui vient », in [Laville, 2001]
- CANTO-SPERBER Monique (sous la dir. de) , 1997, *Dictionnaire d'éthique et de philosophie moral*, PUF.
- CEFAI Daniel (sous la dir. de), 2000, *Les cultures politiques*, PUF.
- CHANIAL Philippe, 2002, « La démocratie est-elle naturelle ? », in *La Revue du MAUSS semestrielle* n° 19, 1^{er} sem., « Y a-t-il des valeurs naturelles ? », La Découverte, Paris 2001.
– *Justice, don et association. La délicate essence de la démocratie*, La Découverte.
- COHEN Daniel, 2002, 2^e semestre « Mondialisation et croissance économique », *La Revue du MAUSS semestrielle* n° 20, Quelle « autre mondialisation » ?, La Découverte.
- COLE Juan, 2003, « Mariage mal assorti entre les radicaux chiites irakiens et les États-Unis », *Le Monde diplomatique*, juillet 2003, p. 9.
- COOLEY C.H., 1918, *Social Process*, Scribner's Sons, New York.
- CONSTANT Benjamin, 1997, « De la liberté des anciens comparée à celle des modernes », in *Écrits politiques*, Gallimard-Folio, Paris [1817].
- DAVIS Mike, 2003, *Génocides tropicaux*, La Découverte (édition originale : *Late Victorian Holocausts, El Nino and the Making of the Third World*, Verso, Londres).
- DEWEY John, 1939, *Freedom and Culture*, Prometheus Books, New York.

- DOYLE Michael, 1983, "Kant, liberal legacies and foreign affairs", *Philosophy and Public Affairs* XII.
- FAZELLI Kacem, « Terrorisme et conception religieuse de l'État sont liés », interview dans *Libération*, 29 juillet.
- FERRO Max (sous la dir. de), 2003, *Le livre noir du colonialisme*, Laffont.
- GAUCHET Marcel, 2002, *La démocratie contre elle-même*, Gallimard-TEL.
- GORCE (de la) Paul Marie, 2003, « La République islamique d'Iran sous pression », *Le Monde diplomatique*, juillet, p. 8-9.
- HALEVI Ilan, *Face à la guerre*, 2003, *Lettre de Ramallah*, Sindbad, Actes Sud, Arles.
- HABERMAS Jürgen, 2003, « La statue et les révolutionnaires », *Le Monde*, 3 Mai.
- HA-JOON Chang, 2000, *Kicking away the Ladder. Development, Strategy in Historical Perspective*, Anthem Press, Londres.
- 2003, « La bonne gouvernance à l'épreuve de l'histoire », *L'économie politique*, n° 17, 1^{er} trimestre.
- HASSAN Hanane Kassab, 2003, interview in *Le Monde*, 2 mai, p. 12.
- HASSNER Pierre, 2003, « Vers l'état d'exception permanent ? », *Le Monde*, 24 juin.
- HENDRICKSON David C., 2003, « Preserving the Imbalance of Power », *Ethics and International Affairs*, vol 17, n°1, p. 157-162.
- HOFFMANN Stanley, 2003, « Régression américaine », in *Esprit* n° 7 (*New York Review of Books*, vol. L, n°10, 12 juin 2003), juillet.

- JEZEQUEL Jean-Hervé, 2003, « Libéria : le chaos dans l'indifférence », *Libération*, 29 juillet.
- JOUVENEL (DE) Bertrand, *Du pouvoir*, Pluriel, Hachette.
- JOXE Alain, 2002, *L'empire du chaos*, La Découverte.
- KAGAN Paul, 2003, *Of Paradise and Power. America and Europe in the New World Order*, Knopf, New York. Trad franc. La puissance et la faiblesse, Plon, 2003.
- KALDOR Mary, 1998, *Organized Warfare in a Global Area*, Cambridge, Polity Press.
- KOSELLECK R., 1990, *Le futur passé. Contribution à la sémantique des temps historiques*, éditions de l'EHESS.
– 1997, *L'expérience de l'histoire*, éditions de l'EHESS/Gallimard/Seuil.
- KRUGMAN Paul, 2003, « Main basse sur l'Amérique », *New York Times Magazine* (traduit dans *Courrier international*, n° 636, 9-15 janvier).
- KYMLICKA Will, [1990] 1995, *Contemporary Political Philosophy. An Introduction*, Clarendon Press, Oxford.
- LAVILLE Jean-Louis, CAILLE Alain et alii, 2001, *Association, démocratie et société civile*, La Découverte, Paris.
- LEFORT Claude, 1981, *L'invention démocratique*, Fayard, Paris.
- LEFORT René, « Les ennemis rapprochés du Congo », *Libération*, 1^{er} août, p. 6.
- MAILER Norman, 2003, *Why are we at war?* (Random house) ; trad. Française, 2003, *Pourquoi sommes-nous en guerre ?* Denoël, Paris.

- MANIN Bernard, 1996, *Principes du gouvernement représentatif*, Calmann-Levy, Paris.
- MAYOR Federico, 1997, « Allocution introductive », in UNESCO, *Des insécurités partielles à la sécurité globale*.
- MERAT Zarir, 2003, « Où en est le mouvement réformiste (en Iran) ? », *Esprit*, juillet.
- MORRIS Christopher W., 1997, « Le jusnaturalisme », [in Canto-Sperber].
- MOUFFE Chantal, 1998, *Agonistic Democracy*, Verso, Londres.
 – 2002, 1^{er} sem. « La “fin du politique” et le défi du populisme de droite », in *La Revue du Mauss semestrielle* n° 21, Quelle « autre mondialisation ? », La Découverte.
- MÜLLER Harald, 2003, *Theories of Peace*, Lettres de Byblos n°1, Centre International des Sciences de l’Homme.
- MURPHY Richard and MACK David, 2003, “Israel and the Paletinians. A proposal to solve the settler and refugee problems”, *International Herald Tribune*, 21 juillet, p. 6, Saint Martin’s Press.
- PFAFF William, 2003, “Europe and the United States. Bush Policy risks terminal Strain in NATO”, *International Herald Tribune*, 21 juillet, p. 6
- PUTNAM Robert, 1993, *Making Democracy work*, Princeton University Press.
- REINHART Tanya, 2002, *Détruire la Palestine. Ou, comment terminer la guerre de 1948*, La fabrique éditions, Paris.
- RICŒUR Paul, 2000, *La mémoire, l’histoire, l’oubli*, Le Seuil, Paris.
- RAWLS John, [1993] 1996, *Le droit des gens*, 10-18, Paris.

- SALAMÉ Ghassan (sous la dir. de), 1994, *Democracy without Democrats. The Renewal of Politics in the Muslim World*, Londres et New York, Tauris.
- SEN Amartya, 2003, « Identité et conflit. Existe-t-il un choc des civilisations ? », in J. FONTANEL (sous la dir. de), *Civilisations, globalisation, guerre. Discours d'économistes*, Presses universitaires de Grenoble.
- SHAW Martin, 2000, "Democracy and peace in the global revolution", in Tarak Barkawi, Mark Laffey (eds), *Making Global Spaces*, Boulder.
- SCHUMPETER Joseph, *Capitalism, Socialism and Democracy*. Londres, Allen and Unwin, 1976.
- SINGER David, SMALL Malwin, 1972, *The Wages of War, 1815-1965. A Statistical Handbook*, New York, John Wiley&Sons.
- TOCQUEVILLE Alexis (de), 1961, *La démocratie en Amérique*, t. II, Gallimard.
- TUENI Ghassan, 2003, « Dialogues et péchés d'empire », *Esprit*, mai.
- UNESCO, 1997a, *Des insécurités partielles à la sécurité globale*, actes du *symposium* des 12-14 juin 1996. Sous la direction de Moufida Goucha, René Zapata et Isabelle de Billy.
– 1997b, *Quelle sécurité ?* Sous la direction de Moufida Goucha, René Zapata et Isabelle de Billy.
- VAN PARIJS Philippe, 2003, « Justice et démocratie », *Revue européenne des sciences sociales*, t. XXXI, n° 97, Droz, Genève/Paris.
- VARGAS LLOSA Mario, 2003, « La liberté sauvage », *Le Monde*, 3 et 4 août.

- VERBA Almond G., 1963, *Civic Culture. Political Attitudes and Democracy in Five Nations*, Princeton University Press.
– (ed.), 1980 *The Civic Culture Revisited*, Boston, Little Brown.
- WALZER Michael, 1977, *Just and Unjust Wars*, New York, Basic Books.
- WRIGHT Quincy, 1942, *A Study of War*, University of Chicago Press.
- ZAKARIA Fareed, 2003, *L'avenir de la liberté. La démocratie illibérale aux États-Unis et dans le monde*, O. Jacob, Paris.

من لا يؤيد السعي إلى تأمين انتصار السلام والديمقراطية في كافة أرجاء العالم؟ إن هذا هو المثل الأعلى الذي يحرك عن حق المنظمات الدولية، والذي بدأ أنه انتصر بعد سقوط جدار برلين في عام ١٩٨٩. لكننا الآن وبعد ١٥ عاماً، يبدو أننا ما زلنا بعيدين عن هذا المثل الأعلى. لماذا؟ أليس لأن العلاقات بين السلام والديمقراطية هي أعقد مما نظن ولأن الربط بين هاتين المسألتين إنما يتم أقل مما نعتقد عموماً، وألا يمكن أن يؤدي التوجه العام اليوم الذي بات يميل مع تكاثر النزاعات، إلى فرض الديمقراطية بالقوة، إلى الإساءة إلى المثل الأعلى في حد ذاته وإلى تعريض السلام إلى المزيد من الخطر؟ لقد آن الأوان، في هذه الحقبة حيث يتأرجح العالم وتوضع المثل العليا القديمة الداعية إلى الإنسانية موضع الجدل، لمواجهة المشاكل المتعلقة بالديمقراطية بكل تعقيداتها. ففي الواقع، ليس هناك مثل أعلى سوى مثل الديمقراطية. فلا بديل عن ذلك، وهذا ما يحدو بنا لأن نأخذه على محمل الجد وأن نتوقف عن تناوله بطريقة مثالية. وليس هذا العمل إلا استدلالاً أولياً للمشاكل التي علينا أن نواجهها الآن.

الآن كابييه أستاذ علم الاجتماع في جامعة باريس العاشرة-نانتير، التي يدير فيها الفريق المعني بدراسة الديمقراطية ورصدها (GÉODE)، والتابع للمركز الوطني الفرنسي للبحث العلمي (CNRS). كما أنه المدير المؤسس لمجلة La Revue du MAUSS (www.revuedumauss.com) التي تصدر عن دار نشر "لاديكوفيرت" (La Découverte) بباريس، وهي مجلة مشتركة بين التخصصات تهتم بالعلوم الاجتماعية والفلسفة السياسية. وأحدث مصنفين صدر له هما: Anthropologie du don, Desclée de Brouwer (2000) et (avec C. Lazzeri et M. Senellart, Eds.), Histoire raisonnée de la philosophie morale et politique, La Découverte, 2001. وقد اشترك مع كريستيان لازيري وميشيل سينيلار في الإشراف على إعداد هذا الكتاب الأخير).